الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر الطور الأول ل.م.د

في علم الاجتمـاع الحضـري

المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة -تيارت-

حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك) وحي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة) انموذجا

الطلبـــــة:

- طيروش سارة
- ماشي فتيحة

إشـــــــــــراف:

*– د. بوزبرة سوسن

د. بن مفتاح خيرة	أستاذ محاضر –أ–	رئيســا
د. بوزبرة سوسن	أستاذ مساعد –أ–	مشرفــا ومقررا
د. عرباوي نصيرة	أستاذ محاضر –أ–	عضوا مناقشـا

الموسم الجامعي: 1433–1444هـ الموافق لـ 2021–2022م

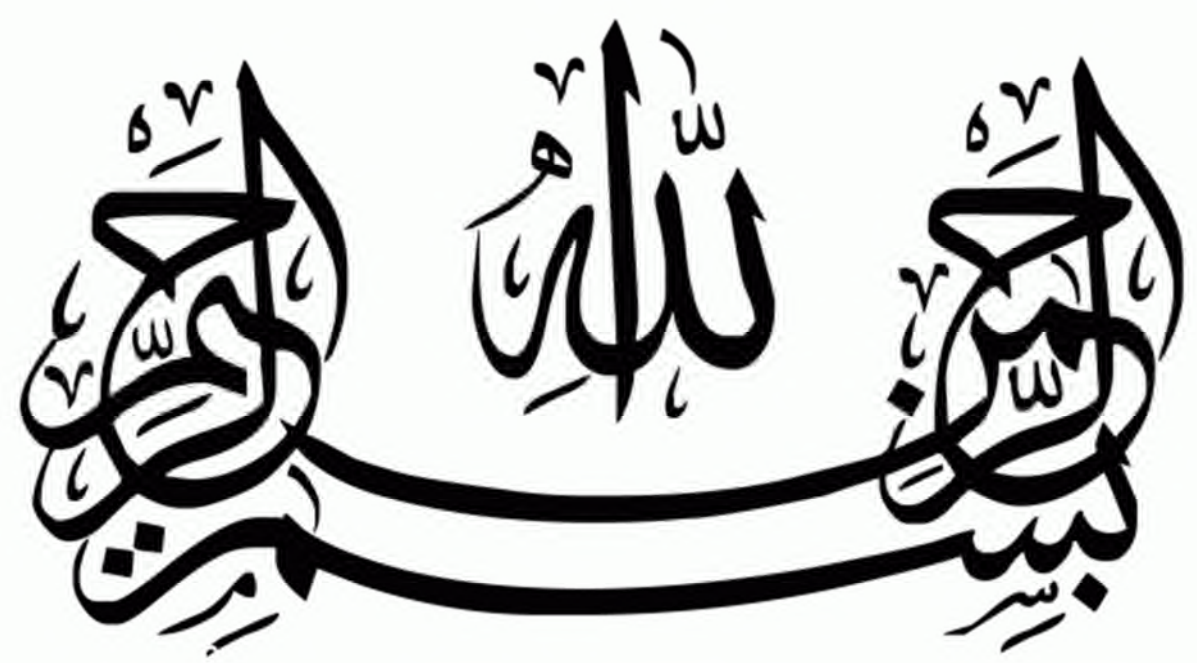
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله العلي القدير الذي أعاننا على أداء هذا العمل

فنسأله النجاح المتواصل فمن واجبنا في هذا المقام التقدم في أبلغ صيغ الشكر إلى:

مثلنا الأعلى أستاذتنا ومشرفتنا "بوزبرة سوسن" التي فتحت بابه فكرها الواسع فغمرتنا بتواضعها فجزاها الله خيرا

و شكر خاص .كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان للأساتذة الكرام على المساعدة الوافرة بنصائحهم القيمة أثناء القيام ببحثنا هذا، ولا ننسى كذلك أن نشكر كل من ساعدونا من قريب أو من بعيد.

اهداء

بعد إتمام هذا العمل المتواضع لا يسعنا إلا أن نحمد الله عز وجل، فاتح الأبواب وميسر الصعاب.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى منبع الحنان التي وهبت حياتها من أجلي والتي كانت الملاذ والمأوى وسر سعادتي أمي الغالية " دنيا " .

وإلى سندي ومن بث فيا روح الكفاح ورمز العطاء والذي طالما قطع لنفسه ليعطني أبي الغالي "عمر"

حفظهما الله وأدامهما

وإلى أجمل هدية إخوتي وأهدي ثمرة جهدي إلى كل صديقاتي وزميلاتي وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وإلى كل إنسان عزيز غلى قلبي ولم يتسنى لي ذكره

فتيحـــــة

اهداء

بعد إتمام هذا العمل المتواضع لا يسعنا إلا أن نحمد الله عز وجل، فاتح الأبواب وميسر الصعاب.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى منبع الحنان التي وهبت حياتها من أجلي والتي كانت الملاذ والمأوى وسر سعادتي أمي الغالية " حليمة " .

وإلى سندي ومن بث فيا روح الكفاح ورمز العطاء والذي طالما قطع لنفسه ليعطني أبي الغالي " العربي"

حفظهما الله وأدامهما

وإلى أجمل هدية إخوتي و خاصة إلى قطعة من قلبي روحي أختي الغالية "هاجر"

وأهدي ثمرة جهدي إلى كل صديقاتي وزميلاتي وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وإلى كل إنسان عزيز غلى قلبي ولم يتسنى لي ذكره

سـارة

قائمة المحتويات

بسملة

كلمة شكر

اهداء..

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

ملخص الدراسة

مقدمة.....أ

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1- أسباب اختيار الموضوع 04

2- أهمية الدراسة..... 04

3- أهداف الدراسة 04

4- الإشكالية 05

5- المفاهيم الأساسية 06

6- الدراسات السابقة 08

7- النظريات السوسيولوجية المفسرة 11

الفصل الثاني: المرافق العمومية، الفضاءات العمومية، التجهيزات العمومية

تمهيد..... 19

أولا: المرافق العمومية 20

1-تعريف المرافق العمومية 20

2- تطور وصعوبات المرفق العام..... 22

3- عناصر المرفق العام..... 22

4- أنواع المرافق العامة 23

5-أركان المرفق..... 26

ثانيا: الفضاءات العمومية..... 28

1-مفهوم الفضاءات العمومية 28

2-أنواع الفضاءات العمومية..... 28

3-مكونات الفضاءات العمومية 29
4-وظائف الفضاء العمومية 31
5- واقع الفضاءات العمومية الحضرية في الجزائر 31
6- دور الفضاءات العمومية..... 32
7- المشاكل التي تعاني منها فضاءات العمومية في الجزائر..... 32
ثالثا: التجهيزات العمومية..... 34
1- مفهوم التجهيزات العمومية 34
2-تصنيف التجهيزات العمومية..... 35
3-العوامل المؤثرة في توزيع التجهيزات العمومية..... 36
4- الفاعلون والمتداخلون في انجاز التجهيزات العمومية..... 37
5- آلية تمويل التجهيزات العمومية في الجزائر..... 38
خلاصة 40

الفصل الثالث: الأحياء السكنية الجديدة

تمهيد..... 42
1- مفهوم الأحياء السكنية الجديدة 43
2- أنواع السكن..... 44
3- أنواع الأحياء السكنية الجديدة 44
4-اجراء تخطيط الأحياء السكنية الجديدة..... 45
5-شروط القيام الأحياء السكنية الجديدة 46
6- المعايير التخطيطية للأحياء السكنية الجديدة..... 47
7- تقييم تجربة الجزائر في مايخص المناطق السكنية الجديدة 48
8-معايير تقييم نجاح التجمعات السكنية الجديدة 49
9-الصيغ السكنية المتاحة في ولاية تيارت 50
10- أهم المؤسسات المتحكمة في السكن بولاية تيارت 54
خلاصة الفصل..... 57

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية

تمهيد..... 60
1-مجالات الدراسة الزمنية، المكانية، البشرية 61
2-منهج الدراسة..... 62

3-أدوات الدراسة 63
4- مجتمع البحث 65
5- خصائص العينة 66

الفصل الخامس: عرض قراءة وتحليل لمعطيات الدراسة

تمهيد 72
1-عرض قراءة وتحليل المعطيات الدراسة المحصل عليها من مقابلات السكان 73
نتائج مقابلات سكان الاحياء الجديدة 94
2- عرض، قراءة وتحليل المعطيات الدراسة المحصل عليها من مقابلات المسؤولين 95
استنتاج لمقابلات المسؤولين 98
3-مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة والنظريات السيوسيولوجية المفسرة 99
استنتاج عام 104
خاتمة 107
المراجع 110
الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس	66
02	توزيع المبحوثين حسب متغير السن	67
03	توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة المدنية	67
04	توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي	68
05	توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة	68
06	توزيع المبحوثين حسب متغير عدد الأطفال	69
07	توزيع المبحوثين حسب متغير صيغة الحصول على السكن	69
08	توزيع المبحوثين حسب متغير طبيعة العمل	70
09	توزيع المبحوثين حسب متغير نمط السكن	70
10	توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق التعليمي	73
11	توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق التعليمية من حيث سعتها	74
12	توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق التعليمية من حيث موقعها	74
13	تقييم المرافق التعليمية من حيث الرضا	75
14	توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق التعليمية من حيث طبيعة سير عملها	75
15	توزيع المبحوثين حسب إن كانت المرافق التعليمية حيز الخدمة منذ إقامة الحي	76
16	توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق الصحي	76
17	جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الصحية من حيث سعتها	77
18	توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الصحية من حيث الموقع	78
19	توزيع المبحوثين لتقييم المرفق الصحية إن كانت حيز العمل منذ إقامة الحي	78
20	توزيع مبحوثين حسب تقييم المرافق الصحية من حيث الرضا عنها	79
21	توزيع مبحوثين حسب تقييم المرافق الصحية من حيث سير عملها	79
22	توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق الاقتصادية	80
23	توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الاقتصادية من حيث الموقع	81
24	توزيع المبحوثين حسب إن كانت المرافق الاقتصادية تلبي حاجيات السكان	82

25	توزيع المبحوثين حسب إن كانت المرافق الاقتصادية كانت حيز العمل منذ إقامة الحي	83
26	توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الاقتصادية من حيث الرضا	83
27	توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق الدينية	84
28	توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الدينية من حيث الموقع	85
29	توزيع المبحوثين حسب المرافق الدينية حيز العمل منذ إقامة الحي	85
30	توزيع المبحوثين حسب تقييم رضى المبحوثين عن المرافق الدينية	86
31	توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق الرياضية و الترفيهية	86
32	توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الرياضية من حيث سعتها	87
33	توزيع المبحوثين من حيث دخولها حيز الخدمة من الإقامة في الحي	88
34	توزيع المبحوثين من حيث تقييم المرافق الرياضية و الترفيهية	89
35	توزيع المبحوثين حسب موقع المرافق الرياضية و الترفيهية	90
36	جدول توزيع المبحوثين حسب توفر التجهيزات العمومية للنقل	90
37	توزيع المبحوثين حسب تقييم التجهيزات العمومية للنقل من حيث الموقع	91
38	توزيع المبحوثين يبين تقييم التجهيزات العمومية للنقل من حيث توفرها .	91
39	توزيع المبحوثين يبين إن كانت التجهيزات العمومية للنقل كانت حيز العمل منذ إقامة الحي	92
40	توزيع المبحوثين يبين إن كان السكان يحبذون إستشارتهم قبل إنجاز أي مرفق	92

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية غلى معرفة واقع المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة بولاية تيارت، حيث اعتمدنا على الأدوات التالية والتي تمثلت في الملاحظة والمقابلة نصف موجهة، وكانت عينة بحثنا العينة القصدية، وقد ركزنا في بحثنا هذا إن كانت المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة تتوفر بما يتناسب وحاجيات السكان، وكذلك أهم النقائص المسجلة في تلك الأحياء والمرافق ، كما تطرقنا إلى أهم المخططات التي تنشأ من خلالها المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة وأهم المكونات الأساسية في هذه المخططات، وتوصلنا من خلال دراستنا وأبحاثنا إلى النتائج والتي نذكرها في هذه النقاط:

– واقع المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة بمدينة تيارت يسجل نقص رغم توفر بعض المرافق، لكنها لا ترضي سكان الحي فقد صرحوا أن استيائهم من المرافق المتوفرة.

– من أهم المخططات التي من خلالها تبنى وتوفر المرافق العمومية هي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDOU) ومخطط شغل الأراضي (POS) اللذان يوضعان من قبل مديرية البناء والتعمير بالاشتراك مع مجموعة من المديريات الأخرى.

Abstract :

The current study aims to know the reality of public facilities in the new residential neighborhoods in the state of Tiaret, Where we relied on the following tools, namely observation and semi-directed interview Our research sample was the intentional sample In this research, we focused on whether the public facilities in the new residential neighborhoods are available in proportion to the needs of the residents, as well as the most important shortcomings recorded in those neighborhoods and facilities We also touched on the most important schemes through which public utilities are established, in the new residential neighborhoods, and the most important basic components of these scheme.

Through our study and research, we reached the results that we mention in these points

-The reality of public facilities in the new residential neighborhoods in the city of Tiaret records a shortage despite the availability of some facilities, but it does not satisfy the residents of the neighborhood, as they have stated that they are dissatisfied with the available facilities.

-- Among the most important schemes through which public utilities are built and provided are the Development and Reconstruction Guideline (PDOU) and the Land Occupation Scheme (POS), which are developed by the Directorate of Construction and Development in conjunction with a group of other directorates.

مـــقدمـــة

مقدمة:

إن النمو الديمغرافي الذي ميز المجتمعات في العصر الحديث جعلها تعاني على عدة مستويات (اقتصادية واجتماعية بدرجة خاصة)، إذ أن من أبرز المشكلات هي الطلب على المسكن وكذا ظهور مشكلة البناءات الفوضوية بمختلف أنماطها غلى أطراف المدن، مما دفع بالسياسة العمرانية لتبني حلول وهي إنشاء أحياء سكنية جديدة وذلك من أجل استيعاب العدد الكبير للنمو الديمغرافي وكذا الحد من مشكلة السكن التي هي من أكبر العوائق في مجتمعنا الجزائري وللتخفيف من شدة الأزمة، حيث تم فتح المجال لمختلف المؤسسات المشاركة في تطوير الحظيرة السكنية وذلك من أجل تطوير الأحياء السكنية وكذا تطوير المرافق العمومية في هذه الأحياء وفق ما يتناسب مع سكان الحي وما يلبي احتياجاتهم الأساسية، حيث يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة كون هذا المرفق مرتبط بشخص عام، وهذا نظرا لتزايد الحاجات الأساسية للمواطنين وتنوعها يوما بعد يوم خاصة في ظل التطورات الحاصلة في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

والجزائر كغيرها من المجتمعات قد عرفت عدة سياسات في التسيير والتنظيم العمراني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث اهتمت بالخصوص بكيفية الحد من أزمة السكن الخانقة نتيجة لعدة عوامل، التي كانت تتزايد بتزايد عدد السكان دون الأخذ بعين الاعتبار بأهم المعايير ومقاييس التخطيط الخاصة بالتهيئة العمرانية، لذلك فالأحياء السكنية ليست مجرد عمارات بينما هي تكتلات اجتماعية تتشارك في ملتزمات وحاجيات تلبى عن طريق توفير مرافق أو تجهيزات عمومية .

وعليه طرحت دراستنا إشكالية تتضمن التساؤلات التالية:

- ما واقع المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة؟

- ماهي المخططات التي توفر وتبنى على أساسها المرافق العمومية؟

- ماهي المكونات الأساسية للمخططات في إنشاء المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة

ولتحليل هذه الإشكالية والتساؤلات لابد من إتباعنا إجراءات منهجية والتي مكنتنا من التناول الميداني للدراسة، حيث تناولنا في دراستنا أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، وخلال قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات وقد تمثلت في نقص بعض المراجع التخصص والتي موضوعها المرافق العمومية، كما واجهتنا صعوبات في الإطار الميداني، حيث لم يرضى بعض المبحوثين في الإجابة على أسئلة المقابلة أيضا واجهنا صعوبة لدى المؤسسات التي قمنا فيها بالمقابلة، حيث تقوم كل مؤسسة بتحميل المسؤولية في إنجاز المرافق، وكذلك بعض المهام للمؤسسة الأخرى.

وأيضا تناولنا في دراستنا فصلين نظريين، والفصل الأخير تناولنا فيه الدراسة الميدانية، وأخيرا استنتاج عام وخاتمة

الإطار النظري

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

1-أسباب اختيار الموضوع

2-أهمية الدراسة

3- أهداف الدراسة

4- الإشكالية

5- المفاهيم الأساسية

6- الدراسات السابقة

7- النظريات السوسيولوجية المفسرة

1-أسباب اختيار الموضوع:

لا يمكن لأي باحث أن يشرع في دراسة موضوع ما دون أن يكون ذلك الموضوع قد أثر في ذهنه جملة من التساؤلات تستدعي الإجابة عنها عن طريق الدراسة العملية لذلك فإن أسباب اختيار موضوع الدراسة الحالية تتلخص فيما يلي:

- التسارع الكبير في زيادة النمو الديمغرافي المدينة ،وبذلك ظهور أحياء سكنية جديدة خاصة الفترة الزمنية الأخيرة.
- نظرتنا أن المرفق العمومي في الأحياء السكنية الجديدة عنصر هام لابد أن يتوفر .
- المساهمة من خلال هذه البحث في تحسين حياة المواطنين وذلك بإيجاد حلول للمشاكل المحتملة إن وجدت.
- تسليط الضوء على المشاكل التي تعيق المؤسسات في توفير المرافق بالشكل المطلوب.

2-أهمية اختيار الموضوع:

- التوصل إلى واقع المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة تيارت
- المساهمة في تبيان المخططات التي من خلال تبنى هاته التجهيزات العمومية في الأحياء السكنية الجديدة.
- التو التوصل إلى واقع المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة تيارت صل الى المعايير التي تؤطرها المخططات قصد تحديد أسباب الصعوبات والمشاكل التي تعترض المؤسسات.
- اقتراح الحلول المناسبة للمخططات من أجل تسهيل توفير المرافق بالشكل المطلوب والتي تخدم مصلحة المواطن، كونها تسهل حياته اليومية وتبلي احتياجهم.

3-أهداف الدراسة:

- معرفة واقع المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة تيارت .
- معرفة المخططات التي توفر وتبنى على أساسها التجهيزات العمومية في السكنات الجديدة بمدينة تيارت .
- معرفة العناصر المكونة التي تؤطر هذه المخططات في إنشاء المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة.
- التعرف على الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في توفير المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة.

4-الإشكالية:

إن دراسة موضوع المدينة في الوقت الحالي وما يرتبط بها من مشكلات تحتل الصدارة في اهتمامات ودراسات الباحثين والعلماء، وبالأخص علماء الاجتماع حيث أن المدن عرفت تغيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة فهي تعتبر نقاط استقطاب للسكان نظرا لما تحمله من تطور من الخدمات والمرافق مما جعل النزوح نحوها متزايد باستمرار دون تخطيط أو تنظيم حيث كادت بعض المساحات تضيق بسكانها وهذا في العظم المدن الكبرى.

فزادت مشكلات المدينة وأصبحت احتياجات سكانها كبيرة حيث تعتبر المرافق العمومية في مقدمة هذه الاحتياجات بحيث هي مشكلة (اجتماعية واقتصادية) تحظى باهتمام الباحثين والدارسين والمسؤولين على حد سواء.

إن الإحصائيات والتعدادات السكانية الأخيرة تشير الى أن عدد السكان في العالم سوف يتضاعف خلال عشرين سنة القادمة ،وهذا يعني أن الدول إذا أرادت أن تحافظ على مستويات المعيشة وتحسينها فعليها أن تبذل أقصى جهدها لمضاعفة ما هو متاح مع هاته الزيادة الرهيبة للسكان في زيادة الولادات ونقص الوفيات وارتفاع معدل السكنات ومنه فإذا اتجاه العالم في السنوات الأخيرة نحو سياسية التطوير الحضري وإنشاء مدن جديدة تحتوى على مرافق عمومية جديدة ومعاصرة، استقطب اهتمام الباحثين من فروع عملية مختلفة، وهذه الدراسة المدينة خاصة بعد التطورات المهمة في نسبة سكان المدن فأصبحت بموجبها في وضع يأهلها التقديم خبرات في عملية التخطيط والتنظيم وذلك للحد من مشكلات عدم التوفر المرافق العمومية التي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المدمن وبالأخص السكان، ومشاكل طبيعية مثل الهجرة من الريف إلى المدينة وسوء والتخطيط والتسيير.

ما في الجزائر فتعتبر مشكلة المرافق العمومية والتجهيزات والفضاء من القضايا الهامة التي تعاني منها أغلب المدن الجزائرية ولهذا الغرض اتجهت الدولة في السنوات الأخيرة الى اتخاذ سلسلة من التدابير والإنجازات التي تتماشى على التوجيه الجديد للبلاد، فأعيد النظر في سياسة التخطيط المركزي التي كان يضمن للعرض العمومي ابتكار شبه كلي في ميدان البناء والتعمير فأصبح للقطاع الخاص الحق في التدخل في ميدان التطوير، بما يتضمنه من التسهيلات وإعانات فنشأت بهذه المدن والأحياء السكنية الجديدة التي تحتوي على مرافق عمومية جديدة استجابة للمشاكل العديدة التي أصبحت تعاني منه المدن الجزائرية، وتيارت خاصة والتي تعتبر مقر دراستنا الحالية وبناء على ما سبق تتحدد لدينا تساؤلات الدراسة والتي جاءت في صياغتها كالاتي:

- ماهي المخططات التي توفر وتبنى على أساسها التجهيزات العمومية في السكنات الجديدة بمدينة تيارت؟
- ماهي العناصر المكونة التي تؤطر هذه المخططات في انشاء المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة؟
- ماهي الحلول الممكن اقتراحها من أجل تفعيل دور المؤسسات في تسير التجهيزات العمومية ؟
- ما واقع المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة تيارت ؟

5-مفاهيم:

5-1-المرافق العمومية: هو منظمة عامة تملك من السلطات والاختصاصات ما يكفل القيام بخدمة معينة تسديها للجمهور ، على نحو منتظم.

المرفق العام هو كل نشاط يجب أن يتولاه الحكام، إذا أن اطلاع الحكام بهذا النشاط لا يؤدي الى تحقيق التضامن الاجتماعي، على أفضل على وجه. (الطهراوي، 2014، ص261)

هو مشروع تنشئة الدولة أو تشرف على ادارته وتنظيمه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويهدف الى تلبية حاجة عامة. (طهراوية، 2014، ص263)

هو ذلك النشاط الذي تقوم به الإدارة بنفسها أو بواسطة أفراد عاديين ولكن تحت اشرافها وتوجيهها بقصد اشباع الحاجة العامة. (نور الدين، 2020، ص 20)

5-2-التجهيزات:

5-2-1- التجهيز: هو منشأة موجهة لمجموعة أشخاص التجهيز هو عبارة عن مساحة مشغولة أو حرة أو مبنى أين تجرى فيه مجموعة من النشاطات المحددة بتنظيم وهيكلة خاصة وطريقة توظيف معينة موجهة لخدمة الجميع. (لبيض، 201، ص10)

5-2-2- التجهيزات العمومية:

تستجيب التجهيزات العمومية لهدف أساسه هو الخدمة العمومية كما تستجيب لجميع احتياجات المواطنين بصفة مجانية ولا تميز بين أفراد المجتمع ولا تهدف الى ربح من خلال أداء هذه الخدمة. (لبيض، 2018، ص10)

التجهيزات العمومية مرتبطة بالأموال العمومية وعملية انجاز التجهيزات العمومية تكون من هدف المسيرين والتقنيين المختصين في مجال أو أثرها الاجتماعي والعمراني لديه صنعة هامة في الجانب الديناميكي والقرار يجب أن يتخذ بالتنسيق بين مختلف الهيئات في المدينة. (لبيض، 2018، ص10)

كما أن التجهيزات ليست لها بعد يتعلق بالحي والمدينة، فاليوم العديد من التجهيزات أساس الحركة في المدينة لديها وظائف مختلفة متداخلة ومتكاملة أحيانا (لبيض، 2018، ص10)

5-3-الفضاءات العمومية:

الفضاءات العمومية الحضرية هي تلك الفضاءات الشكلية المحددة بالجدران الخارجية للبنايات، وتعتبر الفضاءات الخارجية الحضرية من المكونات الأساسية للفضاء العمراني تعبر كل مساحات الحرة والغير المبنية مهما كان استغلالها . (كافي، 2020، ص4)

يتحدد شكل الفضاءات العمومية وفقا لوظيفتها وتبعا لما يحيط بها من فضاءات مبنية أين كانت طبيعتها ويشكل الفضاء الخارجي من مجموع مساحات المخصصة للنقل وتوقف السيارات، المناطق الحرة، الساحات، الأرصفة، ممرات المشات، العقارات الغير مبنية، المناطق المشجرة . (كافي،2020،ص04)

تعتبر الفضاءات الحضرية العمومية، داخل الأحياء الجماعية في كثير من مدن العالم محل اهتمام الكثير من الباحثين فهيا تعتبر عنصر مهم في المدينة في توفيره مجموعة من الوظائف الترفيهية وغيرها من الراحة والتسلية. (كافي، 2020، ص04)

5-4- المجال:

تعريف هبرماس: أنه حقل الحياة الاجتماعية الذي يجري من خلاله تشكيل ومقاربة الرأي العام . إنه الحقل الذي يتوسط بين المجتمع والدولة . (مهند، 2016، ص01)

إن مفهوم المجال العام يكشف عن جذور تاريخية تتسم بتعقيد والتنوع وتناقض أعماق مما أجرى إدراكه داخل التراث الليبيرالي ففكرة المجال العام تعتمد في جوهرها ،على فكرة الفعل، وعلى المناقشة والتفاوض المشترك بطرق مشروعة في عملية البحث عن المصلحة المشتركة. (مهند، 2016، ص02)

5-5-الحي السكني: هو عبارة عن مجمعات عمرانية، دورها الأساسي الإسكان فهي تحتوي على وحدات سكنية ذات نمط فردي أو جماعي أو نصف جماعي ، يقع ضمن نسيج حضري معين، يشمل على المباني ومرافق والتجهيزات هدفها تلبية كل مقومات الحياة الاجتماعية الاقتصادية والإدارية لساكنيها، حيث تجعلهم يشعرون بالانتماء ، الالتزام والعمل لتحقيق الرفاهية السكنية ونمط الحياة الملائمة . (دحدوح. مهلل، 2017، ص04)

5-6- مفهوم الاحياء السكنية الجديدة: تعرف المناطق السكنية الجديدة على أنها مجمع سكني يضم عدة مناطق صغرى يرتبط بعضها ببعض بواسطته مجموعة من المؤسسات والهيئات الخدمية، التي تقع في حدود 1000-1200م . (العيد. اشبودن، 2021، ص418)

6-الدراسات السابقة:

يعتبر التطرق الى الدراسات السابقة بالعرض وتحليل مهم جدا للباحث بحيث، يعرفه ذلك الى الطريقة التي تدرسها بما الموضوع وكيفية حصر موضوعة والتحكم فيه أكثر.

وفي سياق الموضوع دراستنا (المرافق العمومية في المجالات الحضرية الجديدة) فقد توصلنا الى أن هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع والتي تدعمنا في دراستنا من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات وتذكرها كالاتي:

6-1-الدراسة الأولى:

عنوان الدراسة تهيئة الفضاءات العمومية الحضري في الأحياء السكنية الجماعية

دراسة حالة: حي 1000 مسكن بمدينة سطيف

الدرجة العلمية: مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر

بحث من الإعداد: حجام عبد الرؤوف، قادري دحمان

السنة: 2016-2017

القسم، الجغرافيا التهيئة العمرانية

الإشكالية:

ما المشاكل التي أدت الى تدني الفضاءات العمومية لحي1000 مسكن وهل السكان على درجة من الوعي بأهمية الفضاءات الحضرية العمومية؟

- ماهي سبل الوصول الى الفضاءات عمومية حضرية راقية تؤدي وضيفتها في حي 1000 مسكن؟

6-3- فرضيات الدراسة:

للوصول الى الإجابة على التساؤل المطروحة في الإشكالية تقترح فرضيتين:

6-3-1-الفرضية الأولى:

- وضع استراتيجية فعالة تسمح بتهيئة الفضاءات العمومية من أجل استرجاع وظيفتها وذلك بالاهتمام بالإطار المبني والغير المبني

6-3-2-الفرضية الثانية:

- التنسيق المتبادل بين مختلف المتدخلين في تهيئة الفضاءات العمومية، ودور السكان والمشاركة في عملية التهيئة باعتبارهم المستفيد الأول من الفضاءات

6-4-هدف الدراسة:

- فهم ومعرفة الدور الأساسي التي تؤديه الفضاءات العمومية حضريا واجتماعيا
- اعطاء صورة أفضل للمدينة من خلال تهيئة مجال الدراسة وتوفير فضاء مهيأ، منظم، ومهيكل يتلاءم مع شروط المثلى للحياة
- ارتقاء بنوعية الحياة داخل الأحياء السكنية الجماعية وتحسين ظروف الحياة المعيشية والحضرية للسكان
- ايجاد نوع من الترابط بين المواطن والفضاء العمومي والوعي بالثقافة الحضرية.
- استرجاع قيمة ووظيفة الفضاءات العمومية
- اعطاء حلول واقتراحات تتماشى مع طبيعة تدهور هذه الفضاءات

6-4-4-توصيات عامة:

- ضرورة خلق بيئة حضرية تتماشى مع متطلبات السكان، واشراكهم في تصميم البيئة التي يعيشون فيها
- يجب على المهيئين والمصممين جعل الفضاءات العمومية الحضرية سهلة الوصول للجميع وجعلها أماكن ذات حيوية وفعالية.
- دراسة امكانية انشاء مؤسسة مختصة في صيانة وتسيير الفضاءات العمومية الحضرية على المستوى الأحياء السكنية الجماعية.
- اعطاء المساحات الحرة نفس الأهمية التي تعطى للإطار المبني سواء مستوى التصميم أو مستولى الإنجاز.

6-5-الدراسة الثانية:

عنوان الدراسة: دور الفضاءات العمومية في تنظيم المجال الحضري

دراسة الحالة: المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بمدينة الحروش

الدرجة العلمية: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تسيير التقنيات الحضرية

البحث من اعداد: مطاطلة محمد

السنة:2016

تسيير التقنيات الحضرية

- ما هو دور الفضاءات العمومية في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بمدينة حروش وماهي انعكاساتها على المجال الحضري؟
- ما هو واقع الفضاءات العمومية في الاحياء السكنية الجماعية ؟
- ماهي العناصر المكونة للفضاءات العمومية ؟
- ماهي الحلول الممكن اقتراحها من اجل تفعيل الوظائف ودور الفضاءات ؟

6-5-1-فرضيات:

للوصول الى الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية ولغاية توجيه البحث وفق مسار محدد يهدف الى محاولة وضع استراتيجية فعالة ودائمة تسمح بتفعيل دور الوظائف الفضاءات العمومية داخل المنطقة السكنية الحضرية الجديدة وإعطائها البعد الجمالي والثقافي والاجتماعي قمنا باقتراح الفرضيات التالية:

- يمكن أن يكون الفضاء العمومي دو أهمية كبيرة مهما كانت مساحته وشكله
- السكان هم المستفيد الاول من الفضاءات العمومية لدى يجب إشراكهم في عملية التدخل
- حل الفضاءات الموجودة في حالة متدهورة .

6-5-2-أهداف الدراسة:

قد لا يعلم البعض بأن هذا الموضوع هو اشكالية الجميع إن لم نقل هو اشكالية الوقت الراهن، فمن هذا المنطلق نعتبر إشكالية دور الفضاءات العمومية اشكالية اجتماعية التي أهملت العديد من إشكال الحياة اجتماعية وفردية التي تمثل تصرفات واحتياجات الأفراد المختلفة

ومنه نحدد الأهداف التالية:

- معرفة واقع الفضاءات العمومية في الجزائر بصفة عامة وفي الحروش بصفة خاصة
- دور الفضاءات العمومية
- تشخيص وتحليل واقع الحي بالمدينة
- البحث عن حلول واقتراحات الاسترجاع دور الفضاءات العمومية
- معالجة احتياجات الافراد للراحة والاسترخاء والتلاقي

6-5-3-نتائج الدراسة: من خلال تحليل النتائج البحث الميداني لسكان منطقة الدراسة والذي قمنا فيه بطرح أسئلة مختلفة تطرقنا فيها الى حل ما يخص الفضاءات العمومية ودورها في تحسين الوجه الحضري للمنطقة بالإضافة الى الدور الاجتماعي والترفيهي الذي لا يقل أهمية عن الجانب الجماعي، اتضح لنا جليا مدى اهتمام السكان المحليين للمنطقة هذه الفضاءات

وحاجتهم الماسة لها، فهي بالنسبة لم مناطق التقاء، ترفيه ولعب ...إلخ، وكونهم المستفيد الاول من هذه الفضاءات، فقد كانت لهم عدة اقتراحات فيما يخص هذه الأخيرة، وكان إلحاحهم كبير على استغلال أي مجال غير مبني لجعله فضاء ذو أهمية يؤدي مختلف أدواره .

6-5-4-توصيات الدراسة:

- توفير الإمكانيات والوسائل لضمان فعالية أكبر في تسيير من خلال انشاء مؤسسة عمومية مختصة في صيانة وتسيير الفضاءات العمومية.
- قبل عملية التهيئة يجب الحرص على أن تكون الفضاءات الترفيهية سهلة الوصول.

توزيع المساحات الحرة نفس أهمية التي تعطي للإطار المبني على مستوى التصميم أو الإنجاز.

- القيام بعمليات تحسيسية لسكان حول كيفيات المحافظة على الفضاءات العمومية .
- تجسيد نمط الفضاءات العمومية حسب متطلبات السكن.
- مراعاة المعايير والمقاييس لإنشاء مساحات اللعب.

7-النظريات السوسيولوجية المفسرة:

هناك العديد من النظريات التي تفسر المرافق العامة بالدراسة والتحليل ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

7-1-نظرية ابراهيم ماسلو: التدرج في الحاجات: تفرض نظرية "ماسلو" للتدرج الهرمي للحاجات أن الناس في العمل يدفعون للأداء بالرغبة في اشباع مجموعة من الحاجات الذاتية، وتستند هذه النظرية على ثلاثة افتراضات أساسية.

أ- البشر كائنات محتاجة من الممكن أن تؤثر احتياجهم على سلوكها فالحاجات الغير مشبعة فقط هي التي تؤثر في السلوك أما الحاجات المشبعة فلا تصبح دافعة للسلوك.

ب- تتدرج الحاجات الإنسان حسب أهميتها هرميا، فتبدأ بالأساسية مثل الطعام المأوى والمركبة مثل (الذات والإنجاز) (شيخي، 2014، ص33).

-فهذه النظرية تفترض أن للناس حاجات ذاتية تكون بتدرج هرمي يعملون من أجل سد هذه الحاجات بتوفير مجموعة من المؤسسات أو المرافق دورها الاول التكفل بحاجاتهم.

ج- يتقدم الإنسان للمستوى التالي من الحاجات الأساسية المركبة، فقط عندما تكون الحاجة الدنيا قد تم اشباعهم على الأقل أي شخص العامل يركز أولا على اشباع الحاجة المتعلقة بالأمان في الوظيفة قبل ان يتم توجيه السلوك المدفوع نحو اشباع حاجة انجاز العمل بنجاح (شيخي، 2014، ص33)

وحسب ما تم ذكره فان الإنسان ينتقل من مستوى الحاجات لأولية وتتمثل هذه الحاجات في توفير مرافق الأمن والعمل التي توفر وتشبع حاجات اجتماعية أمنية وحاجات تحقيق وتقدير الذات كما انها تساهم في تنظيم سلوك الفرد.

وأنه من الممكن تصنيف هذه الدوافع على شكل هرم الى خمس فئات أو مستويات وتتكون قاعدة الهرم من الدوافع الأدنى والأساسية في حين تتضمن قمته الدوافع الأعلى والأرقى(شيخي، 2014، ص34).

الحاجات الفيسيولوجية: وتشمل على الحاجات الطعام والماء والهواء والنوم والجنس.

حيث تعتبر هذه الحاجات هي الأدنى في الهرم وهي من الحاجات الأساسية التي تحقق بعض الاكتفاء في سلوك الفرد وذلك يتم من خلال انشاء مرافق توفر هذه الحاجات لهذا تسعى الحكومة في انشاء أحياء سكنية قصد اشباع المواطنين بهذه الأخيرة وتوفير الضروريات منها.

7-1-1-حاجات الأمن: وتشمل حاجات الأمن فيسيولوجي (الحاجة الى السكن الذي يحمي من الأخطار) وحاجات أخرى متصلة بالأمان النفسي.

كما ان الأمن هو من الحاجات الضرورية لهذا يصنف في المرتبة الثانية بعد الحاجات الفيسيولوجية باعتبار الفرد بحاجة ماسة الى الأمن داخل سكنه أو خارجه فالسكن يحميه من الأخطار مثل البرد ويوفر ملجأ النوم أما اما الامن الخارجي فيجب أن يتوفر وذلك من خلال توفير مرفق الأمن الحضري لتوفير هذه الساحة.

7-1-2-الحاجات الاجتماعية: وتشمل على الحاجة الى القبول من طرف الأخرين والحب والعطف والصداقة.

وتشمل هده الحاجة في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

7-1-3-حاجات تقدير الذات: وتشمل على حاجات الاحترام والتقدير.

7-1-4-حاجات تحقيق الذات: وهذه ارقى مستويات الحاجات وأعلاها ويعمل الإنسان على بذل أقصى ما يستطيع من قدرات والاستفادة من الإمكانيات للحصول على المشاعر الإنجاز وتحقيق الذات.(شيخي، 2014، ص34)

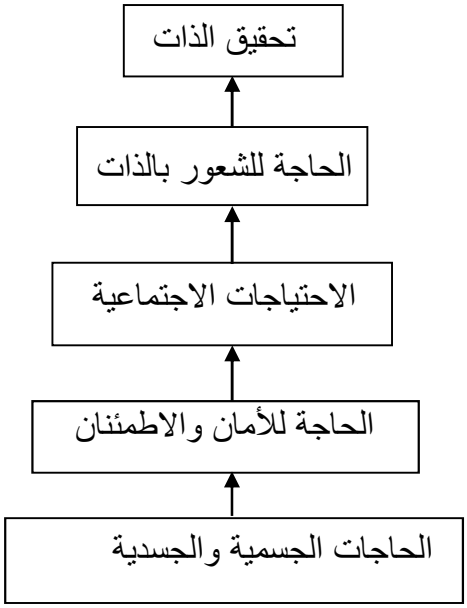

7-1-5-الاتجاه الاجتماعي: يرى ألمير هانكس" أن الاهتمام بدراسات جودة الحياة فقد بدأ منذ1984م فترة طريقة وقد ركزت على المؤشرات الموضوعية في الحياة مثل معدلات المواليد، معدلات الوفيات، معدل الضحايا المرض، نوعية السكن، المستويات التعليمية لأفراد المجتمع إضافة الى مستوى الدخل وهذه المؤشرات تختلف من مجتمع الى آخر. (محمودي، 2013، ص06).

وترتبط جودة الحياة بطبيعة العمل الذي يقوم به الفرد وما يتجنبه الفرد من عائد مادي من وراء عمله والمكانة المهنية للفردpeer relationship وتأثيره على الحياة ويرى العديد من الباحثين أن علاقة الفرد مع زملائه تعد العوامل الفعالة في تحقيق جودة الحياة فهي تؤثر بدرجة ملحوظة على رضا أو عدم(محمودي، 2013، ص06).

-من خلال رؤية ألمير هانكس لدراسة جودة الحياة نلاحظ أن جودة الحياة تتوفر في السياق الاجتماعي وذلك من خلال مساهمة المرافق العامة في تحسين جودة الحياة عن طريق انشاءها وفق ما يلي حاجات الفرد داخل المجتمع وكذلك تؤثر على طبيعة سلوكه دل الجماعة فتوفر المرافق مرتبطة بتوفر جودة الحياة وكذلك يساهم في تنظيم سلوكه مع زملائه باعتبار المرافق عنصر مهم في تطوير الأفراد وتعد العوامل الأساسية التي تأثر عليه.

7-1-6- الاتجاه النفسي: إن الحياة بالنسبة للإنسان هي ما يدركه منها حتى أن تقييم الفرد للمؤشرات الموضوعية في حياته كالدخل، المسكن، العمل والتعليم يمثل انعكاس مباشر للإدراك الفرد لجودة الحياة في وجود هذه المتغيرات بالنسبة لهذا الفرد وذلك في وقت محدد وفي ظل ظروف معينة ويظهر ذلك في مستوى السعادة والشقاء الذي يكون عليه ويرتبط بمفهوم جودة الحياة العديد من المفاهيم النفسية منها، القيم، ويرتبط بمفهوم جودة الحياة العديد من المفاهيم النفسية منها، القيم، الإدراك الذاتي، الحاجات، مفهوم الاتجاهات، مفهوم الطموح(محمود، 2013، ص06).

مفهوم التوقع اضافة الى مفاهيم الرضا، الصحة النفسية، ويرى بعض أن جودة الحياة يكمن في اشباع الحاجات في نظرية إبراهيم ماسلو(محمود، 07،2013).

-وهنا نلاحظ مدى المساهمة المرافق في تحقيق جودة الحياة عند الفرد وتتمثل في نسبة ادراكه وتقييمه للمؤشرات الموضوعية في حياته كالدخل، والمسكن والتعليم والأمن وتوفير الخدمات وهذا ينعكس مباشرة على معرفة الفرد ومدى توفر مؤشرات السعادة والشقاء الذي يفسر العديد من المفاهيم النفسية منها، القيم الإدراك الذاتي، الطموح ومبدأ اشباع الحاجات الذاتية.

7-2-النظرية الايكولوجية

7-2-1-النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية: تعتبر النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية من النظريات الرائدة التي تبحث في مدى تأثير الظروف المكانية ومسائل التحضر في نمو المدينة، حيث يعتبر "روبيرت بارك" R.Park من رواد ومؤسسي مدرسة شيكاغو، وهو الذي صاغ الإطار العام للنظرية، حيث ذهب الى اعتبار المدينة "مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر"(حفيظي، 2009، ص31).

فالمدينة من وجهة نظره هي عبارة عن نظام ايكولوجي، في تغير مستمر، وان كان ما يتعلق بالجانب الإنساني والبشري داخل هذه المدن يطلق عليه "الإيكولوجية البشرية" والتي تتمحور دراستها حول القيم والمعايير الثقافية التي تحكم سلوك الأفراد وهذا تمييزا لها عن الإيكولوجية الحيوية التي تهتم بالتركيب المادي والحيوي للبيئة والتوزيع المكاني للأفراد المجتمع(حفيظي، 2009، ص31).

حيث كان بارك مفتونا بكثير من خصائص الحياة الاجتماعية في شيكاغو ولذا فقد لاحظ بعض التصورات الهامة عن المدينة من أهمها:

بأن المدينة الحديثة بناءا تجاريا، يدين في وجوده الى السوق الذي تتوسع المدينة حوله، وذهب بارك مثل العلماء الاجتماع الأوروبيين حياة المدينة الحديثة بالتقسيم المعقد للعمل الذي يندفع بسرعة نتيجة المنافسة الصناعية(رشيدي، 2016، ص29).

كما ذهب بارك متفقا مع نويز الى أن المدينة الحديثة تتسم بالبناءات الرسمية عن طريق ما يسمى بالسيطرة البيروقراطية على نطاق واسع وستلعب الأجهزة البيروقراطية مثل البوليس والمحاكم والمؤسسات التطوعية الجزية ومؤسسات الرفاهية الاجتماعية دورا متزايدا في الحياة الحضرية (رشيدي، 2016، ص300).

ووضع بارك أفكاره الخاصة حول السبل التي يمكن من الميزات المكانية للمنظمة تأثير البيئة والخبرة، هناك نوعان من الموضوعات المتداخلة في عمل بارك، وبسبب موقعه المحوري كونه مؤسس علم الاجتماع الحضري في الولايات المتحدة الأمريكية،

فقد كان لكل من هذه المواضيع تأثير هائل على مجال النامية. أولا كان بارك مهتما بالبنية المتطورة للمدينة نفسها، والشكل المادي للمدينة وطريقة استعمالات الأراضي المختلفة والأحياء (رشيدي، 2016، ص30).

أصبحت موجهة نحو بعضها لبعض، وضع هذه الاهتمام أسس المدرسة علم الاجتماع الحضري التي جاءت لتكون معروفة باسم بيئة الحضرية ثانيا وقد ....بارك أنماط مختلفة من التكيف البشري في المدينة، أي أساليب حياة المتحضرين. أدى هذه التركيز الى الدراسة الثقافة الحضرية أو العمران. ورأى أن كل من هذه العناصر والبيئة والعمران. تتشابك بشكل طبيعي وهي مجتمعة في عمله وكان الترتيب البيئي العامل المهيمن (رشيدي، 2016، ص30).

فمن خلال المدينة بوصفها مكانا جغرافيا، وكذلك باعتبارها نطاقا أخلاقيا، يمكن من خلال التحليل الوظيفي لها ابراز امكانيات الحياة الثقافية والأخلاقية فيها. فأيكولوجية المدينة لا تعني الاختصار على تتبع التقسيم المكاني الداخلي للمدينة، أو وضع خريطة لمختلف الأشياء التي توجد بها، وانما ما أراده في الحقيقة اكتشاف تأثير هذه الظواهر الفيزيقية في خبرة السكان المدينة الإنسانية والعاطفية ودورها في تشكيلها(رشيدي، 2016، ص30).

فالظروف النفسية والأخلاقية للحياة في المدينة سوف تعكس نفسها بصورة طبيعية، كيفية استغلال المكان وفي أنماط الحركة الإنسانية والانتقال....إلخ وافتراض بارك معنى آخر ان الثقافة تتجلى في الأشياء المصنوعة وان المدينة لها طابع عضوي(رشيدي، 2016، ص30).

7-3-نظرية الإيكولوجية المحدثة:

تمثل النظرية الإيكولوجية المحدثة نموذجا جديدا للنظرية الإيكولوجية الكلاسيكية، وتستند الى فكرة أساسية هي ان النظرية كأي نظرية سوسيولوجية أخرى يجب أن تغطي كل سلسلة الظواهر الاجتماعية.

ولقد ظهرت الاعمال التي تندرج تحت هذه النظرية في مجموعتين: أعمال الباحثين الذين اهتموا بالبعد المكاني، واعمال الباحثين الذين اهتموا بالظواهر الاجتماعية وشبه على حد سواء(رشيد، 2016، ص38).

وبرغم أن هاتين المجموعتين طرحت آراء متعددة إلا أنها في الواقع تلتقي في نقطة أساسية وعي إعادة صياغة النظرية الإيكولوجية المبكرة.

حيث اعتمد الباحثون المحدثون الدراستين لعقل المدينة في إيطار النظرية الإيكولوجية، على فكرة اساسية جديدة، وهي أن النظرية الإيكولوجية يجب ان تشمل كل الظواهر الاجتماعية (رشيد، 2016، ص38).

ولتبيان الإسهامات الجديدة عبر هذا النموذج المحدث، سوف نستعرض اسهامات كل من كولين (QUIUN) ومأسس هاولي (Aauley.A) وشنور (Chnore) ودنكان(Duncan.D).

7-4-نظرية المدن التوابع:

تقوم هذه النظرية على أساس تكوين خلايا عمرانية متباعدة يرتبط بينهما مركز كبير، وقد ترتبط الخلايا بمجموعة أكبر منها قبل اتصالها بالمركز، أو يكون اتصالها به مباشرة.

صاحب هذه النظرية هو "أودولف رادنج Adolf rading" وضع هذه النظرية عام1920م وتبعه "انوين" عام1921م، ثم روبيرت هويتن عام1923 (حفيظي، 2009، ص52).

اعتمدت هذه النظرية على أن يتراوح حجم سكان الضاحية بين12 و18 ألف بحيث لا تتطلب مواصلات داخلية وقد تشمل بعض الصناعات، ولكن يجب ربطها بالمدينة بواسطة شبكة مواصلات سريعة ومريحة ومن مزايا هذه النظرية:

-تمركز الخدمات الرئيسية خارج المدينة يساعد على سهولة وقلة الازدحام في مناطق الخدمات(حفيظي، 2009، ص52)

-حل مشاكل المتواجدة في المدن الصناعية، مثل ندرة المناطق الخضراء، تعتبر امتداد طبيعي للمدن الحدائقية.

أما بنسبة للعيوب فيلاحظ قلة الخدمات في المدن التوابع لتمركزها في المدن الرئيسية.

7-5-نظرية المدينة الصناعية:

اعتمدت هذه النظرية على فكرة عمل توازن بين التنمية الحضرية والريف المحيط بها والخروج بالمناطق الصناعية الى أطراف المدن المنعزلة عن المناطق السكنية ومراكز النمو الرائد هذه النظرية هو "توفي جرانيز) حيث نشر سنة1917م فكرة المدينة الصناعية، التي خططت على أساس فصل الحضر والإسكان عن المناطق الصناعية(حفيظي،2009،ص51).

وذلك عن طريق أحزمة خضراء، أما الطريق الرئيسي والسكك الحديدية فقد استخدمت لتربط بين الاستعمالات. كمثال على هذه النظرية "مدينة العاشر من رمضان الجديدة" في مصر.

من مزايا هذه النظرية:

-فصل مناطق الإسكان عن المناطق الصناعية

-توفير مناطق سكنية جديدة للعمال بالقرب من سكانهم.

أما بالنسبة للعيوب

-قلة الخدمات الرئيسية التي تحتاج إليها السكان.

-ارتفاع معدل التلوث في هذه البيئة (حفيظي،2009،ص51).

7-6-نظرية المدينة الشريطية:

تتلخص النظرية في إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبي طريق مواصلات رئيسي، تمتد الى مسافات طويلة وتتفرع من هذه الطريق شوارع فرعية مسدودة النهايات، تبنى حولها المساكن، وتمتد هذه التجمعات على امتداد الطريق الرئيسي الذي يربط المدن ببعضها(حفيظي،2009،ص49)

رائد هذه النظرية هو "سوريامتى" الذي برز هذه الفكرة لإلغاء الشكل المركزي للمدينة وكمثال تطبيقي على النظرية "مدينة برج العرب في مصر"

ومن مزيا هذه النظرية:

-تفادي المركزية الخانقة في الخدمات المركزية في الوسط

-ضمان توزيع الاراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية اتصالها بشبكة المرور مع امكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية(حفيظي،2009،ص50)

أما عيوبها:

-عدم تحقيق الارتباط والتآلف بين سكان المدينة لطولها

-لم تحقق الفصل العضوي بين المناطق السكنية والصناعة وغيرها وكذلك بالنسبة للمنازل تواجه طريق مرور رئيسي وهو مسار للضجيج ويعد خطرا على سلامة السكان(حفيظي،2009،ص50)

الفصل الثاني

المرافق والفضاءات والتجهيزات العمومية

تمهيد.

1-تعريف المرافق العمومية.

2- تطور وصعوبات المرفق العام.

3- أنواع المرافق العامة.

الفضاءات العمومية

1-مفهوم الفضاءات العمومية.

2-أنواع الفضاءات العمومية.

3-مكونات الفضاءات العمومية.

4-وظائف الفضاء العمومية .

5- واقع الفضاءات العمومية الحضرية في الجزائر.

6- دور الفضاءات العمومية.

7- المشاكل التي تعاني منها فضاءات العمومية في الجزائر.

التجهيزات العمومية

1- مفهوم التجهيزات العمومية.

2-تصنيف التجهيزات العمومية.

3-العوامل المؤثرة في توزيع التجهيزات العمومية.

4- الفاعلون والمتداخلون في انجاز التجهيزات العمومية.

5- آلية تمويل التجهيزات العمومية في الجزائر.

خلاصة.

تمهيد:

يعد المرفق العمومي من بين الضروريات التي تفتضيها الحياة الاجتماعية، فيأخذ مفهومه طابعين الأول خدماتي نفعي أما الثاني فهو اجتماعي يتعلق بتنمية الروابط والعلاقات الاجتماعية، لذلك وقع اختيارنا على هذا الموضوع لإبراز واقع إدراج المرافق العمومية في المشاريع السكنية الجديدة المختلفة، أيضا الدور الذي يلعبه المرفق العمومي كظاهرة اجتماعية أفرزها التطور الاقتصادي والخدماتي والاجتماعية.

أولا: المرافق العمومية:

1-تعريف المرافق العامة:

1.1-المرافق العامة هي مشروعات تهدف الى تحقيق النفع العام، تحتفظ الحكومة بالكلمة عليا في انشائها وادارتها وإلغائها (الحلو،2004،ص285).

المرفق العام هو كل نشاط يجب ان يتولاه الحكام إذ أن اضطلاع الحكام بهذا النشاط يؤدي الى تحقيق التضامن الاجتماعي على أفضل وجه (الطهراوي،2014،ص216).

-يعتبر مفهوم المرافق العام أكثر مفاهيم القانون الإداري اثارة للجدل في حين يتطرق المرء لدراسة هذا القانون ينبغي عليه لكي يتقدم في أي عملية نفسية، أن يتخذ موقف ما من هذا المفهوم وان يشار في الجدل القائم حول تعريف المرفق ونظامه القانوني (صاصيلا،2006،ص429).

1.1.1-المعيار العضوي:

هو منظمة تجمع مجموعة من العناصر البشرية، المادية، المالية، القانونية، لهذا يقر المرفق العام وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها السلطات الإدارية لإشباع حاجة جماعية بصورة منظمة (عيشي،2010،ص08).

2.1.1-المعيار المادي:

يغطي مفهوم المرفق العام أيضا كل نشاط شرع به يهدف اتباع مصلحة العامة، ان النشاط العام يتميز اذا بنشاط الخاص (صاصيلا، 2006، ص430).

3.1.1- المعيار المختلط:

يجمع هذا الاتجاه بين الاتجاهين السابقين العضوي والمادي على اساس أن المرفق العامة تقوم على مجموعة من العناصر مستمدة بعضها من الرابطة العضوية بين المشروع والإدارة، وبعضها الآخر مستمد من مضمون النشاط الذي يمارسه المشروع لا يمكن الاعتماد على أحد هذين العنصرين دون الآخر لتحديد مدلول الصحيح للمرفق العام (ربيع، 2016، ص09)

4.1.1-معيار الوكالة:

معيار التوكيل أو الوكالة، المتمم لمعيار العضوي وبهذا فإنه يفتح الميدان المنازعات الإدارية لبعض نشاطات المؤسسات العمومية وهكذا عندما تمارس المؤسسة عمومية طبقا لتنظيمية، أو لائحة مرفقية، امتيازات السلطة العامة، وتسلم باسم الدولة ولحسابها، تسريحا أو رخصة أو غير ذلك من القرارات الإدارية (رحال.رحال،1995،ص33).

2.1- تعريف المرفق العمومي: بأنه منظمة عامة تباشر من طرف السلطات والاختصاص التي تكفل القيام بالتقديم خدمة للجمهور على نحو مستمر.

تعتبر المؤسسة العامة هيئة ادارية عامة أو مرفق عام تعمل على القيام بأعمال وانشطة عامة اقتصادية أو ادارية أو اجتماعية، وذلك من اجل اشباع الحاجات العامة سواء مادية أو معنوية ومن أبرز الهيئات الإدارية العامة المرافق العامة باختلاف أنواعها والوحدات والمشروعات العامة والهيئات العامة.....إلخ . (عوابدي،2005،ص ص 309-310).

في تعريف المرفق العام Le sarvice public ذهب بعض الفقه الى تركيز على المعيار الشكلي أو العضوي فالمرفق العامة وفق هذا المعيار يختلط بالهيئة الإدارية العامة ذاتها فهو كل منظمة ادارية أو مصلحة عامة او وزارة تقوم بنشاط يستهدف تحقيق منفعة عام للمواطنين ومن ثم يقال ان المرافق العامة العضوية أي الهيئات الإدارية العامة ذاتها(رفعت،2005،ص268).

هو ذلك النشاط الذي تقوم به الإدارة نفسها أو بواسطة أفراد عاديين ولكن تحت اشرافها وتوجيهها يقصد اشباع الحاجة العامة، أو هو كل نشاط تقوم به الإدارة العامة أو تعهد به لاحد الأفراد ليتولى ادارته تحت اشرافها ورقابتها. (نور الدين،2020،ص02).

فكرة المرفق العام هي الأساس التي قامت عليه نظريات ومبادئ القانون الإداري، لكونها مظهرا رئيسيا من مظاهر تدخل الدول لإشباع الحاجات العامة للأفراد، فهي أوسع هذه المظاهر نطاقا وأبعدها مدى، لذلك لم يتوانى بعض كبار الفقهاء الفرنسيين في تعريفهم للقانون الإداري بأنه قانون المرافق العامة . (بوطيب، 2015، ص06).

يراد بهذا المفهوم أن المرافق العامة هو ذلك النشاط الذي ترغب السلطة العامة اخضاعه الى نظام قانوني متميز عن القانون الخاص الذي يحكم نشاط الأفراد، وبعبارة اوضح فان مفهوم المرفق العام يحدد بناء على تطبيق قواعد القانون العام، وهذا القانون الذي يسمح للإدارة مباشرة نشاطها بكل ما يتطلب ذلك من استمرارية واضطراد في تقديم الخدمات العامة للمواطنين، دون اعتبار العوائق الداخلية أو الخارجية عن المرفق . (بوجمعة،2000،ص11).

وتعرف المرفق العامة بأنها جميع الانظمة والبنى التحتية التي تبنيها الدولة وتديرها، وهي متاحة لكافة المواطنين دون استثناء، ولديهم حق الانتفاع بها بغض النظر عن فئاتهم ومستوياتهم الاجتماعية.

حيث تعتبر هذه المرافق ضرورية لتحسين المستوى المعيشي للناس وتلبية حاجاته الأساسية. (مشعل،2021،ص03).

حيث أنها تقدم الخدمات التي يحتاجونها تناسبهم، وتسعي الحكومات الى وضع سياسات ومعايير لتطوير أنواع مختلفة هذه المرافق، ورفع جودتها وفق للحاجة المجتمع وطبيعته . (مشعل،2021،ص03).

3.1-التعريف الإجرائي:

هو مؤسسة ادارية منظمة من طرف السلطات والاختصاصات تقوم بناشطات بواسطة أفراد داعمين وذلك تحت اشراف الإدارة قصد اشباع الحاجات العامة للمواطنين وتحقيق المصلحة.

2- تطور وصعوبات مفهوم المرفق العام:

حيث كان المرفق العام النشاط يعني المرفق العام للمؤسسة، لم يكن هناك صعوبات في التعرف على المرفق العام كما كان يفهم في دولة قرن19 الرأسمالية كان مفهوم الليبرالية التقليدي يقصر المرفق العام على نشاطات معينة مثل الدفاع الوطني والعدل والشرطة....وهي نشاطات معينة مثل الدفاع تهتم بصورة أساسية بالحفاظ على النظام . (صاصيلا،2006، ص431-432).

3-عناصر المرفق العام:

تقديم: أيا كان التعريف الذي سطره الفقهاء للمرفق العام، وطبقا لغلبة الفريق فإنه يجب لإنشاء المرفق العام ضرورة توفر عناصر مهمة بمجرد توفرها يمكن معرفة المرفق وذلك عن طريق النشاط الذي يقوم به استنادا على التعريفات يمكن استنتاج العناصر التالية:

3-1-العنصر الاول:

1.1.3-تحقيق المصلحة العامة: عرفنا سابق ان المرفق العام مشروع يستهدف تحقيق المصلحة العامة، وهذا العنصر هو أكثر عناصر اثارة للجدل من جانب الفقهاء، وذلك أن المصلحة العامة هي هدف كل وظيفة ادارية بمؤسسات التي تسيرها الدولة والتي تكون غايتها تجارية بحتة كالمؤسسات الاقتصادية، انما تسعى الى تحقيق المصلحة العامة . (بوطيب، 2015، ص10).

2.1.3- العنصر الثاني:

1.2.1.3-عنصر السلطة العامة: يتمثل عنصر السلطة العامة كعنصر من عناصر المرفق العام في أن يكون للحكومة الكلمة العليا في إنشائه وادارته وإلغائه فهي التي تقرر اعتبار نشاط معين مرفق عام، سواء كانت الهيئة التي تتولاه عامة أم خاصة، وذلك بقانون يصدر بإنشاء المرفق أو بناء على قانون يخول احدى السلطات الدولة انشائه ويكون له القول الفصل في ادارته أو الغائه . (الحلو،2004،ص287).

وتترخص الإدارة في انشاء والغاء المرافق العامة بمالها من السلطة التقديرية في هذا المجال، فليس لأحد اجبارها ومطالبتها قضائيا بإنشاء مرفق من مرافق أيا كانت أهميتها، غير أن القانون قد يلزم الأشخاص المعنوية، المحلية كالمحافظات والمدن بإنشاء بعض المرافق المحلية، وفي هذه الحالة يحق لأصحاب المصلحة المطالبة بإقامة هذه المرافق تنفيذا للقانون كما يجوز لهم الطعن في قرارات الإدارة في حالة الرفض . (الحلو،2004،ص288).

2.2.1.3-المرفق العام تنشأة الدولة:

ان كل مرفق عام تحدثه الدولة، ويقصد بذلك ان الدولة هي التي تقدر اعتبار نشاط ما مرفقا عاما وتقرر لإخضاعه للمرافق العامة بناء على قانون معين وليس من لازم أن يكون كل مشروع تحدثه الدولة أن تتولى هي مباشرة ادارته، فكثير ما تعهد الإدارة الى الأفراد او شركة خاصة لإدارة خدمة عامة تحت اشرافها وهو الوضع الذي تجسده نضام الامتياز وشركات المختلطة وستفصل في هذا الامر عند دراستنا لطرق تسيير المرفق . (الخيري، 2013، ص123).

4-أنواع المرافق العامة:

تعددت المرافق العامة بشكل كبير بعد التغيرات التي طرأت على دور الدولة، حيث أصبح من الضروري توفر مرافق بتعدد أنواعها واختلافها ويعتبر هذا من اهم التقسيم للمرافق العامة وهو النشاط الذي تقوم به، حيث تتنوع الى المرافق العامة أو تجهيزات اقتصادية وإدارية وأخرى تتعلق بمهن الحرة ومرافق أمنية وصحية، أيضا تقسيمات تعددت حيث أن هناك مرافق أقل أهمية، لاكن وجودها ضروري من أجل اكمال الصورة، وتقسم هذه الأخيرة الى وطنية ومحلية وبلدية وأيضا اجبارية واختيارية وأخيرا مرافق عامة ذات شخصية معنوية وأخرى ليس بها شخصية معنوية.

1.4-الفرع الأول

1.1.4-المرافق العامة وفق الالتزام بإنشائها

تنقسم المرافق العامة وفقا الالتزام بإنشائها الى مرافق اختيارية وأخرى اجبارية

1.1.1.4-المرافق العامة الإجبارية:

اذا كانت الأصل أن يتم انشاء المرافق العامة اختياري فإن الإدارة تكون ملتزمة بإنشائها عندما يلزمها القانون أو جهة ادارية اخرى مثال: انشاء الغدارة لمرفق الأمن والصحة فهي مرافق اجبارية بطبيعتها وتهدف لحماية الامن والصحة العامة. (رفعت، 2009، ص251)

وتعد هذه المرافق أساسا لوجود الدولة واستمرارها ولا يمكن أن تحجم عن انشائها وتنظيمها وإلا فقدت مقاومات وجودها ومن اهم صور هذه المرافق على مستوى المحلي في إطار اقليمي على مستوى البلديات والولاية في المدن والقرى، كمرافق النقل، وتوريد المياه ومرافق النظافة حيث تلزم الجماعات المحلية بإنشائها بناء على الزام قانوني لا تملك أمامه حرية اختيار بين انشائها أو عدمه .(بوطيب، 2015، ص18).

2.1.1.4-المرافق العامة الاختيارية:

في المرافق العامة أن يتم انشائها بشكل اختياري من جانب الدولة وتملك الإدارة السلطة تقديرية واسعة في اختيار وقت ومكان انشاء هذه المرافق وخدمتها او النشاطات التي يمارسها وأساليب ادارتها. وثم لا يملك الأفراد اجبار الإدارة على انشاء المرافق العامة كما لا يملكون الوسائل القانونية التي يمكنهم حلها على انشائها أو مقاضاتهم لعدم إنشائها لها. (ليلو، 2015، ص94)

2.4-الفرع الثاني:

1.2.4-المرافق العامة من حيث امتدادها الإقليمي:

تنقسم المرافق العامة من حيث امتدادها الإقليمي الى المرافق محلية ووطنية حسب المساحة الجغرافية التي يغطيها نشاطها:

1.1.2.4-المرافق العامة الوطنية: وهي المرافق التي يمتد نشاطها الى كامل اقليم الدولة ومنها مرفق الدفاع ومرفق القضاء والكهرباء والغاز. (نور الدين، 2020، ص04).

يصطلح عليها في بعض الكتب بالمرافق القومية ويقصد بالمرافق الوطنية تلك المرافق التي تهدف الى تحقيق المنفعة العامة، ويتسع نشاطها ليشمل كافة أقاليم الدولة وتشرف عليها الأجهزة المركزية، وعادة ما يكون موضوع هذه المرافق متعلق بالسيادة . (شاكري،2020، ص22).

حيث تقتضي المصلحة العمومية أن يدار المرفق بأسلوب موحد كمرفق الدفاع، مرفق القضاء، الوزارات، أجهزت القضاء (المحكمة العليا ومجلس الدولة) المنظمات المهنية الوطنية وغيرها . (شاكري،2020،ص22).

2.1.2.4-المرافق العامة المحلية: وهي المرافق العامة التي تنشئها وحدات الإدارة ...(البلدية والولاية) حيث تمارس نشاطها في الحيز الجغرافي الإقليمي لجماعات المحلية مثل المرفق، النظافة، البلدية، الديوان البلدي للرياضة مؤسسة النقل الولائي فنجد المادة 153 من القانون البلدي . (صلاح الدين، 2015، ص17).

4.4-الفرع الثالث:

1.4.4-المرافق العامة بحسب موضوع نشاطها

تصنف المرافق العامة حيث طبيعة النشاط الى عدة أنواع اهمها المرافق العامة الإدارية ومرافق عامة اقتصادية واخرى اجتماعية ومهنية.

1.1.4.4-المرافق العامة الإدارية:

تتطابق المرافق العامة الإدارية والنشاط التقليدي للإدارة ومن أمثالها مرافق الدفاع والبوليس والصحة والقضاء وتعليم والصرف، وهي تعرف عادة وكما ذكرنا من قبل بأنها تلك المرافق التي تقوم عبى تحقيق نفع عام يعجز الأفراد اشباعه أو لا يستعطون اشباعه على الوجه الأمثل أو لا يرغبون أصلا في تحقيقه لانتقاء عنصر المصلحة الخاصة التي يحسبها هدف تحقيق الربح . (فؤاد، 2000، ص32)

-ويقصد بها كذلك تلك التي تتناول نشاط يختلف موضوعه عن نشاط الافراد ويدخل بالطبيعة في صميم الوظيفة الإدارية بمدلولها التقليدي، ولذلك فإنها تقتصد على المرافق العامة التقليدية غير ذات الطابع الاقتصادي- وتتميز هذه المرافق التقليدية بخضوعها لأحكام القانون العام فلا تلجأ إلا نادرا- وعلى سبيل الاستثناء إلا استخدام بعض أحكام القانون الخاص أو ما يسمى بالأسلوب ادارة الخاصة. (دبس،2014،ص423).

والمرافق الإدارية في غالبيتها تتميز بأن الأفراد لا يستهويهم نشاطها فلا يتصور ان يبادر الأفراد في انشاء مرفق للأمن، أو القضاء فهذا النوع من النشاط دون غيره يجب أن يلحق بالدولة ويدعم ماليا من قبلها ويسير ايضا من جانبها بصفة مباشرة ولا يمكن الدولة أن ترفع يدها عن هذا النوع من النشاطات لأنها تتدخل ضمن وظيفتها الطبيعية أو واجباتها اتجاه الفرد . (الخيري، 2013، ص ص 126-127)

2.1.4.4 -المرافق العامة الاقتصادية: المرافق الاقتصادية هي المرافق التي تتخذ موضوعا لها نشاطا تجاريا أو صناعية ممثلا لنشاط الأفراد، ونظرا لطبيعة نشاط هذه المرافق فإنها تخضع لأحكام القانون الخاص في حدود كبيرة، دون أن يمنع ذلك من خضوعها لأحكام القانون العام باعتبارها نوع من أنواع المرافق العامة . (الحلو، 2004، ص292).

-ولتمييز المرافق الاقتصادية عن المرافق الإدارية فإن الرأي العام الراجع يتمثل في المعيار الذي يقيم معيار التمييز على النشاط الذي تمارسه هذه المرافق، ومفاد هذا المعيار أنه لكي يمكن اعتبار المرفق العام أساس طبيعة اقتصادية فإنه يتعين أن تكون الخدمات التي يؤديها هذا المرفق مما يعتبره القانون الخاص تجاريا إذا قام به أحد الأفراد . (دبس، 2014، ص423).

-وكذلك يمكن تعريف المرافق العامة الاقتصادية بأنها مشروعات التي تقوم بنشاط لا تجاري أو صناعي مماثل لنشاط الأفراد والهيئات الخاصة وقدرا بأساليب ادارة المشروعات الخاصة مع توافر الخصائص المميزة للمرافق العامة، وخضوعها لقواعد القانون الخاص معا . (أمينة، 2016، ص17).

ومن أمثلة المرافق العامة الاقتصادية مرافق البريد والهاتف، والسكك الحديدية، وقد ذهب مجلس الفرنسي الى إمكانية تحرير المرافق الاقتصادية من قيود الإدارة والمسائل المالية. ترتب على ذلك نتيجة هامة هي أن المجلس الدولة الفرنسي قد أخرج معظم المنازعات الخاصة بهذا النوع من المرافق من اختصاص القضاء الإداري . (الطهراوي، 2014، ص286)

3.1.4.4-المرافق العامة الاجتماعية:

هي تلك المرافق التي تحقق المنفعة العامة بالإضافة الى تحقيق خدمات اجتماعية لأفراد المجتمع مثل: الضمان الاجتماعي، التأمين الاجتماعي، التقاعد، مراكز الراحة ويحكمها القانون العام فضلا عن القانون الخاص وبعض منازعاتها تخضع القانون الإداري . (شاكري، 2020، ص20).

هي مجموعة من المرافق العامة التي يمارسها نشاطا اجتماعيا من أجل تحقيق أهداف اجتماعية ومن أمثلتها مرفق الضمان الاجتماعي، مرفق التأمينات لكن يخضع هذا النوع من المرافق لقواعد القانون الإداري والقانون الخاص .

ويقصد بها تلك التي تستهدف تحقيق خدمات اجتماعية للجمهور مثل المرافق المخصصة لتقديم اعانات للجمهور ومراكز الضمان الاجتماعي والتقاعد ومراكز الراحة. ويحكم هذا النوع من المرافق مزيج من القواعد القانون العام والخاص كما تمثل منازعتها أمام القضاء الإداري وأحيانا أخرى أمام القضاء العادي . (بوطيب، 2015، ص16)

5-أركان المرفق:

العام يقوم المرفق على عدة أركان أساسية لابد من توافرها لقيامه ، فلا يمكن اعتبار نشاط معين مرفقا عاما إلا إذا توافرت فيه هذه الأركان، لكن عدد هذه الأركان الأساسية محل خلاف، إذ اختلف الفقه حول عدد هذه الأركان وانقسموا إلى ثلاث اتجاهات.

يرى جانب من الفقه أن المرفق العام يقوم على ركنين فقط: أولهما أنه يقوم بإشباع حاجة جماعية وثانيهما أن المرفق يتبع بصورة مباشرة أو غير مباشرة لسلطة العامة. (الطهراوي،2009،ص264)

ويرى جانب آخر من الفقه أن المرفق العام يقوم على ثلاثة أركان: المشروع ذو نفع عام وخاضع لهيمنة السلطة العامة أو الإدارة العليا للحكام، أما البعض الآخر يرى إلى جانب الأركان الثلاثة التي يقوم عليها المرفق يوجد ركن رابع يتمثل في خضوع مرفق العام لنظام قانوني خاص واستثنائي.

انتقد هذا الاتجاه بحجة استبعاد المرافق الصناعية لكونها لا تستحق هذا الوصف وهذه التسمية، إلا إذا قررت الدولة إخضاعها لنظام قانوني معين أو استثنائيا . (الطهراوي،2009،ص264)

وانطلاقا من الاختلاف السابق نرى ضرورة بحث ومناقشة العناصر الأربعة السابقة لتحديد الأركان اللازمة والأساسية لقيام المرفق العام، وهذا ما سنأتي لتوضحيه المرفق العام تنشأه الدولة (الفرع الأول) هدف المرفق العام هو تحقيق المصلحة العامة (الفرع الثاني) خضوع المرفق العام لسلطة عامة (الفرع الثالث) وفي الأخير خضوع المرفق العام لنظام قانوني خاص واستثنائي . (الطهرواي ، 2009، ص 264).

1.5- الفرع الأول: المرفق العام تنشأة الدولة

الأصل هو أن يكون إنشاء المرافق العامة بواسطة الدولة، حيث يكون إنشائها بقانون من الجدير بالذكر بأنه ليس كل مشروع تنشاه الدولة يعتبر مرفقا عاما، إذ أنها كما تملك إنشاء المرافق العامة، تستطيع في ذات الوقت القيام بمشروعات خاصة وفي هذه الحالة يتعين الرجوع إلى قصد المشرع، إلا أن الأمر يصبح متسما بالصعوبة، إذا كان النظام القانوني يتصف بالغموض وعدم لصراحة يتعين التعرف على قصد المشرع وهذا عن طريق الاستعانة بالقرائن . (الطهراوي، 2009، ص264).

2.5- الفرع الثاني: هدف المرفق العام هو تحقيق مصلحة العامة

إن الهدف الأساسي لوجود المرفق العام هو تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام، عن طريق إشباع الحاجات العامة المادية والمعنوية الآنية والمستقبلية لأفراد المجتمع ومواطني الدولة، وذلك في نطاق السياسية العامة المرسومة والمحددة في مواثيق ومصادر النظام القانوني الساري المفعول في الدولة. (عوابدي، 2005، ص 60).

منه نستنتج أن المصلحة العامة هي هدف كل وظيفة إدارية، بل وحتى المؤسسات التي تسيرها الدولة والتي تكون غايتها تجارية بحتة كالمؤسسات الاقتصادية إنما تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة . (عوابدي، المرجع 2005، ص 61).
حيث كان مثلا مرفق النقل والصحة تحتكره الدول ويعتبر المنفذ الوحيد لها إلى أنه تم فتح مجال للخواص، وهذا ما يؤدي بدوره إلى اتساع مجال الخدمة العمومية . (عوابدي، المرجع 2005، ص 61).

أول ما يترتب على فكرة المنفعة العمومية التي يستهدفها المرفق العام وهو مبدأ المجانية الخدمة الذي يهدف إلى استفادة الجميع من خدمات المرفق بالتساوي وكذا خلق نوع من التضامن الاجتماعي، والمبدأ ليس مبدأ عام يطبق على جميع المرافق العامة فلا يوجد نص أو اجتهاد قضائي يمنع الحصول على إتاوات مالية من المنتفعين من خدمات المرفق العام . (ضريفي نادية، 2010، ص28).

3.5-الفرع الثالث: خضوع المرافق العام لسلطة عامة

تعتبر السلطة العامة معيار للمرفق العام في الفقه الفرنسي كما نشأت مدرسة المرفق العام بزعامة ديجي وعضوية كل من Jaze Gaston وبرنار وسادت أفكارها ومبادئها إلى أنه كان هناك فقيه كبير لم يؤيد معيار المرفق العام، وأعلن أفضلية معيار السلطة العامة هو عميد جامعة تولوز موريس هوريو Hauriou MOURICE وأوضح أن السلطة العامة كأساس للقانون الإداري ومعيار لتحديد نطاقه لا تقتصر فقط على الأوامر لما كان الحال في معيار للتفرقة بين أعمال السلطة وأعمال الإدارة المالية، وإنما يشمل جميع الأعمال الصادرة من الإدارة والتي تستخدم فيها الامتيازات والاستثناءات المقررة للسلطة العامة . (بسيوني، 2000 ، ص 223).

ثانيا: الفضاءات العمومية:

1-مفهوم الفضاءات العمومية:

1.1-تعريف الفضاء: هو مكان ذو ثلاثة أبعاد نعيش فيه ويحدد حريتنا في التنقل , وكذلك يعتبر مجال الرئيسي الخاص بنا وفضاء الشارع والحجم الفارغ المحدد بواجهات المباني في المدينة فهو مكان تواجد الاحساس الجمالي والتنمية عند الانسان , عندما يكون ذو نوعية رديئة تكون المدينة كذلك (كافي، 2020، ص03)

2.1-تعريف الفضاء العمومي: عندما نتحدث عن التصميم المجالي المدرسة التي قام فيها الانسان بتنمية حواسه الجمالية في الوسط الحضري يتطلب هذا سياسة معينة يجب الا تكون مستقلة عن الفرد , لكنها خاضعة بصفة أساسية للمظهر الحضري , فكل مدينة هي مجموعة من الاحجام المملوءة بالمنازل والبنايات لكن في المقابل هناك الفرغات أو الفضاءات الحضرية اذ أن كل مدينة يجب أن تتوفر بها شروط معينة قصد تلبية حواس الفرد والمدينة والتي ينمى خاصة من الفضاءات العمومية الحضرية التي يتعامل معها يوميا . (معزيز.حقاص،2013،ص09)

3.1-تعريف الفضاءات العمومية الحضرية: هي تلك الفضاءات الشكلية المحدد بالجدران الخارجية للبنايات , وتعتبر الفضاءات الخارجية الحضرية من المكونات الاساسية للفضاء العمراني تعبر عن كل المساحات الحرة والغير المبنية مهما كان استغلالها يتحدد شكل الفضاءات العمومية وفقا لوظيفتها وتبعا لما يحيط بها من الفضاءات المبنية أيا كانت طبيعتها وتشكل الفضاء الخارجي من مجموع مساحات المخصصة لنقل وتوقف السيارات , المناطق الحرة الساحات ,الارصفة ، ممرات المشاة وعقارات الغير المبنية مناطق المشجرة (كافي ، 2020 ، ص 4)

4.1-التعريف الاجرائي للفضاءات العمومية: هي مساحات محددة وغير محددة من خلال البنايات ، ومهما كان استغلالها يستخدم من أجل تحقيق مصلحة عامة ويشكل الفضاء العمومي ظاهرة اجتماعية متمثلة في تلاقي والتبادل بين أفراد المجتمع وبين الظواهر الحضرية

2-أنواع الفضاءات العمومية

1.2الطرقات: وهي بدورها تشمل الطرق , المواقف , الشبكات العامة

2.2المساحات الخضراء: الحدائق الخاصة والعامة , مساحات اللعب وحدائق التجوال

3.2-المساحات العمومية: تمثل الفضاء الحر الطرق والساحات والمساحات الاخرى

4.2-الفضاءات المجاورة للسكن: هي مساحات مرافقة للسكن استعمالها موجه على مستوى الفضاءات السكنية تتكون أساسا من طرق ثلاثية , مواقف سيارات, مساحات خضراء جوارية, ومساحات اللعب نجد بها تأثيث حضري وإنارة عمومية (مطاطلة، 2016، ص 14)

3-مكونات الفضاءات العمومية:

من خلال التعريفات السابقة يتبين لنا أن الفضاء العمومي يتكون من جزئين هما الاطار المبنى والاطار الغير المبنى:

1.3-الساحات

1.1.3 – تعريف الساحات العمومية: هي أماكن عمومية مفتوحة مكونة من مجموع الفضاءات الفارغة وكذا المباني المحيطة بيها , وأهميتها ودورها يتغيران تبعا للثقافة السائدة والحقبة الزمنية التي يتواجد فيها، كما أن لها أدوار سياسة، اجتماعية، دينية، اقتصادية وقد ظهر ذالك منذ القدم في مدن الحضارات اليونانية والرومانية . (مطاطلة،2016 ، ص 14)

2.1.3-الميدان أو الساحة: في الهندسة المعمارية هي مكان محدد داخل المدينة أعرض من الطرق التي تنتهي اليها وبحيث أن تكون مجمع لتلك الطرق حيث تشمل العديد من السمات: هناك ساحات لوقوف السيارات , وساحة السوق التي تستعمل لا ستعاب الباعة المتجولين، الصحة الوسطى وغالبا ما تتزامن مع المكان الذي يوجد فيه المباني الرئيسية مثل مقر حكومة المدينة , كما يوجد تشكيلات كثيرة من الساحات التي يمكن وصفها وتصنيفها لأن كل ساحة في المدينة لها خصائص مختلفة . (مطاطلة،2016،ص 15)

3.1.3-بعض أنواع الساحات: توجد أشكال هندسية لساحات نذكر أهم ثلاث أشكال: المستطيلة, الدائرية, المثلثية

أ **-الساحات المستطيلة**: هي أكثر انتشارا وهي عموما نتيجة العمران

ب – **المساحات الدائرية**: هي نتيجة العمران عموما فالساحة ذات الشكل الدائري لها أكثر حظ لإثبات وجودها بسبب التناسق المتناهي لدائرتها ظهرت الساحات الدائرية قبل القرن 16 م (مطاطلة،2016،ص15)

ج – **الساحات المثلثية**: تقترح في المدن ذات التخطيط الغير منظم في ملتقى الطرقين منحرفين على الشكل y لهذا السبب كانت كثيرة الانتشار في الاحياء القرن الوسيط وتحتوي نافورة في الكثير من الاحيان تكون اسواق

3-4 المساحات الخضراء: هي مساحات تكون داخل أو خارج تجمع سكاني أو منطقة حضرية أو اقليم جغرافي أين يسيطر العنصر النباتي على الطبيعة بصفة عامة.

يعد تهيئتها تستعمل كالحدائق أو مكان لراحة وهي تحتوي سهول مخصصة للعب وقاعات موجودة على الهواء الطلق كالمسابح أو الملاعب وهي تعمل على تنظيف الجو وتنقيته وتعطي مظهرا جميلا فهي عنصر هام بالنسبة للمدينة (مطاطلة، 2016، ص 17)

1.4.3- أنواع المساحات الخضراء:

1.1.4.3- الحدائق:

هي عبارة عن فضاء عمومي مفتوح على الهواء الطلق تنجز وفق المقاييس خاصة , وتعدد الحدائق داخل المدن بأنواعها كما يلي

- ✓ الحدائق الخاصة , الحدائق العائلية , حدائق الاحياء , حدائق الغابية , حدائق المدارس , والحدائق الحيوانات

2.1.4.3- الحضائر الوطنية: هي مساحات محمية تمثل دورها في حماية جميع المواد الطبيعية لمواجهة الخطر التدهور والاندثار , ترقية وتنمية النشاطات السياحية والنشاطات ذات الطبعة الثقفية وترقية البحث العلمي . (بلخير , 2009, ص)

1.4.3. 3- ممرات التجول: هي عبارة عن مساحات خطية مزودة بجميع الهياكل الضرورية للراحة والتجول في نفس الوقت

4.1.4.3- المساحات المفتوحة: تكون عبارة عن الجيوب الحضرية الفارغة ميزاتها أنها خضراء تحظى باهتمام وصيانة

5.1.4.3- فضاءات اللعب: خلال انشاء فضاءات اللعب الهدف الاول هو ترتيب الساحات بمقاسات كافية انطلاقا من تهيئة أولية للأراضي , ومن بعض التركيبات البسيطة الخالية من الخطر , وتكوين عالم بمقاس الأطفال والذي يستجيب الى منطق الاطفال في ألعابهم ونشاطهم مهما تكن الأعمار وتوجد ثلاث عناصر مهمة تكون مساحات اللعب ونشاطهم مهما تكن الأعمار وتوجد ثلاث عناصر مهمة تكون مساحات اللعب للأطفال: الحركة على الأرض ، النبات ، الماء .
(بلخير،2009،ص15)

6.1.4.3- الاسواق: هي عبارة عن مساحات شاسعة تقع وسط النسيج مخصصة لعرض السلع (بالخلخ، 2017، ص 18)

7.1.4.3- الطرق: الطريق هو الهيكل الرئيسي للمدينة فهو مسلك أو وسيلة اتصال اصطناعية مخصصة لعملية السير والمرور والنقل , وهي تسمح بربط مختلف النقاط والخلايا السكنية داخل وخارج المحيط العمراني , ونميز ثلاثة أنواع من الطرقات حسب المنشور الوزاري رقم 86 المؤرخ في 7 -1- 1986 وهي (برة. أخريات، 2001، ص 11)

أ- الطرق الابتدائية: ما يميز هذا النوع هو الاتساع وأنه يشق الخلايا السكنية والسرعة به أكبر من 80 كلم / سا

ب - **الطرق الثانوية**: السرعة فيها محصورة بين 60 الى 80 كلم/ سا وهي تربط الاحياء ببعضها البعض

ج-**الطرق الثالثة**: هي الطرق التي تربط بين الطريق الثانوية والمباني وتحتوي على مرافق السيارات والسرعة محددة بأقل من 60كلم / سا . (برة .أخريات ، 2001، ص 11)

4-وظائف الفضاء العمومي:

تعدد وظائف الفضاء العمومي من خلال نوعه ، ويمكن حصرها في أربعة وظائف أساسية هي:

1.4 . وظائف الحركة: التي توفر تنقل السيارات والمشاة . هذه موفرة في الحي المدروس بواسطة الطرق، المواقف وممرات الراجلين .

2.4 . وظائف اجتماعية: هو فضاء مخصص للالتقاء ، للعب ، والنشاطات الجماعية ويمكن أن يكون فضاء للراحة ، وفي بعض الأحيان للعزلة ، وبصفة عامة يوفر كل احتجاجات السكان .

(راجحي. آخرون، 2008 ، ص30)

3.4 . وظائف ثقافية: خصائص وتهيئة الفضاء الحضري ، تعكسان جزء من الموروث الثقافي للسكان ، وبعض عناصره يمكن أن تأخذ قيم رمزية السكان .

4.4 . وظائف تقنية: الفضاء المخصص لمرور شبكات جلب المياه الصالحة للشرب ، شبكات الكهرباء ، الغاز والهاتف . (راجحي.أخرون،2008،ص30)

5-واقع الفضاءات العمومية الحضرية في الجزائر:

لا تعد الفضاءات العمومية داخل مدننا ضرورية وفقط ، بل صارت حاجة ملحة بعد الاكتظاظ العمراني غير المنظم والمدروس الذي عرفته مدننا، فرغم تشديد الألاف من الوحدات السكنية في السنوات الأخيرة، الا أن الملاحظ للأماكن المخصصة لهذه الفضاءات اما تختفي بعد ما تحولت الى غير الغرض الذي خصصت له أو تهمل . (مطاطلة، 2016، ص21)

والأكثر مأساوية من هذا أن تتحول من مساحات عمومية واسعة داخل الأحياء الى مكب نفايات والفضلات ، حيث تعرف واقع أقل ما يقال عنه كارثي نتيجة السنوات الطويلة من الاهمال ، ضمن فضاءات للسكينة والهدوء الى فضاءات لا تؤدي دورها ووظائفها المختلفة في ظل عدم اهتمام السلطات المحلية بهذه المرافق العمومية من حيث الصيانة والتسيير . (مطاطلة،2016،ص21)

وعلى مستوى فضاءات اللعب فالملاحظ للأحياء السكنية بمختلف المدن الجزائرية تعاني نقصا كبيرا وبعض الأحياء غياب تام لهذه الفضاءات أو مهملة وغير مؤمنة .

6-دور الفضاءات العمومية

1.6-هيكلة الحيز الحضري:

الفضاء العمومي الحضري هو المكان الفارغ وبقايا المباني ، ويستضيف مجموعة متنوعة من الاستخدامات، التجارة، النقل، وحركة المرور وهو جزء للانطلاق الى الحياة الحضرية وهو أيضا الفضاء الذي يصنع المدينة ويضمن الاتصال بين المناطق المختلفة، فانه يحافظ على الاستمرارية الحضرية، والفضاء العام هو العنصر المهيكل، فانه جزء من الحبز الحضري . (زيتوني. عيساوي، 2014، ص127)

2.6 -مكان التماسك الاجتماعي:

الفضاءات العمومية الحضرية في جميع أشكالها هي أمر حاسم لتحقيق التكامل والتماسك الاجتماعي ، بل هو مكان التفاعل الاجتماعي ، ولكن أيضا أن كل مستخدم لديه الحق في اجراء النشاط الذي كانوا يرغبون في ممارسته ، وهذا المزيج الاجتماعي عموما يضعف في المراكز الحضرية بسبب ضعف الكثافة السكانية . (زيتوني. عيساوي ، 2014 ، ص127)

3.6 تدريج الحياة الحضرية:

الفضاء العمومي هو نافذة على الماضي في المدينة، بل هو أيضا اعطاء صورة للمواطنين أنفسهم من خلال صورة مدينتهم، يسمح لهم ببناء صورة ايجابية ، ويشجع التواصل بين الناس مع القيم المشتركة والذكريات غير المتجانسة ، ويعطي للمدينة سمعة وجاذبية . (زيتوني.عيساوي،2014،ص127)

7-المشاكل التي تعاني منها الفضاءات العمومية في الجزائر:

- أزمة السكن التي تمر بها الجزائر ، جعل تركز السلطات منصبا على الجزء المبني دون التطرق الى متطلبات الحياة الاخرى كالراحة، الترفيه ، الالتقاء .....الخ.

هذا ما أدى الى حدوث اختلالات بين الجزء المبني والفارغ .

–البعد الكبير بين العمارات ، التجهيزات والفضاءات العمومية بسبب العمل بمبادئ العمران الحديث هذا ما جعلها مهمشة وغير فعالة في أداء أدوارها (براكنة.مقدم، 2011، ص75)

– عدم الاهتمام بصيانة وتهيئة هذه الفضاءات لعدة أسباب:

. تتطلب عملية الصيانة والتهيئة ميزانيات ضخمة ، من جهة أخرى قلة الموارد المالية .

. البلديات هي المكلفة بإنشاء وتنظيم وتسيير هذه الفضاءات ، رغم أن هذه العمليات تتطلب تظافر جهود عدة شركاء آخرين ، بالإضافة الى كونها تعاني عجزا ماليا ونقص في الاطارات والعمال المختصين ، هذا ما يدفعها الى جعل أمر تسييرها وانشاءها آخر الاهتمامات . (براكنة. مقدم، 2011، ص76)

. بعدها الكبير عن السكان بسبب تمركزها غالبا في وسط المدينة ، وعدم وجود فضاءات جوارية .

– ضعف أنماط التسيير المتبعة بعدة أسباب منها:

. عدم وجود منظومة قانونية واضحة وفعالة تستعمل كاطار للتسيير والتنظيم .

. المسؤولين عن انجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأرض (pos) لا يعتبرون الفضاءات العمومية كأولوية ، فكان مصيرها الاهمال . (براكنة.مقدم، 2011، ص76)

. عدم وجود مختصين في انشاء وتسيير الفضاءات العمومية، أو عدم الاعتماد عليهم أثناء اعداد المخططات أو أثناء عمليات الصيانة والتهيئة .

. عدم وجود ربط بين الفضاءات العمومية والمناطق السكنية بسبب النقص المسجل في هياكل الطرق والشوارع ، حيث أصبحت لا تقوم بأدوارها كما يجب ، فالمناطق السكنية تعتبر مراقد . (براكنة.مقدم،2011،ص76)

ثالثا: التجهيزات العمومية:

1-مفهوم التجهيزات العمومية:

1.1-التجهيز: هو منشأة موجهة لمجموعة من الأشخاص، وهو عبارة عن مساحة مشغولة أو حرة أو مبنى أين تجرى فيه مجموعة من النشاطات المحددة بتنظيم وهيكلة خاصة وطريقة معينة موجهة لخدمة الجميع .

2.1- التجهيزات العمومية: تستجيب التجهيزات العمومية لهدف أساسه هو الخدمة العمومية كما تستجيب لجميع احتياجات المواطنين بصفة مجانية ولا تمييز بين أفراد المجتمع، ولا تهدف إلى الربح من خلال أداء هذه الخدمة . (لبيض، 2018، ص10)

كما أن التجهيزات العمومية مرتبطة بالأموال العمومية وعملية إنجاز التجهيزات العمومية تكون من طرف المسيرين السياسيين والتقنيين المختصين في المجال وأثرها الاجتماعي والعمراني لدبه صفة هامة في الجانب الديناميكي والقرار يجي ان يتخذ بالتنسيق بين مختلف التهييئات في المدينة . (لبيض، 2018، ص10)

3.1- التجهيزات الخاصة: هي تجهيزات ليست منافسة إنما مكملة للتجهيزات العمومية وهدفها تقديم خدمات للسكان بصفة غير مجانية وإنجاز واختيار هذه التجهيزات لا يأخذ في أولوياته المنفعة العامة بل المنفعة الخاصة، وتخضع هذه التجهيزات للضرائب ، لأنها قائمة على أساس تجاري . (لبيض،2018،ص10)

كما أن التجهيزات هي الإنشاءات، البنايات التي تسمح بتقديم خدمات جماعية للسكان أو المؤسسات كما لا يعتبر الهدف هو إنشاؤها فقط، بل الهدف القيام بالخدمة العمومية التي نسعى لها، وتحقيق المصلحة العامة. كما يتم توزيع التجهيزات حسب ارتباطها بالمحيط وكذلك حسب أهمية موقعها "تجهيز جواري على مستوى الحي ، على مستوى تجمع، تجهيز جهوي ....." (لبيض، 2018، ص10)

و كذلك تصنف على حسب استعمالات هذه التجهيزات خاصة التجارة، ونميز على الخصوص:

1.3.1-التجهيزات القاعدية: شبكات، التهييئات الخاصة بالأرضية، أو ما تحت الأرضية "طرقات، مواقف نقل واتصال، مياه الشرب، الصرف الصحي، كهرباء، غاز .....إلخ" .

2.3.1- التجهيزات الفوقية: بناءات ذات استعمال يومي، إدارية، تربوية، صحية، تجارية، ثقافية، رياضية .....إلخ (خنوف.زملائه ، 2007 ، ص09)

4.1- **تعريف إجرائي للتجهيزات**: هي كل المنشآت الفوقية والقاعدية والمساحات المشغولة التي تستجيب لجميع احتياجات المواطنين بصفة مجانية أو غير ذلك، وتسمح بتقديم خدمات جماعية للسكان والمؤسسات قصد تسهيل الحياة .

2 – تصنيف التجهيزات:

يتم التصنيف حسب المجالات، بحيث التجهيزات التي لها خصائص مشتركة تجمع في صنف واحد وذلك حسب طبيعة النشاط، نوعية الإنتاج والخدمات المقدمة للسكان .

2–1– التجهيزات الإدارية: هذا يشمل التجهيزات المفتوحة والمغلقة على السكان:

–التجهيزات المفتوحة على السكان وهي التي تستقبل هؤلاء .

– التجهيزات الإدارية المغلقة على السكان وهي التي ليست لها أي علاقة أو اتصال بهم يظهر الفرق بين التجهيزات المفتوحة على السكان والمغلقة عليهم في قدرة الأولى على امتلاك واستحواذ أراضي في أماكن رئيسية يكثر عليها الطلب مثل "البلدية والولاية بحيث تتواجد في أماكن مركزية". (بالخلخ، 2017، ص20)

2–2– التجهيزات التعليمية: تضم المؤسسات التعليمية للأطوار الابتدائي، متوسط، ثانوي، التعليم العالي والمتخصص أي المدارس والمعاهد ومراكز البحث والمخابر .

2–3– التجهيزات الصحية وتجهيزات الإعانة: في هذا المجال نجمع المؤسسات الصحية مثل المستشفيات، العيادات، المراكز الصحية، صناديق التامين، وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي . (بالخلخ، 2017، ص ص 19–20)،

2–4– التجهيزات الثقافية: المكتبات، المتاحف، قاعات المحاضرات، المسارح، النوادي، دار الثقافة .

2–5– التجهيزات الدينية: تتمثل في المساجد والمدارس القرآنية .

2–6– تجهيزات الاتصال: المتمثلة في الإذاعة والتلفزيون "المكاتب الفرعية، المراكز الهاتفية، مراكز البريد والمواصلات" . (بالخلخ، 2017، ص20)

2–7– تجهيزات النقل: المطار وجميع المنشآت الخاصة به، الوكالات، الموانئ" منشآتها، المحطات البحرية، محطات التفريغ والتخزين" الموانئ التجارية المكاتب والوكالات المختلفة، محطات النقل بالسكة الحديدية "بضائع المسافرين" ، محطات النقل البري، المستودعات، ورشات الصيانة والتصليح، مكاتب التسيير، النقل الحضري بكل أنواعه "مواقف، محطات، مكاتب تسيير" . (بالخلخ، 2017، ص21)

2-8 تجهيزات الأمن العامة: مقرات الشرطة، مفوضية الشرطة الخاصة بدائرة الحي، الدرك "مقراته وفروعه" السجون "إعادة التربية والتأهيل " الحماية المدنية "المركزية، فروعها"

2-9 تجهيزات التموين: الأسواق الوطنية، الجهوية، الحضرية "منشآت التخزين، المستودعات" .

2-10 التجهيزات الترفيهية: السينما والمسارح الترفيهية، القطاعات المتعددة الوظائف وميادين التزلج وحضائر التسلية والترفيه . (بالخلخ، 2017، ص21)

2-11 تجهيزات النشاطات المدنية والتربية الاجتماعية: مقرات الأحزاب، النقابات، دور الشباب .

2-12 التجهيزات الرياضية: المركبات الرياضية ذات المستوى الوطني "مركبات أولمبية " الجهوية والحضرية، الأرضيات الرياضية، ميادين السباق المختلفة والنوادي الرياضية .

2-13 التجهيزات التجارية: الساحات الكبرى "الأسواق المحلية المغطاة الموجودة في الهواء الطلق" مجموعة التجارات الأخرى "مواد غذائية مختلفة....." الخدمات الأولية "حلاقة، الإسكافي..." (بالخلخ ، 2017 ،ص 21)

3- العوامل المؤثرة في توزيع التجهيزات:

3-1- تباين الكثافة السكانية بين أحياء التجمع: تقع أهمية التجهيزات بقدرتها على تلبية احتياجات السكان بأقل جهد وتكلفة، وهذا يتطلب أن يكون موقع التجهيز قريب من مراكز الثقل السكاني، وذلك عادة ما تكون أحياء الوسط ذات كثافة سكانية عالية ولكن كلما ابتعدنا عن مركز قلة الكثافة السكانية وكذلك قبل انتشار مواقع الخدمات . (شريعي، 1995، ص99)

3-2- العوامل الطبيعية: تتأثر مواقع التجهيزات العامة بعوامل طبيعية عديدة مثل العوامل الموضوعية وتشمل الصفقات الجغرافية بالمساحة من تضاريس ودرجة انحدار، وكذلك العوامل الموقعية وتشمل علاقة المواقع بالمنطقة المحيطة به فمثلا وجود مساحات خضراء بالقرب من مواقع المدارس أو المستشفيات أمر مرغوب به ويشكل عنصر جذب لمواقع هذه التجهيزات . (شريعي، 1995، ص 99)

3-3- وظيفة التجمع السكاني: فكلما كانت وظائف التجمع أكبر كلما كان حجم القطاع المطلوب أكبر، فوجود جامعة في تجميع معين يستدعي وجود عدد مناسب من أماكن المبيت للطلبة ووجود عدم مناسب من مكاتب الخدمات الطلابية مكافئة لحجم الطلب عليها . (شريعي،1995،ص99)

3-4 سهولة الوصول: تقاس الأهمية المكانية لأي خدمة بالمدة الزمنية اللازمة أو المسافة التي يقطعها الفرد للوصول إلى تلك الخدمة وبالطبع فإن هذا مربوط بشبكات الطرق، فكلما كانت شبكة الطرق مخططة وموزعة بشكل جيد ساعد في السهولة للوصول إلى موقع الخدمة بأقل جهد وأقل *زمن وتكلفة* . (سامر، 2003، ص 26)

4- الفاعلون والمتدخلون في إنجاز التجهيزات العمومية:

4-1 مديرية التجهيزات العمومية dep: تقوم بإنشاء كل التجهيزات العمومية على مستوى الولاية بطلب مختلف هيئات الولاية كما أنها تقوم بمراقبة الإنجاز لهذه التجهيزات واحترام الآجال وفق دفتر الشروط كما أنها تقوم باختيار مكتب الدراسات والمقاولات عبر مناقصات وطنية ودولية، حيث يقع على عاتق هذه الإدارة إنجاز كل ما هو مرفق عمومي مهما كانت طبيعته . (لبيض، 2018، ص 12)

4-2 مديرية التعمير والبناء: تحاول من الناحية الإدارية مراقبة عملية التعمير بجميع أنواعها وتراقبها حسب مخططات رئيسية للتعمير pdau و pos.

- تمنح جميع الرخص وشهادات التعمير .

-تراقب عمليات البناء حسب مطابقتها لقانون التعمير وما يحدده في دفتر الشروط . (لبيض،2018،ص12)

4-3 الوالي: وهو المسؤول الأول في اتخاذ القرار في عملية الإنجاز يمثل كل الوزارات ويمثل أيضا الدولة وله الحق في الرقابة والسير الحسن لمختلف التجهيزات العمومية التي تخضع لسلطته وله كل الصلاحيات القانونية في مراقبتها .

4-4 المديريات المختلفة: تلعب المديريات العمومية دورا كبيرا، في اختيار التجهيزات وكذا توزيعه اعلى المجال وتتكفل باختيار الأرض الصالحة للتعمير تتكون من مختلف المديريات يرأسها مدير التعمير والبناء، وتعقد جلسات كل شهر تقريبا بمناقشة الطلبات. (لبيض، 2018، ص 12

وتتشكل من 15 قطاع:

1- مدير التعمير والبناء ..... رئيسا .

2-مدير أملاك الدولة أو ممثله .

3- مدير المصالح الفلاحية أو ممثله .

4- مدير التنظيم والشؤون العامة أو ممثله .

5– مدير الثقافة وممثله .

6– مدير التخطيط والتهيئة العمرانية أو ممثله .

7– مدير الصناعة والمناجم أو ممثله .

8– مدير السكن والتجهيزات العمومية أو ممثله .

9– مدير الآثار أو ممثله .

10– مدير النقل أو ممثله .

11– مدير الوكالة المحلية لمسح الأراضي أو ممثله .

12– مدير الأشغال العمومية أو ممثله .

13– مدير السياحة والصناعات التقليدية أو ممثله .

14– رؤساء الدوائر .

15– رؤساء المجالس الشعبية .

5-آلية تمويل إنجاز التجهيزات العمومية في الجزائر:

تقوم مديرية التجهيزات العمومية بإنجاز البرامج بطلب من القطاعات التي تقوم بالعمل على تقدير مالي لقيمة التجهيزات في كل قطاع وتقوم بعمل تقرير تقدمه للأمين العام للولاية، يتم تحديد المبالغ المالية حسب كل قطاع بعد ذلك يقوم الوزير المعني بإرسال قرار التمويل متماشيا مع ما تحدده اللجنة المركزية لكل ولاية بعد ذلك يأتي دور المجلس الشعبي البلدي والمحاسب البلدي . (مستور. زميلتها، 2010، ص 68)

البلدية عن طريق المداولات تقبل نهائيا قائمة المشاريع مع المبالغ المالية في إطار المخطط البلدي .

يتم تموين المشاريع عن طريق نفقات سنوية وتتوزع حسب مختلف القطاعات الاقتصادية وتتماشى وفق رزنامة مفتوحة من طرف المجلس التنفيذي للولاية، تسلم الأموال بعد ذلك من قبل الوزارة المالية وترسل الأموال إلى كل ولاية ومن جهته الوالي وذلك في مطلع كل سنة قبل 20 جانفي تنجز القرارات الخاصة بالتمويل المالي، المشاريع المكونة للمخطط البلدي، وغالبا ما يكون تمويل المشروع غير محكم من طرف الإدارة المعنية بذلك . (مستور.زميلتها، 2010، ص68)

و عليه البلدية أو الولاية تكون مطالبة من طرف الوزارة المعنية لإعادة النظر بواسطة التقييم المالي للمشاريع مما يؤدي إلى تأخر الإنجاز ، ويمكن تقسيم التجهيزات حسب القطاعات ، وتأثيرها وحسب الميزانية المعطاة لكل قطاع ن فالتجهيزات التي لها بعد محلي تدخل في المخطط البلدي للتنمية مثل المدارس . (مستور.زميلتها،2010،ص68)

أما التجهيزات التي لها بعد جهوي تدخل في البرامج اللامركزية للقطاعات ، مثل: إنشاء مجموعة من التجهيزات، ويتم تبليغ البرنامج بالقرار ويتم توزيع ترخيصات للبرنامج من طرف وزير المالية في شكل قطاعات جزئية ويشمل محتوياتها في ملاحق . (مستور.زميلتها، 2010، ص68)

أما التجهيزات المكلفة والتي لها بعد وطني وعالمي تمول من طرف الدولة مباشرة وتدخل في مخطط التسيير المركزي ، ويتم اتخاذ التدابير المتعلقة بالتجهيز بالنسبة للإدارات المختصة والمؤسسات المستقلة ماليا من طرف وزير المالية . (مستور.زميلتها،2010، ص69)

خلاصة:

يشكل المرفق العمومي عنصرا هاما في حياة الفرد والمجتمع، خاصة في ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي نجم عند تغير نمط وأسلوب الحياة الإنسانية سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية، فتغيرت بذلك المهن والعلاقات نذكر منها تخلي الإنسان عن المهن التقليدية التي تجبر الفرد الاعتماد على نفسه في قضاء حوائجه، وأصبح بحاجة إلى مرافق تسهل له الحياة اليومية، لذلك ومن خلال ما ذكر سابقا نستنتج أن المرافق العمومية ضرورية ولابد توفيرها في جميع الأحياء الجديدة .

الفصل الثالث

الأحياء السكنية الجديدة

تمهيد.

1- مفهوم الأحياء السكنية الجديدة.

2- أنواع السكن.

3- أنواع الأحياء السكنية الجديدة.

4-اجراء تخطيط الأحياء السكنية الجديدة.

5-شروط القيام الأحياء السكنية الجديدة.

6- المعايير التخطيطية للأحياء السكنية الجديدة.

7- تقييم تجربة الجزائر في ما يخص المناطق السكنية الجديدة.

8-معايير تقييم نجاح التجمعات السكنية الجديدة.

9-الصيغ السكنية المتاحة في ولاية تيارت.

10- أهم المؤسسات المتحكمة في السكن بولاية تيارت.

11- خلاصة.

تمهيد:

أتت الأحياء السكنية الجديدة كحل استعجالي فرضته تقيدت به الدولة الجزائرية للتقليل من حدة مشكلة السكن التي لا طالما كانت ولا زالت العائق الذي أرق حياة المواطن لعقود من الزمن، فوجود هذه الوحدات السكنية في مجتمع المدينة مهد لظهور أشكال جديدة لمفهوم الممارسات الاجتماعية والتي تفرعت عنها تنوعات في العلاقات الاجتماعية .

1- مفهوم الأحياء السكنية:

1.1-تعريف الحي: يعرف الحي على أنه جزء من المدينة يحدد أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بالحالة النسيج وبنيته وتشكيلته وعدد المقيمين به.

كما انه عبارة عن فضاء حضري محدد يستقر به السكان ويلبي مختلف احتياجاتهم من سكن خدمات وترفيه. (الجريدة الرسمية، 2006، العدد 15).

وأيضا يمثل الحي السكني نموذج حضري محدد في المساحة ستمحور حول مركز وحواف المعالم ومزيج من الأنماط السكنية والأنشطة والفعاليات، ومواقع بارزة من مباني المدينة والعامة، وشبكة من الشوارع المتكاملة، تختلف الكثافة السكانية للحي تبعا لسياقها . (ساطع. رياض، 2019، ص77).

2.1- التجمعات السكنية الجديدة: هي مناطق يسودها تطور سكاني، ومركز توظيف، وتعتبر هذه التجمعات بديلا للسكن من التجمعات السكنية العشوائية وبمرور الوقت تحقق الاكتفاء الذاتي من حيث التوظيف والخدمات لسكانها المحليين . (بن علي. بن سحمدي، 2019، ص15).

كما يعرفها سعد ابراهيم على أنها: انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أم جماعة أو مجتمع هي كل تجمع بشري كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمع هي كل تجمع بشري متكامل يستهدف خلق مراكز عمرانية جديدة تحقق الاستقرار والرخاء الاقتصادي بقصد اعادة توزيع السكان عن طريق اعداد مناطق الجذب مستحدثة خارج المدن والقرى القائمة . (مشنان، 2017، ص353).

3.1-المسكن: مفهوم قديم ظهر مع وجود الإنسان على الأرض، فالإنسان يبحث دائما في حدود مجاله عن مقومات حياته، تنقل، راحة، أكل، عمل، وهذه المقومات تتغير مع الزمن والتكنولوجيا، وبتقييم الدراسات داخل المجال السكني، آخر تعريف جديد يرتكز على التحضر والحداثة والأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان . (دحدوح.مهلل، 2017، ص04)

كما يعد المسكن جزء هام في حياة الفرد والأسرة والكل يتأثر به، كل حسب مكانته في البنية الأسرية فهو أول مكان للتنشئة الاجتماعية وفيه ترتسم معالم شخصية الفرد . (لنكوش، 2018، ص216).

ويعتبر المسكن مجال الذي يوفر احتياجات الناس من أول وراحوا ومأوى كما انه يرتكز على الحداثة والتحضر ويعتبر جزاءهم في حياة الفرد ولأسرة فهو يعتبر المؤسسة الأولى في مؤسسات التنشئة الاجتماعية. (لنكوش، 2018، ص216)

2-أنواع السكن:

ينقسم الى عدة أنواع هي:

1.2-سكن فردي: هو سكن جماعي به خصائص السكن الفردي، فهو عبارة عن خلايا سكنية مركبة ومتصلة ببعضها عن طريق الجدران أو السقف، تشترك في الهيكلة وفي بعض المجالات الخارجية، مواقف السيارات، الساحات العامة، ولكنها مستقلة في المدخل . (دحدوح. مهلل، 2017، ص05).

2.2-سكن جماعي: هو عبارة عن بناية عمودية تحتوي على عدة مساكن لها مدخل ومجالات خارجية مشتركة، يعتبر أقل كلفة اقتصادية من السكن الفردي والنصف الجماعي، وهو عبارة عن عمارات (دحدوح. مهلل، 2017،ص05).

3.2-تعريف الأحياء السكنية: فالحي هو وحدة سكنية يتميز سكانها بخصائص اجتماعية معينة، فهي المناطق والجماعات التي تقوم على الحدود بين مجتمعين لها نظم اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية مختلفة، وتعرف تلك المناطق بأنها هامشية لان نظمها مزيج من النظم السائدة في كل من المجتمعين دون ان تنتمي هي تماما الى أي منهما . (موسى.سواكري، 2019، ص80).

كما انها عبارة عن مجمعات عمرانية دورها الأساسي الإسكان، فهي تحتوي على وحدات سكنية ذات نمط فردي أو جماعي أو نصف جماعي، تقع ضمن نسيج حضري معين تشمل على مباني ومرافق وتجهيزات وفضاءات هدفها تلبية كل مقومات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والإدارية لساكنيها حيث تجعلهم يشعرون بالانتماء، الالتزام والعمل لتحقيق الرفاهية ونمط الحياة ملائم. (دحدوح. مهلل،2017،ص04).

وهي أيضا تجمع الوحدات سكنية دورها توفير السكن وتحقيق الانتماء للأفراد حيث تقع وسط نسيج عمراني يشمل مباني وتجهيزات ومرافق قصد تلبية حاجات المواطنين. (دحدوح.مهلل، 2017، ص04)

3- أنواع الأحياء السكنية:

1.3- الأحياء الفقيرة المزدحمة: ليس من المبالغ في شيء القول أنه لا تكاد تخلو المدينة من الأحياء الفقيرة كئيبة ، منها القديم الذي تداعت مبانيه من طول الزمن وقست الأحوال فيه فهو غير مريح وغير نظيف يزدحم بخليط من الأقليات العنصرية والمهاجرين والمتعطلين عن العمل . (عبد الفتاح، 1980، ص198).

2.3- أحياء العشش: وقد سبق أن أشرنا الى مدن عشش الصفح البائسة عند ذكر النمو التراكمي للمدن، ونضيف أن السكان هذه العشش هم الوافدون الذين لازالوا يقفون على أبواب المدن، هم البؤساء الذين لقطعهم الريف وانغلقت دونهم أبواب المدن . (عبدالفتاح، 1980، ص198).

3.3- أحياء العمال: وتتجمع المساكن الطبقة الكادحة حول المناطق التجارية وأحياء الأعمال وعمال مقربة من المنشأة الصناعية، وكثيرا ما تصنع نطاقات حول مناطق الوسطى من المدن تخرج منها تشعبات يفرضها تواجد بعض المصانع في مواقع جانبية، ولعل أهم معالم الأحياء العمال هذه أن منظرها في غالب رتيب ممل بل كئيب وترضخ حيثما وجدت لتخطيط ونمط موحد وتنتمي الى الفترة زمنية واحدة . (عبدالفتاح، 1980، ص198)

4.3-الأحياء المخططة: الأحياء المخططة هيا عبارة عن مجالات حضرية أو ريفية، ولقد توصلت الدراسة من الأحياء المخططة وغير المخططة الى أن الحي المخطط يتميز بهندسة معمارية ترتكز على توفير الخدمات العامة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أي أنه يوفر شروط الحي العصري وكل مايتطلبه المسكن الملائم والبيئة المتكاملة لكل وحدة من الوحدات المجتمع، مع توفير المرافق والمؤسسات العامة كالنقل، المواصلات، والتمرين وغير ذلك. (رحمانية، 2018، ص71).

كما يعرف الدكتور السيد غلاب المدن المخططة على أنها "هي التي وضعت خططها على أن تكون مدن معينة، من طراز معين، تقوم بوظيفة معينة . (غلاب، سنة 1963، ص414).

وهي أيضا عبارة عن مجالات حضرية أو ريفية لها ارتباطا وثيقا مع المخطط الرئيسي للتهيئة والعمران سواء أكان مؤقتا أم نهائيا، له خصوصيات مجالية معينة من حيث ترتيب الطرقات، والمساحات العمومية، والمساحات الخضراء الى غير ذلك من المجالات الوظيفية غير المبنية وكذلك المبنية . (رحمانية، 2008، ص72).

ومما سبق يمكن أن نقدم تعريف اجرائيا: للأحياء المخططة كما يلي:

هي عبارة عن تجمعات حضرية أو ريفية تتميز بالهندسة المعمارية وأنشأت وفق المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير مع توفير المرافق العمومية والمؤسسات العامة، والمساحات الخضراء، أي أنه يوفر شروط الحي المعاصر من المجالات الوظيفية غير المبنية وكذلك المبنية منها. (رحمانية، 2008، ص72)

4.اجراءات تخطيط الأحياء السكنية الجديدة:

لتخطيط تجمعات سكنية يجب اتخاذ عدة اجراءات هامة من أجل ذلك نذكر منها:

-إنشاء أجهزة خاصة مهمتها الإشراف على عملية التخطيط وجميع الوثائق والمصادر، وتحديد الأنشطة والأهداف حسب تطلعات السكان في ضوء ايديولوجية الدولة . (مشنان، 2017، ص358)

-تحديد المعطيات السكانية لحجم المدينة والكثافة السكانية في الكيلومتلا مربع وكيفية توزيع السكان في مختلف الأحياء

تحديد العوامل البيئية "المناخ، التربة، درجات الحرارة، اتجاهات الرياح....."

-تحديد توزيع استعمالات الأرض أي تقسيم الأراضي وفق أغراض متعددة "سكن، خدمات الاجتماعية، مناطق الخضراء، طرق والشوارع، حدائق وملاعب"

-خدمات ارتكازية كشبكة مياه الري والكهرباء والغاز، وشبكة المجاري الصحية ومياه الأمطار . (بوذراع،1997،ص228)

-تحديد أماكن للسيارات ومحطات الحافلات والمراكز الصحية والثقافية

-تحديد شبكة الشوارع التي تعد بمثابة فك العزلة أما تنقل سكان المناطق بين الشوارع الداخلية والخارجية التي ترتبط أجزاء بعضها ببعض بالمناطق المجاورة الأخرى . (مشنان،2017،ص358)

5.شروط قيام الأحياء السكنية الجديدة:

لابد من تطبيق مخطط تعمل على تفعيله وتجسيده السلطات على أرض الواقع، ومن بين الشروط الواجب توفرها لقيام أحياء سكنية جديدة متكاملة نذكر ما يلي:

1.خدمات تعليمية كافية حسب عدد السكان " مدرسة، ابتدائية، روضة، أو دار حضانة على الأقل" . (العيد.ايشبودن،2021،ص484)

2.خدمات صحية حسب الكثافة السكانية "مركز سعي على الأقل"

3. خدمات ترفيهية متنوعة تناسب كل الأعمار "ألعاب أطفال ،ملعب ، شباب، حديقة عامة، مركز ترفيهي نسائي، مقهى عام، انترنت، مكتبة عامة".

4. سوق تجاري يكفي لتوفير الحاجيات الأساسية للسكان

5. مسجد يسد حاجة سكان الأحياء . (العيد.ايشبودن، 2021، ص484)

6.محطة وقود لسد حاجة السكان من الغاز والبنزين والنفط وغيرها

7.خدمات بلدية لجمع النفايات، بعد تحديد مراكز معينة لجمع النفايات تخدم كل عمارة سكنية.

8- خدمات اتصال كافي كخطوط ايصال شبكة الإنترنت وخدمة الهاتف الثابت

9-خدمات أمنية ودفاع مدني.

10-توزيع مناطق خضراء ومساحات ضمن وحدات السكنية والتي تعد متنفس للأطفال الصغار . (العيد.إيشبودن، 2021، ص484)

11-توفير مواقف سيارات كافية ضمن الوحدات السكنية وعند مراكز الخدمات.

12- منع المرور النافذ بوسط الأحياء وتفضيل العمل بأسلوب الطرق المغلقة.

13- توفير ممرات للمشاة تربط بين كل أجزاء الأحياء لفرض التنقل من خلالها نحو الخدمات دون الحاجة الى الاستغلال السيارة، وفي تلك العملية فوائد عديدة منها تحقيق الأمان للسكان، كما تحقق منفعة صحية، حيث تعد رياضة المشي شيء مهم لكل انسان . (العيد. اشبودن، 2021، ص484).

14- توفير الخدمات البنية التحتية من الماء والكهرباء وصرف الصحي ضمن الممرات الرئيسية اذن من خلال ملاحظة النظام التخطيطي في مدتنا فإنه من المؤسف أنها تفتقد على المبادئ الأساسية في التخطيط، حيث لم يطبق نظام الأحياء السكنية أو محلة السكنية، يتم تخطيط مجمعات من الأبنية اليتيمة التي لا تتوفر فيها الخدمات المطلوبة ولا تحقق الأمان الكافي لسكانها . (العيد.إيشبودن، 2021، ص484).

ويعود ذلك على الجهل في تخطيط المدن والذي يتم إسناده الى كوادر وقد تكون هندسية وليست تخطيطية، علما أن التخطيط شيء والهندسة شيء آخر ولكن يكمل بعضهما الأخر، فالتخطيط الحضري وهو تخطيط المدينة وتوزيع استعمالات الأرض إذ بعد الانتهاء من مهمة التخطيط يبدأ عمل المهندس في تصميم تلك الاستعمالات تحسب ما يحدده المخطط . (العيد، ايشبودن، 2021، ص484)

ونظرا للتداخل المذكور في المهام المذكورة أعلاه، كثرت مشاكل مدننا حيث تحولت الى بيئة غير آمنة وغير صحية، وعليه تحتاج الى وقفة جادة في بناء أجيال قادمة تمتلك القدرة على توفير البيئة الحضري المناسبة من خلال التخطيط السليم وفق الأسس ومعايير التخطيطية الصحيحة . (العيد،2021،ص484)

6-المعايير التخطيطية للأحياء السكنية الجديدة:

يتم تحديد المناطق الصالحة للسكن بعد اجراء تحليل الملائمة الذي يقوم بدراسة وتحليل خواص الأرض الطبيعية وبيان مدى ملائمتها للعمران والبناء، وعادة يتم تحديد مناطق الاستعمال السكني في التجمع العمراني من خلال أنماط توزيع استعمالات الأرض فيه وطبيعة العلاقات القائمة بين هذه الاستعمالات وعادة ما يتم مراعاة مجموعة من الاعتبارات المكانية عند اختيار منطقة ما للأغراض الاستعمال السكني وأهم هذه الاعتبارات ما يلي . (غنيم ، 2011 ، ص 113)

.سهولة الوصول والحركة والتفاعل المكاني مع الاستعمالات الأخرى.

سمات مكانية وموضعية آمنة.

بعد المنطقة من استعمالات الأرض غير مرغوبة أو ذات الأثار السلبية مثل المناطق الصناعية والمطارات

سمات طبيعية مناسبة تسمح بالنمو والتوسع العمراني (غنيم،2011،ص113)

أما الاعتبارات التخطيطية التي لابد أيضا من تحديدها أو أخذها بعين الاعتبار فأهمها:

الكثافات السكانية والسكنية في المنطقة.

التنوع في تصميم المباني السكنية

الخدمات اللازمة كما ونوعا.

توازن المساحة السكنية مع مساحات الاستعمالات الأخرى. (غنيم، 2011 ، ص113)

7 -تقييم تجربة الجزائر فيما يخص المناطق السكنية الجديدة

كغيرها من مختلف السياسات الحضرية وجهت نموذج مناطق السكن الحضري الجديدة عدة ملاحظات كعد تحقيقها الأهداف المرسومة، وأنها أدت الى ظهور مشاكل حضرية أكثر تعقيدا أو تشبعا، تفتقد الى حيوية المدينة رغم أنها صممت لتستجيب لهندسة معمارية عصرية . (روابحي، 2020، ص 92)

كما أنها تحولت خلال فترة قصيرة الى مجالات بدون هوية تعاصر الأزمنة الحضرية القديمة، تفقدها أصالتها وتشكل مصدرا للقلق وضيق التنفس لدى السكان ووكرا للانتشار الأمراض الاجتماعية.

كما أن لسوء تحديد مفهوم هذه المناطق الحضرية الجديدة، وعدم اعطائها الوظائف الأساسية التي تدرجها في مسار تنمية عمران المدن . (روابحي، 2020، ص92)

غياب كامل لمشروع حضري جزائري ولسياسة وطنية للمدينة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية، وكل ما يتعلق بالهوية وتقاليد المجتمع الجزائري.

-سياسة مستوحاة من الخارج وعمليات التقييم وتؤكد انها لم تنجح في اتباع نسيج حضري مؤهل، الذي خلق مشاكل متنوعة من العوامل التي برزت جوانب الفشل في هذه السياسة ما يلي: (روابحي، 2020، ص92).

نمط معياري موحد تمثل في تكرار نفس نمط المباني المتشابهة مع عدم اهتمام بتحسين الإنتاج المعماري ونوعية البناء وغياب المعماري الحضري.

الوظيفة الأساسية كانت هي الإيواء مع اغفال الجوانب الاجتماعية الأخرى (ضعف العلاقات الجوار) اضافة الى تنوع الأصول الجغرافية لسكانها وتباين مستوياتهم الاجتماعية وارتباط السكان بالعمل والخدمات المتوفرة خارج هذه المناطق.

عدم احترام المقاييس العمرانية الكفيلة برفع مستوى أداء الخدمة الحضرية "انعدام مساحات خضراء، مرافق ترفيهية..." . (روابحي، 2020، ص92).

تجاهل الخصوصيات الخاصة للمجتمع الجزائري "عادات، تقاليد" ما دفع بالسكان الى ادخال تعديلات على المباني التي تشوه المنظر العام لهذه المناطق . (روابحي، 2020، ص93).

نفس النمط المعياري ونفس التجهيزات في المناطق الساحلية والهضاب العليا والصحراء، ورغم اختلافها جغرافيا، بيئيا، واجتماعيا.

هذه المناطق مدرجة ضمن المشاريع العمومية لوزارة التعمير والإسكان، في حين هي ضمن برامج المخطط التوجيهي للتعمير الذي هو الأداة القانونية والتنظيمية الأساسية للتهيئة الحضرية

-كان لها الأثر والدور الإيجابي في حل مشكلة السكن، وأسهمت في تجديد وتعزيز الحظيرة الوطنية للسكن. (روابحي، 2020، ص93).

8-معايير تقييم نجاح التجمعات السكنية الجديدة:

يتم تقييم من خلال معايير وهي قائمة من القياسات تم تحديدها للحكم على مدى نجاح أو فشل المدينة الجديدة في تحقيق المستهدف منها من خلال مقارنة كل معيار بالمعدات القياسية ويمكن تصنيف تلك المعايير إلى:

1.8-معايير سكنية: تتمثل في التعداد المستهدف المدينة الجديدة والتعداد العالي لها، ومدى تحقيق المخططات للمستهدف منها . (مشنان،2017، ص357)

2.8-معايير اقتصادية: تشمل القواعد الاقتصادية لأي مدينة جديدة وتأثرها على النمو السكاني، وتواجد فرص العمل ومستوى الدخول والأجور لمعرفة مدى تأثيرها على عدم جذب السكان إليها.

3.8-معايير الخدمات والمرافق: مدى توافر الخدمات بالمدينة الجديدة وتلبية احتياجات السكان منها. (مشنان،2017، ص357)

4.8-معايير الإطار المؤسسي: علاقة الجهاز الإداري لتنمية المدينة الجديدة بالمحافظات والمحليات مما يعكس صلاحيته في اتخاذ القرارات المناسبة وكفاءته في ادارة المدينة.

5.8-معايير تخطيطية: تتمثل في:

-مدى التكامل في الأنشطة الاقتصادية بين المدن الجديدة والقائمة داخل الإقليم الواحد . (مشنان،2017، ص357).

-ربط المدن الجديدة بالمدن القائمة بشبكة قوية من المواصلات.

-النقل والمواصلات داخل المدن الجديدة.

6.8-المعايير الإدارية: تتمثل في المشاركة في تنمية المدن الجديدة بين كل من القطاع الحكومي والخاص

7.8-معايير خدمية: تحقيق الاستفادة القصوى من المرافق والخدمات والمقومات الاقتصادية المتاحة وتطويرها لتحقيق التنمية الشاملة. (مشنان،2017،ص358).

8 – الحوافز وتتمثل في:

1-عناصر جذب العمراني لاستقطاب السكان للإقامة في المدن الجديدة.

2-إضافة مجموعة من اللوائح والتشريعات للمساهمة في زيادة عمليات تنمية المدن الجديدة . (مشنان،2017، ص385)

9-الصيغ السكنية المتاحة في ولاية تيارت:

سنحاول في هذا المطلب الحديث عن أنواع الصيغ السكنية الموجودة في ولاية تيارت .

1.9- السكن الاجتماعي الإيجاري:

لقد استخدم السكن على الرغم من التسمية التي أخذها ضمن مؤشر عرفته الجزائر سابقا والمتمثل في نظم اقتصاد موجه ، حيث عرف أولا بالسكن الحضري ، ولم يكتسي طابعا خاصا به ولم يلبي الاحتياجات المرصودة لها في تلك الفترة غير أن ومع صدور المرسوم 93-84 المؤرخ في 1993/03/23 حدد بمزيد من الوضوح مفهوم السكن الاجتماعي انطلاقا من تمويله وطابعه الإيجاري غير القابل للتنازل . (المرسوم التنفيذي رقم 08 -142 ، 2008)

- فالسكن الاجتماعي كل سكن ممول كليا من أموال الخزينة العمومية أو ميزانية الدولة يوجه هذا السكن إلى الطبقات الاجتماعية التي تتقاضى مداخيل ضعيفة ولاتسمح لهم مواردهم المالية بدفع إيجار مرتفع أو إقتناء مسكن ويتميز الايجار لهذا النوع من السكن بأسعار محددة منذ 1993 ومن يستفيد من هذه السكنات يكون لا يتجاوز دخلهم الشهري أربعة وعشرين ألف دينار – 24000 دينار- . (المرسوم التنفيذي رقم 08-142 ، 2008)

2.9- خصائص السكن الاجتماعي:

- التمويل من طرف الدولة .

– دخل المواطن محدود .

يخضع إلى نمطية معينة فيما يخص المساحة المسكونة .

3.9-شروط منح السكن الاجتماعي الايجاري:

وضعت بعض الشروط في المرسوم التنفيذي رقم 08-12 المؤرخ في 11 مايو 2008 حتى يكون المواطن مؤهل للحصول على السكن الاجتماعي الايجاري وتتمثل فيما يلي:

لا يملك عقارا ذا استعمال سكني ملكية تامة . (المرسوم التنفيذي رقم08-142, 2008)

– لا يملك قطعة أرض صالحة للبناء .

- لم يستفد من سكن عمومي إيجاري أو سكن اجتماعي تساهمي أو سكن ريفي أو سكن تم اقتناءه في إطار البيع بالإيجار .

– لم يستفد من إعانة الدولة في إطار شراء أو بناء سكن أو تهيئة سكن ريفي .

– يجب أن يكون المستفيد مقيم منذ خمس سنوات على الأقل ببلدية إقامته الاعتيادية .

– يجب أن يكون سن طالب السكن إحدى وعشرين "21" سنة غلى الأقل عند تاريخ إيداع طلبه . (المرسوم التنفيذي رقم08-142، 2008)

1.3.9- سكن البيع بالإيجار: (AADL)

إن هذا النوع من السكن يشكل طريقة جديدة لمنح سكنات مع إمكانية الحصول على الملكية بعد فترة كراء محددة بعقد مكتوب ، وهي موجهة إلى الأصناف ذوي الدخل المتوسط ويستفيد هذا البرنامج من مجانية القطعة الأرضية والتكفل بالقروض المقدمة من طرف الدولة .

و يستفسد المقبلون على الشراء من قرض صغير بدون فائدة في حدود 75% من المبلغ المتوقع الموافق عليه من طرف الخزينة . (موسى ، 2010 ، ص67)

و شرع في هذه الصيغة ابتداء من سنة 2001 ، وتم تسطير برنامجين في هذا الإطار:

الأول: يشمل 55000 سكن أوكلت مهمة إنجازها لوكالة تحسين وتطوير السكن .

الثاني: فيشمل 65000 سكن ممول ومنجز من طرف بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط .

ويستهدف هذا النوع من السكن الطبقات متوسطة الدخل من المواطنين الذين لا يتعدى مستوى دخلهم خمس "05" مرات الأجر الأدنى المضمون وبالتالي يتعلق الامر بالمواطنين الذين لا يمكنهم الحصول على السكن الاجتماعي المخصص للمعوزين بالدرجة الأولى ولا الترقوي لارتفاع سعره . (موسى، 2010، ص67)

2.3.9-خصوصيات سكن البيع بالإيجار:

يجب أن تدعم عمليات الترقية العقارية السكن من النوع الجماعي أو النصف جماعي خاصة في المناطق الحضرية .

و تعتبر العمليات الترقوية الخاصة بالسكن عمليات تجارية .

1.2.3.9-شروط الترشح:

- عدم استفادة المترشح وزوجه من مسكن من حضيرة عقارية أو الإعانة المالية .

-عدم امتلاك مسكن خاص .

- لم يتحصل على سكن في إطار البيع بالإيجار . (موسى، 2010، ص81)

2.2.3.9-الإجراءات:

- يقدم طلب شراء مسكن إلى وكالة تحسين السكن وتطويره .

-يتم تسديد الباقي على شكل دفعات لا تتعدى 20 سنة .

2.3.9- السكن الاجتماعي التساهمي: (LSP)

هو إحدى برامج السكن الموجهة للفئات ذات الدخل المتوسط من أجل الحيازة على الملكية وذلك بتنويع مصادر التمويل ويرتكز أساسا على تركيبة مالية مشتركة بين المستفيد وإعانة الدولة .

أو هو مسكن يتم إنجازه أو شراءه بإعانة مالية تمنحها الدولة تسمى الإعانة للحصول على الملكية وذلك وفق المرسوم التنفيذي 308 المؤرخ في 1994/10/04 المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني لتمويل السكن "CNL" في إطار الدعم المالي للأسر . (المرسوم التنفيذي 308 ، 1994)

خصائصه:

- يمكن إنجازه في إطار برنامج مسكن جماعي ، نصف جماعي أو فردي .

– يحدد البرنامج الجماعي والنصف الجماعي بنصفه أو 50 % على شكل شقق بثلاث غرف والنصف الآخر بأربع غرف .

– يوجه للفئة متوسطة الدخل والتي يمكنها المساهمة أو المشاركة في تمويل المسكن مع الاستفادة من إعانة مالية حسب الدخل . (المرسوم التنفيذي1994،308)

– شروط الاستفادة منه:

–عدم استفادة المترشح وزوجه من سكن من الحضيرة العقارية أو من إعانة مالية موجهة للسكن .

– عدم ملكية بناء مخصص للسكن .

– دخل المستفيد لا يتعدى "05" أضعاف الدخل الوطني الأدنى المضمون . (المرسوم التنفيذي308، 1994)

3.3.9- السكن الترقوي:

عرف المشروع الجزائري الترقية العقارية في نص المادة 02 من القانون رقم 93/ 03 المتعلق بالترقية العقارية كما يلي: " يشمل النشاط العقاري على مجموع الأعمال التي تساهم في إنجاز أو تجديد الأملاك العقارية المخصصة للبيع أو تلبية حاجات خاصة".

ويمكن أن تكون الأملاك العقارية ذات استعمال سكني أو مجال مخصصات الإيواء لنشاط حرفي أو صناعي أو تجاري . (عثمان . هداد، 2019، ص ص 82-83)

و يتقسم السكن الترقوي إلى قسمين:

أ– سكن ترقوي مدعم (LPA) .

حدد القرار الوزاري المشترك شروط الاستفادة من السكن الترقوي المدعم من خلال التحقيق المسبق مع كل مسجل، أين يكون ذلك قبل إعداد قرار منح إعانة الدولة لطالب السكن وأزواجهم، على أن لا يكون الدخل الشهري أكثر من 108 مليون سنتيم، ويكون المسجل غير مستفيد من إعانة الدولة . (عثمان.هداد، 2019، ص83)

إضافة إلى ذلك عدم امتلاكه لعقار ذا استعمال سكني ولا أرض صالحة للبناء، وهي شروط الاستفادة من إعانة الدولة لهذه الصيغة، وحدد أيضا المنشور الوزاري قيمة مساهمات المستفيدين وقيمة كل شطر من السكن الذي يتم دفعه عبر كل مرحلة، حيث يتم دفع 20% من قيمة السكن عند إمضاء عقد البيع على التصاميم ، ثم 15 % عند الانتهاء من إنجاز الأساسات ، ثم دفع 35 % عند الانتهاء من الأشغال الكبرى ، و25 % عند انتهاء الأشغال الثانوية . (عثمان.هداد،2019،ص83)

في حين يتم دفع 5 % عند إعداد محضر الحيازة وهي آخر مرحة قبل الحصول على السكن .

على أن تدفع مساهمات المستفيد للصندوق الوطني للسكن CNL على أساس أوامر للدفع معدة من طرف المرقي ضمانا بالأموال المواطن .

ب- السكن الترقوي العمومي: (LPP)

تضمن آخر للجريدة الرسمية ليوم الإثنين 7 جانفي، مرسوما تنفيذيا يحدد شروط وكيفيات شراء السكن الترقوي العمومي LPP ، حيث يعدل هذا المرسوم التنفيذي رقم 14-203 ، الذي يحدد شروط وكيفيات شراء السكن الترقوي العمومي . (عثمان. هداد، 2019، ص83)

وتنص المادة الأولى أن المستفيد من السكن "يفوق دخله 6 مرات ويقل عن ثلاثين مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون أو يساويه" ، في حين كان المرسوم السابق يقتصر على المكتتبين الذين لديهم مستوى دخل يبلغ 12 مرة ضعف الدخل الوطني المضمون .

ويضيق المرسوم أنه يسجل المستفيدون من المسكن الترقوي العمومي تلقائيا في البطاقة الوطنية للسكن ، ويخضعون لقواعد الملكية المشتركة كما هي محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما . (عثمان.هداد،2019، ص ص 83 - 84)

4.3.9- السكن الريفي:

عملت السلطات على رفع المستوى المعيشي للفلاح بالريف من خلال برامجها التنموية في مرحلة المخطط الرباعي الأول وذلك بإعطائه تجهيزات وتدعيم مالي معتبر .

حيث عرف نظام الإعانات المخصصة للسكن الريفي تحويلات ابتداء من سنة 2002، وأصبحت الإعانة مسيرة مباشرة من طرف الصندوق الوطني للسكن وتم وضع السكن الريفي في نفس سلم الاجتماعي التساهمي في ما يخص الإعانة المقدمة . (عثمان.هداد، 2019، ص84)

10-أهم المؤسسات المتحكمة في السكن بولاية تيارت:

تعتبر مديرية السكن وديوان الترقية والتسيير العقاري من بين المؤسسات المتحكمة في السكن بتيارت إضافة إلى الولاية .

1.10-مديرية السكن DL:

تم استحداث مديرية السكن بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13 / 13 لمؤرخ في 15/ 2013/01 والذي يحدد قواعد تنظيم وتسيير المصالح الخاصة لوزارة السكن والعمران والمدينة والذي تم من خلاله تقسيم مديرية السكن والتجهيزات العمومية إلى مديرية السكن ومديرية التجهيزات العمومية . (المرسوم التنفيذي رقم 13، 2013)

حيث لازالت مديرية السكن تعمل من خلال مصلحة السكن سابقا والقائمة على متابعة وتسيير السكن على المستوى المحلي بالولاية وذلك في انتظار صدور التنظيم الهيكلي الجديد لتحديد المهام المتعلقة بالمديرية مع العلم أن مصلحة السكن سابقا تتكون من 03 مكاتب:

- مكتب السكن الاجتماعي .

- مكتب الإعانات العمومية .

- مكتب تطوير الترقية العقارية . (المرسوم التنفيذي رقم13،2013)

ولأجل هذا استفادت المديرية من توظيف 101 منصب تتمثل في 52 مهندس معماري ومهندس دولة في السكن والعمران و03 متصرفين و21 عامل متقاعد منهم 06 حراس و10 أعوان وقاية وهذا القسم الفرعي للسكن والتجهيزات العمومية سابقا.

2.10- مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري: OPGI:

تعتبر مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري من المؤسسات العمومية تعتبر ذات الطابع الصناعي التجاري، التي تريد التكيف مع مختلف التطورات الاقتصادية .

1.2.10- نشأة وتقديم المؤسسة:

من إنشاء ديوان الترقية والتسيير العقاري حتى أخذ الشكل الذي هو عليه الآن بفترات مختلفة، كل فترة حكمتها مراسيم وقوانين محددة من أجل تحقيق الأهداف والمهام الاجتماعية والاقتصادية الموكلة لها .

كما عملت هذه بقوانين والمراسيم على تقييم حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري من حيث الاستقلالية . (عثمان . هداد، 2019، ص 85)

وتتلخص مراحل تطوره من خلال الفترات المختلفة التالية:

أ- الفترة 1962-1976: بعد الاستقلال تم إلغاء جميع القوانين الفرنسية وذلك من أجل تجسيد السيادة الوطنية، وفي مجال السكن وضع " القانون 152/62 في 1962/12/31 " المتعلق بتنظيم المؤسسات العامة المسؤولة عن تطوير العقارات، وكأول إجراء في مجال الإسكان ذات الإيجار النموذجي في العديد من ولايات البلاد، وفقا للمرسوم رقم 53/68 المؤرخ في 1968/05/03 المتعلق بأنشاء دواوين العامة للإسكان في جميع الولايات . (عثمان.هداد، 2019 ص ص 85-86)

ومن خلال هذه الفترة، لم يكن لدى الدواوين العامة للإسكان قوانين محددة لإدارتها بصرف النظر عن بعض أحكام القانون الفرنسي الخاص بالتخطيط الحضري، وكانت هذه الدواوين العامة ذات طابع إداري تتميز بالاستقلال المالي والقانوني، تسير عن طريق مجلس إداري مسؤول عن إدارة الديوان بالتعاون مع مسيرين معينين عن طريق مرسوم من وزارة "الأشغال العامة والبناء". (عثمان.هداد، 2019، ص86)

وبتاريخ 1976/10/23 صدر مرسوم رقم 93/76 الخاص بتأسيس دواوين الترقية والتسيير العقاري في الولايات، وجاء المرسوم رقم 144/76 بنفس التاريخ والذي أدى إلى تفكيك وحل الدواوين العامة للإسكان ونقل ممتلكاتها وحقوقها والتزامها إلى هذه الهيئات العامة ذات الطابع الإداري.

ب- الفترة 1976-1982: خلال هذه الفترة ، لم يكن هناك تغير ملموس إلى غاية عام 1984 ، تم تنفيذ عملية نقل الملكية إلى دواوين الترقية والتسيير العقاري وفق المرسوم رقم 207 المؤرخ في 1984/02/24 والنقل تعلق فقط بإدارة هذه الأصول، وأصبحت بذلك دواوين الترقية والتسيير العقاري تعمل وتنشط في إطار قانوني محدد ومنظم جدا، وأهم العوامل المحددة هي الطبيعة القانونية، السلطات والمسؤوليات والوظائف . (عثمان.هداد، 2019، ص 87)

ج- الفترة من 1991 إلى الوقت الحالي: في لإطار الانفتاح على اقتصاد السوق القائم على المنافسة والجودة، كان من اللازم على دواوين الترقية والتسيير العقاري أداء المهام الاقتصادية والاجتماعية الأساسية وتنفيذ برامج الإسكان، وكان لابد من إجراء تحول جذري في جميع المجالات وتم ذلك بموجب المرسوم 147/91 المؤرخ في 1991/05/12 والمتعلق بتغيير الوضع القانوني للدواوين وتحديد شروط تنظيم وسير عملها . (عثمان.هداد، 2019، ص87)

ولقد اعتمد على هذا المرسوم في سرد كل المعلومات العامة التسييرية والتنظيمية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة، ومن خلال هذا المرسوم أصبحت دواوين الترقية والتسيير العقاري مؤسسات عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وتخضع لقواعد القانون التجاري. (عثمان . هداد، 2019، ص 87)

خلاصة:

بعد استعراضنا لمفهوم الأحياء السكنية تبين أن الأحياء السكنية الجديدة هي المخبر الاجتماعي لجميع الظواهر والممارسات التي خرجت إلى الواجهة المجتمعية إذ تضم وحدات سكنية متجانسة مأهولة بالسكان، كما أنها تستجيب لحاجيات السكان فيما يخص المرافق الخدماتية والتعليمية والترفيهية التي قد تحسن من مستوى الرفاهية لدى سكان هذه الوحدات السكنية .

الإطار التطبيقي

الفصل الرابـع:

الإجراءات المنهجية

1-مجالات الدراسة الزمنية، المكانية، البشرية.

2-منهج الدراسة.

3-أدوات الدراسة.

4- منهج البحث.

5- العينة وخصائصها.

تمهيد:

في هذا الفصل سيتم عرض الجانب المنهجي المعتمد عليه في الدراسة الميدانية، وذلك وصفا لمنهجية الدراسة الاستطلاعية، والأدوات المستخدمة، ونتائجها، كذلك الدراسة الأساسية وعينتها وطريقة إجرائها والوسائل المستخدمة في البحث، وأخيرا الطرق الإحصائية المستخدمة .

1- مجالات الدراسة:

1-1 المجال المكاني:

يقصد به المجتمع الذي يختاره الباحث لإجراء الدراسة الميدانية وقد أجريت الدراسة الراهنة بمديرية السكن ومديرية البناء والتعمير وكذلك مديرية التجهيزات العمومية بولاية تيارت .

كما قمنا أيضا بإجراء دراستنا الميدانية على الاحياء السكنية في مدينة تيارت ووقع اختيارنا على الحين السكنيين: حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك) وحي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة)

حيث يقع حي 1900 سكن (أتراك) في شمال شرق الولاية الزمالة ولقد تم بنائه في سنة 2014 واستغرق ذلك أربع سنوات الى غاية 2017 ولقد تم توزيعه سنة2018، أما بنسبة لحي 1000 سكن فهو يقع في جنوب غرب الولاية (طريق لازون)، ولقد تم بنائه سنة 2014 الى غاية2017، وتم توزيعه سنة 2019.

1-2- المجال البشري:

يعتبر المجال البشري لدارسة المجتمع الأصلي الذي يكيف أفراده على مختلف الوسائل لجمع البيانات الموضوعية والواقعية منهم، حيث أن مجتمع الدراسة هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة من قبل والتي تكون مجالا للملاحظة .

ولكي يصل الباحث إلى نتائج واقعية وموضوعية لابد من تحديد المجتمع الأصلي للدراسة تحديدا ودقيقا وواضحا ، حيث يسمح بتحديد العينة المطلوبة للاختبار وبجمع المعطيات من أفرادها عن طريق استخدام الوسائل والأدوات المناسبة، أما العدد الإجمالي لمجتمع البحث الذي بصدد دراسته قدر ب 10 أشخاص من الأحياء السكنية الجديدة و3 مسؤولين من المؤسسات .

1-3 المجال الزمني:

المقصود بالمجال الزمني أو الفترة التي استغرقها العمل الميداني لهذه الدراسة بمرحلتين وهما:

1.3.1- المرحلة الأولى:

هي عبارة عن جولة استطلاعية وكانت بتاريخ 17 نوفمبر 2021 وبتاريخ 6 ديسمبر 2021 أين تم خلالها التعرف على مؤسستي البناء والتعمير، ومديرية السكن، وكذا معرفة طبيعة النشاط الذي تقوم به، كما قمنا بطرح بعض الأسئلة على الموظفين عن دور المؤسستين في تجهيز المرافق العمومية، وكذلك تحصلنا على مواقفهم من أجل إجراء الدراسة الميدانية بالمؤسستين، إضافة إلى التعرف على الجو السائد داخلها من أجل الحصول على المعلومات وكذا صياغة الإشكالية والفرضيات .

وفي تاريخ 12 أفريل 2022 توجهنا إلى مديرية التجهيزات العمومية ، حيث قمنا بجولة استطلاعية وكذلك قمنا بأخذ مواقفهم من أجل إجراء الدراسة الميدانية داخل المؤسسة .

2.3.1- المرحلة الثانية:

وقد امتدت من 24 أفريل إلى 10 ماي 2022 حيث قمنا خلال هذه الفترة بإجراء المقابلات مع مسؤولي المؤسسات وكذلك المقابلات مع سكان الأحياء السكنية الجديدة بولاية تيارت .

3.3.1 .3المرحلة الثالثة:

وقد امتدت هذه المرحلة من 22 ماي إلى 02 جوان 2022 حيث قمنا من خلال هذه الفترة بمعالجة المعطيات والتحليل واستخراج النتائج.

2- منهج الدراسة:

كل باحث يعتمد في دراسته منهج دراسة وذلك من أجل الوصول إلى نتائج مضبوطة، ويجب عند تبني منهج ما أن يتماشى وموضوع الدراسة، واستعمال أدوات البحث تسهل عملية جمع المعطيات وتساعد في تسهيل عملية تفريغ البيانات، وبذلك التوصل إلى نتائج وحقائق حول موضوع الدراسة .

بعد إجراء الجولة الاستطلاعية الاستكشافية، ومن خلال المعلومات المتوفرة لدينا حول موضوع دراستنا تبين لنا أن المنهج المناسب هو منهج دراسة حالة ، ومن أجل التزود بالمعلومات والتوصل إلى نتائج دقيقة مضبوطة .

1.2- منهج دراسة حالة:

يعد منهج دراسة الحالة من أهم المناهج البحثية حيث يهدف المنهج إلى دراسة قضية أو مشكلة تتعلق بفرد واحد وجماعة واحدة، والدراسة تكون من خلال النظر إلى الأحوال والظروف والسلبيات التي يشكو منها الفرد أو تشكو منها المنظمة الاجتماعية كالعائلة مثلا . (إحسان، 2009 ، ص 141)

تم توضيح المواقف والإجراءات التي تتخذها مؤسسات الخدمة الاجتماعية إزاء القضية أو المشكلة قيد البحث والدراسة، وعند الانتهاء من دراسة الحالة الفردية أو الجماعية يتوصل الإخصائيون إلى المبادئ العلاجية والتصحيحية التي تعالج القضية أو المشكلة وتضع حدا لها . (احسان، 2009، ص141)

من خلال استخدامنا لهذا المنهج في دراستنا التي موضوعها المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة سنحاول دراسة التعرف على المشكلات المتعلقة بالمرافق وكذلك الطرق إلى المخططات التي على أساسها ينشأ المرفق، ومعرفة إن كانت تخدم

سكان الحي وتوفر لهم جميع احتياجاتهم، وكذا التوصل إلى الصعوبات التي تعيق إنشاءه وذلك من خلال إجراء مقابلات مع مسؤولي المؤسسات " مديرية السكن، مديرية البناء والتعمير، مديرية التجهيزات العمومية " وأيضا مقابلات مع سكان الأحياء السكنية الجديدة وقد اخترنا حي 1900 زمالة (الأتراك) وحي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة) كنموذج حي سكني جديد ، وذلك للتوصل إلى نتائج مضبوطة بكون الدراسة أجريت على من لديهم قرار الإنشاء.

3-أدوات الدراسة:

1.3- الملاحظة:

تعتبر إحدى أدوات جمع البيانات وتستخدم في البحوث الميدانية بجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة الميدانية، لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة الميدانية أو المكتبية، كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والسجلات الإدارية أو الإحصاءات الرسمية والتقارير أو التجريب .

ويمكن للباحث تبويب الملاحظة، وتسجيل ما يلاحظه الباحث من المبحوث سواءا كلاما أو سلوكا . (زواتي، 2008، ص 218)

2.3- الملاحظة المنظمة:

هي الملاحظة المضبوطة التي تتبع مخططا مسبقا يشتمل على ظروف الملاحظة المكانية والزمانية بغرض جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة " موضوع البحث " تساعد في اختبار فروض البحث، فهي تخضع لدرجة عالية من الضبط العلمي بالنسبة للباحث والمادة الملاحظة، لذا فهي تتطلب استخدام أدوات دقيقة لتسجيل أو التصوير . (التل . قحل، 2007 ، ص78)

وتعتمد شبكة ملاحظتنا على مجال زماني ومكاني فالمجال المكاني لإجراء شبكة الملاحظة هو الأحياء السكنية الجديدة، حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك) وحي 1000 سكن (العمارات الجديدة).

اما المجال الزماني هو الفترة التي قضيناها في إجراء شبكة الملاحظة (2022/04/12 - 2022/04/17) من خلالها سنحاول معرفة إن كانت هذه الأحياء تتوفر على المرافق الضرورية أم لا وكذلك سنسجل النقص الموجود في المرافق ونكتشف إن كانت تتوفر على جميع الشروط التي تلبي حاجات الأفراد مع مراعاة المرافق التي هي في طور الإنجاز ومدى جاهزيتها وهل تخضع لمراقبة من طرف الجهات المختصة أم لا. كما أننا سنحاول معرفة إن كانت المرافق ستبنى وفق المخططات المسطرة ووفق معايير الموضوع .

3-3- المقابلة:

هي محادثة موجهة " أي أنها ليست بمجرد الرغبة في المحادثة ذاتها " يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد، بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عملية التوجيه والتشخيص والعلاج. أو هي أداة لجمع المعلومات التي تمكن الباحث من الإجابة عن تساؤلات البحث أو اختبار فرضياته، وتعتمد على مقابلة الباحث للمستجيب وجها لوجه بغرض عدد من الأسئلة للإجابة عنه. وتعتبر المقابلة استبيانا شفويا . (نوفل . أبوعواد، 2010، ص 257)

كما أنها أداة من أدوات جمع البيانات والمعلومات والمعطيات من أفراد البحث عن طريق التبادل اللفظي بين الباحث والمبحوث، ويحاول الباحث ملاحظة انفعالات المبحوث . (السناد، 2015، ص 154)

4.3- إجراء المقابلات:

من المهم عند إجراء المقابلة أن لا يقول الباحث شيئا أو يقوم بتصرف من شأنه أن يحرف الإجابات. فقد يقوم الباحث -عن غير قصد- بالتهويل على المبحوث وتشويشه أو الإيحاء له بأن الإجابة المحددة هي الإجابة الصحيحة، وكل ذلك من شأنه أن يكون له أثر عكسي على البيانات التي تحصل عليها الباحث نفسه بلباقة إلى المبحوث ويعرفه بأغراض البحث . (الجوهري، 2009، ص377)

وقد اعتمدنا على نوع المقابلة نصف الموجهة، وخلال اعتمادنا هذه الأداة في دراستنا باعتبارها محادثة موجهة يطرح الباحث أسئلة توضيحية من خلالها يتمكن المبحوث من إنتاج حديث حول الموضوع من خلال مقابلة نصف موجهة في شكل اسئلة لمسؤولي المؤسسات "مديرية السكن، مديرية البناء والتعمير ومديرية التجهيزات العمومية" وكذا مع سكان حي 1900 سكن زمالة (الأتراك) وسكان حي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة) وحتى نتمكن من جمع اكبر قدر من المعلومات حول العناصر المكونة للمخططات وكذلك الصعوبات ومعوقات إنشاء المرافق العمومية داخل الأحياء السكنية الجديدة .

الأساتذة المحكمين	التخصص	الدرجة العلمية	الملاحظة
موهوب مراد	علم اجتماع التنمية	أستاذ مساعد -أ-	توجيه ملاحظة في ما يخص اجراء مقابلة أيضا مع سكان وليس مع المسؤولين فقط.
شيخ غلي	أنثروبولوجيا	استاذ محاضر قسم -ب-	توجيه ملاحظة لتعديل بعض أسئلة المقابلة
سليمان تيش تيش محمد أمين	علم اجتماع تسيير وتنمية الموارد البشرية	استاذ محاضر قسم -أ-	قدم ملاحظات لتعديل صياغة بعض الأسئلة

ولقد قمنا بمقابلتين الأولى تخص السكان مكونة من عشرة محاور تتمثل هذه المحاور في المحور الأول البيانات الشخصية، المحور الثاني المرافق التعليمية، المحور الثالث المرافق الصحية، المحور الرابع المرافق الأمنية، المحور الخامس المرافق الاقتصادية، المحور السادس ادارية، المحور السابع المرافق الدينية، المحور الثامن المرافق الرياضية (الترفيهية) المحور التاسع المرافق الثقافية، والمحور العاشر والأخير مرافق التجهيزات العمومية للنقل.

أما المقابلة الثانية فكانت مع المسؤولين المديريات الثلاث (مديرية السكن، مديرية التجهيزات العمومية، مديرية البناء والتعمير) وتناولنا فيها أربع محاور: المحور الأول المخططات التي تنشأ من خلالها المرفق العام، المحور الثاني المكونات الأساسية لمخططات المرافق العامة، المحور الثالث الصعوبات التي تواجه المرفق العام والمحور الأخير البيانات الشخصية.

4- مجتمع البحث:

إن القصد بمجتمع البحث في لغة العلوم الإنسانية هو المجموع الكلي من المفردات المحدودة أو غير المحدودة أما مفردات البحث التي تعرف أيضا لدى الباحثين بعناصر البحث أو وحدات البحث فهي الأجزاء المكونة لمجتمع البحث . (مداسي، 2020، ص08)

كما أنه هو الذي يسعى الباحث إلى إجراء الدراسة على أفراده أو مؤسساته والذي سوف تعمم عليه نتائج البحث، وتحديده تحديدا واضحا ودقيقا "أي تحديد المتغيرات المرتبطة بمشكلة البحث وطبيعة الاختلافات في تلك المتغيرات" ، وهذا يستلزم من الباحث معرفة المجتمع معرفة تامة، وأن يحيط بجميع الظروف التي يمكن أن تكون لها تأثير عليه . (التل . قحل، 2005، ص40)

1.4- تحديد أفراد مجتمع البحث:

وذلك يتطلب من الباحث إعداد قائمة بأسماء جميع هؤلاء الأفراد إذ لم تكن متوفرة أصلا، مع التأكد من قدرته على الوصول إلى كل منهم. (التل.قحل، 2005، ص40)

يتمحور موضوع دراستنا حول المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة والمعيقات التي تواجه المؤسسات في إنشاء المرافق. فلهذا مجتمع بحثنا سيكون مسؤولي المؤسسات الاجتماعية "مديرية البناء والتعمير، مديرية السكن، مديرية التجهيزات العمومية" فهي المسؤولة عن إنشاء المرافق وكذلك على دراية بكل المخططات والقرارات الإدارية الرسمية فسنقوم بأجراء الدراسة على مجموعة من المسؤولين وأيضا على سكان الأحياء السكنية الجديدة 1900 سكن زمالة " الأتراك " وحي 1000 سكن " العمارات الجدد لزعرورة " من أجل التوصل إلى نتائج دقيقة.

2.4- العينة: إن هذه الدراسة الموسومة بالمرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة تستند في معرفة دور المرافق العمومية في هذه الأحياء إلى مسؤولي إدارة مديرية السكن والتعمير ، ومديرية التجهيزات العمومية ، إلى جانب ساكني الأحياء السكنية الجديدة ، ونظرا لصعوبة القيام بالدراسة الميدانية على كافة مجتمع البحث ، لذا تم اختيار عينة من هذا المجتمع ، ومن هذا المنطلق تم الاعتماد على العينة القصدية .

1.2.4.3- العينة القصدية (العمدية):

تستخدم هذه الطريقة عندما يريد الباحث دراسة مجتمع ما تم تحديده ، ويقوم الباحث هنا باختيار العينة التي يرى أنها تحقق أغراض الدراسة اختيارا حرا يبنى على مسلمات أو معلومات مسبقة كافية ودقيقة تمكنه من الحصول على نتائج دقيقة يمكن تعميمها . (قحل . التل ، 2007 ، ص44)

ولقد كان حجم عينتنا كالآتي: مع سكان الحيين الجديدين 05 أفراد من حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك)، و 05 أفراد من حي 1000 سكن عمارات زعرورة الجديدة و03 مسؤولين من المديريات التالية (مديرية السكن، مديرية البناء والتعمير، ومديرية التجهيزات العمومية).

5-خصائص العينة:

جدول رقم (1): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	7	%70
أنثى	3	%30
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين توضح لنا أن نسبة 70% من الذكور مقابل 30% للإناث.

ويرجع ذلك لطريقة حصولنا على عينة الدارسة من خلال (العينة القصدية) المحصل على وحدتها بطريقة عرضية وهم السكان الذين كانوا متواجدين في الحي يوم قيمنا بالدراسة الميدانية .

-ومنه نستنتج ان معظم المبحوثين هم من جنس ذكر.

جدول رقم(2): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة
بين 25سنة الى 40 سنة	5	%50
من 40 سنة الى 55سنة	3	%30
أكثر من 55سنة	2	%20
المجموع	10	%100

من خلال الجدول يتوضح لنا خصائص العينة حسب السن نلاحظ نسبة 50% من المبحوثين يتراوح سنهم ما بين 25 سنة الى 40 سنة ونسبة 30 % يتراوح سنهم بين 40 سنة الى 55سنة ونسبة 20 % يتراوح سنهم أكثر من 55سنة .

ويوضح ذلك المبحوثين الذين تزامن وجودهم في الحي ايام قيامنا بالدراسة الميدانية.

ومنه نستنتج أن نصف المبحوثين هم من فئة الشباب .

الجدول رقم 03: جدول توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
متزوج (ة)	10	100
المجموع	10	%100

من خلال الجدول يوضح لنا الحالة المدنية للمبحوثين، نلاحظ نسبة 100 % حالتهم المدنية متزوج.

ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن أحد شروط الاولوية للحصول على سكن هو الزواج خاصة بالنسبة للسكنات الاجتماعية .

ومنه نستنتج ان كل المبحوثين في الدراسة من سكان الحي هم من المتزوجين

جدول رقم 04: جدول توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	1	%10
متوسط	1	%10
ثانوي	5	%50
جامعي	3	%30
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين توضح لنا انا معظم المبحوثين هم من مستوى ثانوي أو جامعي موزعين بنسبة 50% و30% على التوالي ونسبة 10% للمستويين الابتدائي والمتوسط .

وهذا يوضح أن أغلب المبحوثين مستواهم التعليمي هو ثانوي ويليهم المستوى الجامعي.

ومنه نستنتج أن كل المبحوثين ليدهم مستوى تعليمي.

جدول رقم 05: جدول توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة
ضاحية	10	%100
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين صرح كلهم انهم يقيمون بالضاحية .

ويرجع ذلك إلى مكان إجرائنا للمقابلات والتي هي الأحياء السكنية المتواجدة في الضواحي وهما حي 1900 سكن زمالة (الأتراك) وحي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة)

ومنه نستنتج أن كل المبحوثين هم سكان في احياء سكنية جديدة متواجدة بضاحية مدينة تيارت .

جدول رقم 06: جدول توزيع المبحوثين حسب متغير عدد الأطفال

عدد الأطفال	التكرار	النسبة
]2-0]	6	%60
]4-2]	3	%30
]6-4]	1	%10
المجموع	10	%100

من خلال الجدول يتوضح لنا خصائص العينة حسب متغير عدد الأطفال حيث صرح معظم المبحوثين ان عدد اطفالهم يتراوح بين [0-2] بنسبة 60%، بينما صرح البقية بان عدد أطفالهم يتراوح بين[2-4] ونسبة [4-6[بنسبة 30%و10%، على التوالي.

ويمكن ان يرجع ذلك الى ان اغلب المبحوثين هم من اسر نووية تحوي الوالدين والابناء فقط لذا ففي الاغلب تكون هذه الاسرة صغيرة الحجم ولا تتكون من عدد كبير من الافراد، ويرتبط ذلك اساسا بنمط المعيشة الحضرية في المدينة.

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين يبلغ عدد أطفالهم من 0-2 طفل .

جدول رقم 07: جدول توزيع المبحوثين حسب متغير صيغة الحصول على السكن .

صيغة الحصول على السكن	التكرار	النسبة
سكن اجتماعي	10	%100
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين توضح لنا أن كل المبحوثين هم من المتحصلين على السكن في صيغة سكن اجتماعي .

ويرجع ذلك إلى طبيعة الأحياء السكنية التي أجرينا فيها المقابلات وهما 1900 سكن زمالة (الأتراك) وحي 1000 سكن (العمارات الجديدة زعرورة)، وهما حيين سكنيين انشئا حديثا بضاحية مدينة تيارت مند قرابة اربع وثلاث سنوات على التوالي.

ومنه نستنتج أن المبحوثين كلهم يقطنون سكنات ذات صيغة السكن الاجتماعي

جدول رقم 08: جداول توزيع المبحوثين حسب متغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة
موظف عند الدولة	4	%40
موظف عند الخاص	1	%10
أعمال حرة	2	%20
متقاعد	1	%10
بطال	2	%20
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين توضح لنا ان الحصة الاكبر من سكان الاحياء السكنية الجديدة هم من الموظفون عند الدولة او من اصحاب الاعمال الحرة وذلك بنسبة 60% ونسبة 20% على التوالي، موظفون عند الخاص ونسبة 20% لديهم أعمال حرة ونسبة 10% منهم متقاعدون ونسبة 20% بطالين ليس لديهم أعمال .

ويرجع ذلك إلى أن شرط الحصول على السكن هو العمل وبصفة منتظمة .

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين في الأحياء السكنية هو موظفين عند الدولة .

جدول رقم 09: جدول توزيع المبحوثين حسب متغير نمط السكن

نمط السكن	التكرار	النسبة
إيجار عند الدولة	10	%100
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين توضح لنا نسبة 100% نمط سكنهم إيجار عند الدولة .

ويرجع ذلك إلى مكان إجراء المقابلات حيث قمنا بها في الأحياء السكنية هي سكنات اجتماعية .

ومنه نستنتج أن المبحوثين نمط سكنهم هو ايجار عند الدولة.

الفصل الخامس:

عرض، قراءة وتحليل بيانات الدراسة

1- عرض، قراءة وتحليل لمعطيات الدراسة المحصل عليها من مقابلات السكان.

-استنتاج .

2- عرض، قراءة وتحليل لمعطيات الدراسة المحصل عليها من مقابلات المسؤولين.

استنتاج.

3- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة والنظريات السوسيولوجية.

4- استنتاج عام.

تمهيد:

لقد حاولنا في الفصل السابق الإحاطة بأهم الجوانب التطبيقية للدراسة الأساسية وأهم الخطوات المنهجية التي وصلنا من خلالها إلى نتائج يتوجب عرضها من خلال هذا الفصل الذي يعتبر خطوة أساسية من خطوات البحث العلمي، وعليه سنتطرق فيه إلى عرض وقراءة ومناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية .

1- عرض، قراءة وتحليل لمعطيات الدراسة المحصل عليها من مقابلات السكان:

جدول رقم 10: جدول توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق التعليمية

حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك)

المرافق التعليمية	التكرار	النسبة
ابتدائي	2	%40
متوسط	2	%40
ثانوي	1	%20
المجموع	05	%100

حي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة)

المرافق التعليمية	التكرار	النسبة
ابتدائية	1	%33,33
متوسط	1	%33,33
ثانوي	1	%33,33
المجموع	3	%100

من خلال المقابلات وتصريح المبحوثين تبين أن الأحياء السكنية الجديدة 1900 سكن الزمالة (الأتراك) وحي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة) تحوي المرافق التعليمية للأطوار (الثلاث ابتدائية متوسطة ثانوية) .

بحيث صرح كل المبحوثين بوجود ابتدائيتين ومتوسطتين وثانوية واحدة بحي 1900 سكن الزمالة (الأتراك) وحي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة) .

ومنه نستنتج أن الأحياء السكنية الجديدة تتواجد بها مرافق تعليمية خاصة منها للأطوار التعليمية الأولى .

جدول رقم 11: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق التعليمية من حيث سعتها

تقييم المرافق التعليمية من حيث سعتها	التكرار	النسبة
مكتظة (لا تسع)	10	%100
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين في الأحياء السكنية الجديدة والتي تحتوي على المرافق التعليمية للأطوار الثلاث (ابتدائي، متوسط، ثانوي)

أكد كل المبحوثين في كلا الحيين 1900 سكن زمالة وحي 1000 سكن العمارات الجديدة لزعرورة على اكتظاظ هذه المرافق وعدم اتساعها لاستيعاب كل التلاميذ، حيث اشتكى المواطنين من قلة الأقسام لكل سنة ومساحتهم صغيرة جدا وذلك بالنسبة لعدد التلاميذ الكبير .

ومنه نستنتج أن هذه المرافق التعليمية غير كافية ومكتظة ولا تسع جميع التلاميذ وهذا ما يأثر على تحصيلهم الدراسي ورصيدهم العلمي .

جدول رقم 12: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق التعليمية من حيث موقعها

تقييم المرافق التعليمية من حيث موقعها	التكرار	النسبة
جيدة (قريبة ومتاحة)	7	%70
سيئة (معزولة وبعيدة)	3	%30
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين توضح لنا أن معظم المبحوثين صرحوا أن المرافق التعليمية قريبة ومتاحة لهم بينما صرح البقية بأن المرافق التعليمية بعيدة وغير متاحة .

ويمكن أن يرجع ذلك إلى موقع سكناتهم منها القريب ومنها البعيد عن المرافق التعليمية .

ونستنتج أن أغلب المبحوثين في كلا الحيين 1900 سكن زمالة وحي 1000 سكن العمارات الجديدة لزعرورة تقع سكناتهم بقرب المرافق التعليمية ما جعلها متاحة لهم .

جدول رقم 13: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق التعليمية من حيث الرضا

تقييم المرافق التعليمية من حيث الرضا	التكرار	النسبة
راض	2	%20
غير راض	8	%80
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين توضح لنا أن معظم المبحوثين صرحوا بأنهم غير راضين عن المرافق التعليمية بينما صرح بقية المبحوثين أنهم راضين عن هذه المرافق التعليمية .

ويمكن أن يرجع ذلك إلى إكتظاظ المرافق التعليمية وعدم إستعابها لعدد التلاميذ، كما يمكن أن يكون بعد موقعها أيضا في سبب عدم الرضا.

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين غير راضين عن المرافق التعليمية الموجودة في الحي .

جدول رقم 14: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق التعليمية من حيث طبيعة سير عملها

تقييم المرافق التعليمية من حيث طبيعة سير عملها	التكرر	النسبة
جيدة	1	%10
حسنة ومتوسطة	6	%60
سيئة	3	%30
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين توضح من تصريح أغلب المبحوثين أن سير عمل المرافق التعليمية حسنة ومتوسطة بينما صرح جزء من البقية أن هذه المرافق سيئة والجزء الآخر وهو الجزء الأصغر بأن عملها جيد .

ويمكن أن يرجع ذلك إلى نقص فعالية تلك المؤسسات التي لا ترفع من مستوى أبنائهم التعليمي وكذلك كثرة عدد الطلبة في الأقسام وأيضا بسبب كثرة الأساتذة المتعاقدين وعدم امتلاكهم خبرة في العمل .

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين صرحوا بأن عمل المرافق التعليمية المتواجدة داخل الحيين 1900(سكن وحي 1000) حسن ومتوسط .

الجدول رقم 15: جدول توزيع المبحوثين حسب إن كانت المرافق التعليمية حيز الخدمة منذ إقامة الحي

تقييم المرافق التعليمية إن كانت حيز العمل منذ إقامة الحي	التكرار	النسبة
نعم	6	%60
لا	4	%40
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين توضح لنا أن أغلب المبحوثين صرحوا بأن المرافق التعليمية كانت حيز الخدمة منذ إقامة الحي ، بينما صرح البقية أنها لم تكن حيز الخدمة منذ إقامته .

ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن المرافق التعليمية أنشأت ولم تكن متسعة لجميع التلاميذ مما تطلب إنشاء مدارس أخرى وهذا فيما يخص المدارس الابتدائية والمتوسطة باعتبارها مؤسسات أولية في الإنشاء أما الثانوية فتنشأ في دورها الثانوي مما يتوجب على طلاب الحي التنقل إلى أحياء أخرى في بداية إنشاء الحي .

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين صرحوا بأن المرافق التعليمية كانت حيز العمل منذ إقامة الحي

الجدول رقم 16: جدول توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق الصحية

حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك)

المرافق الصحية المتوفرة	التكرار	النسبة
عيادة متعددة الخدمات	5	%100
المجموع	5	%100

حي 100 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة)

المرافق الصحية المتوفرة	التكرار	النسبة
عيادة	لا يوجد	/
المجموع	/	/

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع مبحوثين الأحياء السكنية الجديدة حيث صرح مبحوث الحي السكني 1900 سكن الزمالة بأن المرفق الصحي المتوفر وهو عبارة عن عيادة متعددة الخدمات والتي تحوي طب عام وعيادة طب العيون ، بينما صرح سكان حي 1000 سكن العمارات الجديدة لزعرورة أن حيهم لا يحتوي على مرافق صحية

ومنه نستنتج أن المرافق الصحية لا تتوفر إلا في حي واحد المقامة فيهم الدراسة .

جدول رقم 17: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الصحية من حيث سعتها

المرافق الصحية من حيث السعة	التكرار	النسبة
مكتظة (لا تسع كل السكان)	3	%60
غير مكتظة (تسع كل السكان)	2	%40
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين في الحي السكني الجديد 1900 سكن الزمالة الذي يحتوي على المرافق الصحية المتمثلة في عيادة متعددة الخدمات حيث صرح أغلب المبحوثين أنها مكتظة ولا تسع كل السكان بينما صرح بقية المبحوثين أنها غير مكتظة وتسع كل السكان .

من خلال ملاحظتنا يتضح أن العيادة حجمها صغير مقارنة بعدد السكان داخل الحي هذا ما يسبب الاكتظاظ .

ومنه نستنتج أن المرافق الصحية المتوفرة في الحي مكتظة ولا تسع كل السكان .

جدول رقم 18: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الصحية من حيث الموقع

المرافق الصحية من حيث الموقع	التكرار	النسبة
قريبة ومتاحة	2	%40
بعيدة	3	%60
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين صرح أغلبهم أن المرافق الصحية بعيدة وغير متاحة لهم كما يجدون صعوبة في التنقل إليها في بغض الأحيان بينما صرح بقية المبحوثين أن المرفق الصحي قريب ومتاح لهم .

ومن خلال شبكة ملاحظتنا توضح أن العيادة التي تتواجد داخل الحي موقعها بعيد عن السكنات وتتواجد بمنطقة تقريبا معزولة إلى أن بعض السكنات تتواجد بالقرب منها، ما يجعلها متاحة لها.

ومنه نستنتج أن المرافق الصحية بعيدة وغير متاحة لكل سكان الحي .

جدول رقم 19: جدول توزيع المبحوثين لتقييم المرفق الصحية إن كانت حيز العمل منذ إقامة الحي

تقييم المرافق إن كانت حيز العمل منذ إقامة الحي	التكرار	النسبة
نعم	5	%100
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين صرح كل مبحوثي الحي السكني 1900 سكن الزمالة بأن المرافق الصحية كانت حيز الخدمة منذ إقامة الحي .

ومنه نستنتج أن الحي السكني الجديد 1900 سكن الزمالة يوفر المرافق الصحية منذ إقامة الحي **جدول رقم 20**: جدول توزيع مبحوثين حسب تقييم المرافق الصحية من حيث الرضا عنها

جدول رقم 20: جدول توزيع مبحوثين تقييم المرافق الصحية من حيث الرضا

تقييم المرافق الصحية من حيث الرضا	التكرار	النسبة
غير راض	5	%100
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين صرح كل المبحوثين أنهم غير راضين عن المرفق الصحي المتواجد في الحي .

ويمكن أن يرجع هذا إلى بعد موقعها عن السكنات أو لسبب اكتظاظها وعدم استيعابها لعدد كل السكان أيضا لا تتوفر على كل التجهيزات الاستشفائية وكل التخصصات الطبية .

ومنه نستنتج أن المرافق الصحية غير مرضية لسكان الحي .

جدول رقم 21: جدول توزيع مبحوثين حسب تقييم المرافق الصحية من حيث سير عملها

تقييم المرافق الصحية من حيث سير عملها	التكرار	النسبة
حسنة ومتوسطة	3	%60
سيئة	2	%40
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين صرح أغلب المبحوثين أن المرفق الصحي عمله يسير بشكل متوسط وحسن، بينما صرح بقية المبحوثين أن عمل المرافق سيئ .

ويرجع ذلك إلى أن المرافق الصحية لا تقوم بعملها على أكمل وجه وتسجل نقص في خدماتها .

ومنه نستنتج أن المرافق الصحية عملها يسير بشكل حسن ومتوسط .

جدول رقم 22: جدول توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق الاقتصادية

حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك)

المرافق الإقتصادية	التكرار	النسبة
صيدلية	5	%50
محلات تجارية	5	%50
المجموع	5	%100

حي 1000 سكن (العمارات الجدد لزعرورة)

المرافق الاقتصادية	التكرار	النسبة
صيدلية	5	%50
محلات تجارية	5	%50
المجموع	5	%50

من خلال المقابلات التي قمنا بها المبحوثين تبين لنا أن الأحياء السكنية الجديدة 1900 سكن (الزمالو) وحي 1000 سكن (عمارات الجدد زعرورة)، تحتوي المرافق الإقتصادية والمتمثلة في صيدلية ومحلات تجارية .

حيث صرح لنا كل مبحوثين حي 1900 سكن بأن الحي يتوفر على صيدلية ومجموعة من المحلات التجارية تمثلت خاصة في محلات للمواد الغذائية ومحل لبيع الأحذية ورصدنا أيضا من خلال ملاحظتنا أنه هناك نقاط بيع للخضر والفواكه لكنها عشوائية وغير قانونية (على حاشية الطريق)، بينما صرح كل مبحوثين حي 1000 سكن أنه أيضا يتوفر على صيدلية ومحلات تجارية كتنوعه والمتمثلة في محلات المواد الغذائية ومحل لبيع اللحوم (جزار)، ومحل لبيع قطع الغيار للسيارات، ومحل للأكل (بيتزيريا) .

ومنه نستنتج أن الأحياء السكنية الجديدة المذكورة تتوفر فيها صيدليات ومحلات تجارية ومحلات أخر لتوفير لمستلزمات الاولية لسكان الاحياء الجديدة .

جدول رقم 23: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الاقتصادية من حيث الموقع

حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك)

تقييم المرافق الاقتصادية من حيث الموقع	التكرار	النسبة
جيدة (قريبة ومتاحة)	3	%60
سيئة (بعيدة)	2	%40
المجموع	5	%100

حي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة)

تقييم المرافق الاقتصادية من حيث الموقع	التكرار	النسبة
جيدة (قريبة ومتاحة)	2	%40
سيئة (بعيدة)	3	%60
المجموع	5	%100

من خلال القابلات التي قمنا بها مع المبحوثين في حي 1900 سكن الزمالة تبين لنا أن معظم المبحوثين صرحوا أن المرافق الاقتصادية قريبة وموقعها جيد ومتاح لأغلب السكان ، بينما صرح البقية بأن هذه المرافق بعيدة ومعزولة عن السكان . أما حي 1000 سكن عمارات زعرورة الجديدة صرح معظم سكانه أن المرافق الاقتصادية بعيدة وسيئة ، ويجدون نوع من الصعوبات في التنقل إليها ، بينما صرح بقية السكان بأن هذه المرافق جيدة وقريبة من حيث موقعها .

يمكن أن يرجع هذا إلى اختلاف الى موقع السكن الخاص بالمبحوثين فكل منهم يحكم عن قرب او بعد المرفق مقارنة بمكان سكنه وما يتطلب للتنقل من اجل الوصول الى المرافق الاقتصادية.

ومنه نستنتج أن هذه المرافق الاقتصادية جيدة وقريبة لبعض المبحوثين، وسيئة وبعيدة للبعض الآخر .

جدول رقم 24: جدول توزيع المبحوثين حسب إن كانت المرافق الاقتصادية تلبي حاجيات السكان .

حي 1900 الزمالة (الأتراك)

هل تلبي المرافق الاقتصادية حاجيات السكان	التكرار	النسبة
نعم	3	%40
لا	2	%60
النسبة	5	%100

حي سكن 1000 عمارات زعرورة الجديدة

هل تلبي المرافق الاقتصادية حاجيات السكان	التكرار	النسبة
نعم	2	%40
لا	3	%60
النسبة	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين في حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك) تبين لنا أن معظم المبحوثين صرحوا أن المرافق الاقتصادية تلبي جميع حاجيات السكان وذلك بتوفير المواد الأولية والأساسية والأدوية، بينما صرح بقية السكان أنها لا تلبي جميع الحاجيات وذلك بتسجيل نقص في توفير المواد الأولية والضرورية. أما في حي 1000 سكن العمارات الجديدة لزعروة، صرح معظم سكانه أن المرافق الاقتصادية لا تلبي جميع حاجيات السكان، وذلك لقلة توفرها على جميع المتطلبات مثل بعض أنواع الأدوية والمواد الاستهلاكية والمواد الثانوية، بينما صرح بقية السكان أنها تلبي جميع الحاجيات للسكان .

ويمكن أن يرجع ذلك إلى عدم التشابه في الاستهلاك ونمط المعيشة حيث ان الأسر لديها دخل متوسط وتعتمد على الضروريات والكماليات في حياتهم مثل نمط الأكل، على غير أسر أخرى ذات الدخل المحدود فهي تستهلك فقط المواد الضرورية . ومنه نستنتج أن هذه المرافق الاقتصادية تلبي الحاجيات لبعض المبحوثين، وعكس ذلك للبعض الآخر .

جدول رقم 25: جدول توزيع المبحوثين حسب إن كانت المرافق الاقتصادية كانت حيز العمل منذ إقامة الحي .

تقييم المرافق الاقتصادية إن كانت حيز الخدمة منذ إقامة الحي	التكرار	النسبة
نعم	7	%70
لا	3	%30
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين لكلى الحيين المقامة فيهم الدراسة صرحوا بأن المرافق الاقتصادية كانت حيز العمل خاصة محلات المواد الغذائية والصيدليات، بينما صرح بقية المبحوثين أنها لم تكن حيز الخدمة منذ إقامة الحي، وهنا كانوا يقصدون محل بيع الأحذية ونقاط بيع الخضر بالنسبة لحي 1900 سكن، أما مبحوثين حي 1000 سكن فكانوا يقصدون محل بيع اللحوم (جزار) ومحل بيع الأكل الجاهز (بيتزيريا) ومحل بيع قطع الغيار للسيارات .

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين قالوا أن المرافق الاقتصادية كانت حيز الخدمة منذ إقامة الحي أما البقية فقال ور عكس ذلك .

جدول رقم 26: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الاقتصادية من حيث الرضا

تقييم المرافق الاقتصادية من حيث الرضا	التكرار	النسبة
راض	8	%80
غير راض	2	20%
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين صرح لنا أغلبهم أنهم غير راضين على المرافق الاقتصادية وذلك للحيين السكنيين 1900 سكن الزمالة (الأتراك) و1000 سكن (العمارات الجدد لزعرورة) ، ويمكن أن يرجع ذلك إلى النقائص التي تشهدها هذه المرافق وعدم تلبيتها لجميع حاجيات السكان ، والاضطرار إلى تنقلهم إلى أحياء أخرى أو مركز المدينة من أجل اقتناء مستلزماتهم خاصة منها الغير متوفرة على مستوى الحي السكني ، بينما صرح البقية بأنهم راضين عن هذه المرافق وأنها توفر الضروريات مثل الخبز والحليب .

ومنه نستنتج أن هذه المرافق غير مرضية لأغلب السكان وهذا لقلتها وعدم توفيرها كل الحاجيات للسكان .

جدول رقم 27: جدول توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق الدينية

حي 1900 سكن (الزمالة)

المرافق الدينية	التكرار	النسبة
مسجد	5	%100
المجموع	5	%100

حي 100 سكن (العمارات الجدد لزعرورة)

المرافق الدينية	التكرار	النسبة
مسجد	/	/
المجموع	/	/

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين داخل الحيين صرح مبحوثين حي 1900 سكن أن الحي يحتوي على مسجد وهو طور الإنجاز ولم يجهز بعد وفيه مكان صغير مخصص لمدرسة قرآنية للأطفال وقد فتح لهم في رمضان الفارط من أجل التعلم فيه ومن أجل إقامة الصلوات فيه ، لكن فور انتهاء شهر رمضان تم غلقه من جديد لاستكمال أعمال البناء فيه . بينما صرح مبحوثين حي 1000 سكن أنه لا يحتوي على أي مسجد حاليا .بينما لا يوجد مسجد في الحي السكني 1000سكن ولا يوجد حتى مشروع لبناء مسجد رغم ان الحي يسكنه السكان مند ثلاث سنوات على الاقل. وقد اشتكى السكان في الحيين من تأخر انجاز المسجد كمرفق ديني مهم جدا بالنسبة للسكان الذين صرحوا بانهم يعانون من جراء التنقل الى مساجد الاحياء المجاورة.

ومنه نستنتج أن حي 1900 سكن يحتوي على مسجد وهو طور الإنجاز، بينما حي 1000 سكن لا يوجد أي مرفق ديني .

جدول رقم 28: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الدينية من حيث الموقع

تقييم المرافق الدينية من حيث الموقع	التكرار	النسبة
جيدة (قريبة ومتاحة)	4	%80
سيئة (بعيدة وغير متاحة)	1	%20
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين صرح أغلب المبحوثين أن الرفق الديني (المسجد) موقعه جيد وقريب ومتاح وقد استفادوا من خدماته استثناءا خلال شهر رمضان الفارط وقد شكل فارق مهم بالنسبة لهم ازاح عنهم عبئ التنقل الى الاحياء المجاورة في شهر رمضان خاصة مع الصيام، بينما صرح احد المبحوثين أنها بعيدة وموقعها غير مناسب له . ويمكن أن يرجع سبب تصريحه بأن الرفق بعيد في تواجد سكنه بعيدا عن المسجد .

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين يرون أن موقع المرفق جيد ومناسب لهم ولا يجدون صعوبة في التنقل إليه .

جدول رقم 29: جدول توزيع المبحوثين حسب المرافق الدينية حيز العمل منذ إقامة الحي .

تقييم المرافق الدينية إن كانت حيز العمل منذ إقامة الحي	التكرار	النسبة
لا	5	%100
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين في حي 1900 سكن صرحوا بأن المرفق الديني لكم يكن حيز العمل ولم يدخل حيز العمل بعد وانما بدأت الاشغال فيه بعد سنة من اقامة السكان في الحي ولحد الساعة لم تنتهي بعد وانما فتح جزء منه استثناءا في شهر رمضان للصلاة ولتعليم القران للأطفال واعيد غلقه الى حين انتهاء الاشغال به وتسليمه الكلي.

ومنه نستنتج أن المرفق الديني لم يكن حيز الخدمة منذ إقامتهم بالحي بل يتم إنجازه حاليا فقط .

جدول رقم 30: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم رضى المبحوثين عن المرافق الدينية .

تقييم المرافق الدينية من حيث الرضا	التكرار	النسبة
غير راض	5	%100
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين توضح لنا أن كل مبحوثي حي سكن 1900 سكن زمالة (الأتراك) غير راضين، وذلك بإقرارهم بأن المرفق الديني مرفق ضروري لكل حي خاصة في مدينة تيارت وتمسكهم بالصلوات والحفاظ عليها خاصة صلاة الجماعة وان الاعمال تأخرت واستغرقت مدة الطويلة في إنجازه وبنائه وقالو بأنه يتم إنجازه منذ سنة ونصف (عام ونص) ولم يكتمل بعد .

ومنه نستنتج لأن كل المبحوثين صرحوا بأنهم غير راضين عن المرافق الدينية .

جدول رقم 31: جدول توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق الرياضية والترفيهية

حي 1900 سكن الزمالة

المرافق الرياضية والترفيهية	التكرار	النسبة
فضاء لعب	3	%60
مساحة خضراء	2	%40
المجموع	5	%100

حي 1000 سكن زعرورة الجديد

المرافق الرياضة والترفيهية	التكرار	النسبة
فضاء لعب	2	%40
مساحة خضراء	3	%60
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين صرح أغلب مبحوثي حي 1900 سكن الزمالة بأن الحي يتوفر على فضاءات لعب كبيرة وأخرى صغيرة ،و صرح بقية المبحوثين بأن هناك مساحات خضراء أيضا كبيرة وصغيرة ، بينما صرح أغلب مبحوثي حي 1000 سكن بأن الحي يتوفر الحي على مساحات خضراء ، بينما صرح البقية بأنه يتوفر على فضاءات لعب للأطفال.

ومنه نستنتج أن الحيين يتوفران على مرافق رياضية ترفيهية .

جدول رقم 32: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم المرافق الرياضية من حيث سعتها

حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك)

تقييم المرافق الترفيهية من حيث سعتها	التكرار	النسبة
مكتظة	2	%40
غير مكتظة	3	%60
المجموع	5	%100

حي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة)

تقييم المرافق الترفيهية من حيث سعتها	التكرار	النسبة
مكتظة	2	%40
غير مكتظة	3	%60
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين صرح معظمهم لكلى الحيين بأن المرافق الرياضية والترفيهية غير مكتظة ، ويرجع ذلك إلى توفر الفضاءات لعب ومساحات خضراء التي هي مخصصة للأطفال وحتى الكبار من أجل الجلوس فيها مساءا (في برد الحال) ، بينما صرح بقية المبحوثين لكلى الحيين أيضا أنها مكتظة وغير كافية لهم .

ومنه نستنتج أن المرافق الترفيهية المتوفرة والمتمثلة في فضاءات لعب ومساحات خضراء غير مكتظة وكافية، لبعض المبحوثين، اما البعض الآخر فقد قالو أنها مكتظة وغير كافية .

جدول رقم 33: جدول توزيع المبحوثين من حيث دخولها حيز الخدمة من الإقامة في الحي

دخول المرافق الترفيهية حيز الخدمة منذ الإقامة في الحي	التكرار	النسبة
نعم	10	%100
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها صرح كل المبحوثين لكلى الحيين بأن المرافق الترفيهية كانت حيز الخدمة منذ إقامتهم بالحي وذلك لأنها أنشأت مع إنشاء الأحياء السكنية باعتبارها من المرافق الأولية في الإنشاء وذلك من اجل تخفيف الضغط والعبء على الأطفال وآبائهم ومثل ضغط الدراسة إلا أنها ناقصة من عدة جوانب مثل توفير الألعاب وساحات للتسلية وملعب رياضي خاصة ملعب لكرة القدم للأولاد .

ومنه نستنتج أن هناك فضاءات للعب ومساحات خضراء فقط وليست مصممة كمكان لممارسة الرياضة مثلا ملعب جواري .

جدول رقم 34: جدول توزيع المبحوثين من حيث تقييم المرافق الرياضية والترفيهية

حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك)

تقييم المرافق الرياضية والترفيهية من حيث الرضا	التكرار	النسبة
راض	1	%20
غير راض	4	%80
المجموع	5	%100

حية 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة)

تقييم المرافق الرياضية والترفيهية من حيث الرضا	التكرار	النسبة
راض	2	%40
غير راض	3	%60
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين في الأحياء السكنية الجديدة صرح لنا أغلب مبحوثين كلى الحيين ، حي 1900 سكن الزمالة وحي 1000 سكن العمارات الجدد لزعرورة أنهم غير راضين عن المرافق الرياضية والترفيهية ، وذلك لأنها لا توجد مرافق رياضية أساسا مثل ملعب جواري أو قاعة رياضة ، بينما تتمثل في فضاءات اللعب ومساحات خضراء لا تحتوي على أية ألعاب تسلية للأطفال مثل أرجوحة أو لعبة التزحلق ، وحتى الأرضية غير آمنة لهم ، بينما صرح بقية المبحوثين أنهم راضين عن هذه المرافق والسبب أنها قريبة من السكنات وتتيح للوالدين مراقبة أطفالهم .

ومنه نستنتج أن المرافق الترفيهية المتوفرة سيئة لبعض المبحوثين لانها ليست مخصصة لذلك بتجهيزات معينة ، غير أنها عكس ذلك للبعض الآخر .

جدول رقم 35: جدول توزيع المبحوثين حسب موقع المرافق الرياضية والترفيهية

حي سكن 1900 سكن الزمالة (الأتراك)

تقييم المرافق الترفيهية من حيث موقعها	التكرار	النسبة
جيدة (قريبة ومتاحة)	3	%60
سيئة (بعيدة ومعزولة)	2	%40
المجموع	5	%100

حي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة)

تقييم المرافق الترفيهية من حيث موقعها	التكرار	النسبة
جيدة (قريبة ومتاحة)	4	%80
سيئة (بعيدة ومعزولة)	1	%20
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين لكلى الحيين صرحوا أغلبهم أن المرافق الترفيهية قريبة ومتاحة ، بينما صرح البقية وهما القلة القليلة بأنها بعيدة وذلك يمكن أن يرجع إلى أن سكناتهم بعيدة عن هذه المرافق .

ومنه نستنتج أن المرافق الترفيهية هي قريبة ومتاحة لسكان الحيين .

جدول رقم 36: جدول توزيع المبحوثين حسب توفر التجهيزات العمومية للنقل

حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك)

التجهيزات العمومية للنقل	التكرار	النسبة
مواقف نقل عمومي	5	%50
مواقف نقل خاص	5	%50
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين صرح كل مبحوثين حي 1900 سكن الزمالة أن مرافق النقل متوفرة والمتمثل في النقل الحضري العمومي وهو رقم (31) الذي يمر بنقاط مختلفة منها وكالة التشغيل وحي المنظر الجميل اما بالنسبة للنقل الحضري الخاص وهو (B4) و(C4) هي خطوط تمر بعدة نقاط فمثلا خط (b4) ينطلق من الاتراك مرورا بمجمع كرمان الجامعي ومركز المدينة (البلاد) اما خط (c4) ينطلق من حي الاتراك مرورا بحي السوناتيبا وحي المنظر الجميل (الفولاني) وصولا إلى مركز المدينة ومن خلال ملاحظتنا لاحظنا أنه النقل متوفر ولا يجدون صعوبة في التنقل إلى مركز المدينة .

ومنه نستنتج أن تجهيزات النقل متوفرة بنوعيها العمومي والخاص في الحيين الجديدين 1900 سكن الزمالة وحي 1000 سكن العمارات الجديدة لزعرورة .

جدول رقم 37: جدول توزيع المبحوثين حسب تقييم التجهيزات العمومية للنقل من حيث الموقع

تقييم النقل من حيث الموقع	التكرار	النسبة
جيد (قريب متاح)	3	%60
سيئ (بعيد غير متاح)	2	%40
المجموع	5	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين في حي 1900 سكن الزمالة صرح أغلب المبحوثين أن مرفق النقل موقعها جيد ومتاح ، وذلك لأنه قريب من سكناتهم ومتاح لهم، بينما صرح البقية أنه بعيد وغير متاح وذلك لأنه يقع في أخر الحي أي نهايته وهو بعيد عن سكنات الجهة الأخرى .

ومنه نستنتج أن التجهيزات العمومية للنقل جيدة وقريبة لبعض المبحوثين، وبعيدة وسيئة للبعض الآخر

جدول رقم 38: جدول توزيع المبحوثين يبين تقييم التجهيزات العمومية للنقل من حيث توفرها .

توفر التجهيزات العمومية للنقل	التكرار	النسبة
جيدة	2	%20
حسنة	8	%80
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها صرح أغلب مبحوثين حي 1900 سكن الزمالة أنها متوفرة بشكل حسن ويرجع ذلك إلى استغراق وقت في الانطلاق من نقطة توقفها ، ويضطر سكان الحي إلى الانتظار وقت من الزمن ويستغرق هذا الوقت من 30 د حتى 45 د ، وأيضا لا تتوفر في كل الأوقات وهذا ما يجعلهم يتأخرون عن العمل أو مواعيدهم ، بينما صرح البقية بأنها جيد ويرجع ذلك أنهم لا يحتجونها كثيرا وقلة استعمالهم لها .

ومنه نستنتج أن التجهيزات العمومية للنقل تتوفر بشكل حسن وهذا ما صرح به أغلب مبحوثين حي 1900 سكن الزمالة .

جدول رقم 39: جدول توزيع المبحوثين يبين إن كانت التجهيزات العمومية للنقل كانت حيز العمل منذ إقامة الحي

تقييم التجهيزات العمومية أن كانت كانت حيز العمل منذ إقامة الحي	التكرار	النسبة
نعم	10	%100
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين صرح كل مبحوثين حي 1900 سكن الزمالة أن التجهيزات العمومية للنقل كانت متوفرة بالحي ، إلا أنها توسعت في السنة الأخيرة أكثر حيث أصبح الحي يتوفر على ثلاث خطوط تمر على نقاط مختلفة من مدينة تيارت ، بيمن صرح مبحوثين حي 1000 سكن زعرورة الجديد أنه لا يحتوي على أية تجهيزات عمومية للنقل وهذا أمر مزعج للسكان لأنهم يعانون عناء التنقل إلى الأحياء المجاورة .

ومنه نستنتج أن الحي الجديد 1900 سكن الزمالة يتوفر على التجهيزات العمومية للنقل ، غير أن حي 1000 سكن زعرورة الجديد لا يحتوي على هذا المرفق العمومي .

جدول رقم 40: جدول توزيع المبحوثين يبين إن كان السكان يحبذون استشارتهم قبل إنجاز أي مرفق

هل يحبذ السكان استشارتهم قبل إنجاز أي مرفق	التكرار	النسبة
نعم	10	%100
المجموع	10	%100

من خلال المقابلات التي قمنا بها صرح لنا كل المبحوثين لكلى الحيين أنهم يحبذون استشارتهم قبل إنجاز أي مرفق عام ، ذلك لأنهم أدرى بما ينقصهم من مرافق وحسب الأولوية في الاحتياجات، فعند إنشاء المرفق وفق رأيهم يكون قد مس كل ضرورياتهم كما أنه سيكون مرضي لهم .

ومنه نستنتج أن من الأفضل يجب استشارة السكان قبل إنجاز أي مرفق عمومي .

-نتائج مقابلات سكان الاحياء الجديدة:

من خلال المقابلات التي أجريناها مع سكان الأحياء السكنية الجديدة، استنتجنا من خلال الجدول رقم 10 أن الأحياء السكنية تتوفر على مرافق تعليمية وهذا لأنها شرط من شروط قيام الأحياء السكنية وهذا تناولناه في الجانب النظري للدراسة وباعتبار المرافق التعليمية من المرافق الأولية في الإنشاء ولكنها لا تلبي كل حاجيات السكان لأنها مكتظة وأيضا موقعها بعيد بالنسبة لبعض المبحوثين حسب ما صرحوا به ويمكن أن يعود سبب البعد إلى أن المديريات المختصة في الإنشاء قامت بمراعاة مسافة الأمان تفاديا لبعض الحوادث حسب تصريح مسؤولي المديريات، أما بالنسبة للمرافق الصحية التي تتواجد بحي واحد من الحيين اللذان قمنا فيهما بالدراسة وهي حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك) بالجدول رقم "16" يظهر أنها تتوفر وتبين الجداول التي بعدها أنها مكتظة ولأتسع كل السكان كما أن موقعها بعيد عن السكان وهم غير راضين عن خدماتها .

أما الجدول رقم "22" يبين توفر المرافق الاقتصادية بصورة محتشمة وذلك بسبب أنها لا تلبي كل حاجيات السكان بل فقط جزء من هذه الحاجيات كما أن هذه المرافق موقعها قريب بالرغم من ندرتها وأنها كانت حيز الخدمة منذ إقامة الحي .

أما فيما يخص المرافق الدينية فهي الأخيرة أيضا تسجل نقصا كبيرا في عملية إنشائها فقد صرح سكان حي 1900 سكن بأن هناك مسجد طور الإنجاز وفتح جزء منه في رمضان من أجل صلاة التراويح وكذلك تعليم الأطفال القرآن، وهذ

ما يظهر سبب عدم رضا السكان عن المرافق الدينية وتبين هذا خلال جدول رقم "27" .

وكذلك صرح المبحوثين خلال جدول رقم "32" أن المرافق الرياضية والترفيهية هي كذلك لا تتوفر حسب متطلباتهم رغم تواجدها منذ إقامة الحي وهي غير مرضية لهم بسبب نقص هذه المرافق .

وفي الأخير يبين جدول رقم "37" التجهيزات العمومية للنقل باعتبارها من أساسيات قيام الأحياء السكنية الجديدة المتواجدة في الضواحي من أجل ربطها بالمركز، وخلال هذا تحصلنا على أن حي 1900 سكن الزمالة يتوفر على موقف نقل خاص وآخر عمومي إلا أنه لا يلبي كل حاجيات السكان في التنقل، وعبروا عن عدم الرضا عنه .

كما لاحظنا أن هناك غياب لمجموعة من المرافق الضرورية التي تتمثل في مراكز الأمن ومرافق إدارية أيضا يسجل كلا الحيين نقص في المرافق الترفيهية والرياضية .

كما صرح كل المبحوثين خلال الجدول رقم "42" أنهم يحبذون استشارتهم قبل إنجاز أي مرفق عام، ذلك لأنهم أدرى بما ينقصهم من مرافق .

2- عرض، قراءة وتحليل المعطيات الدراسة المحصل عليها من مقابلات المسؤولين.

المحور الأول:

2-1- من خلال تحليل المقابلات التي أجريت مع مسؤولي كل من مديرية السكن ، ومديرية البناء والتعمير ومديرية التجهيزات العمومية صرح لنا مسؤول مديرية السكن بأنه يتم اتخاذ القرار من أجل إنشاء مرفق عام من طرف الوزارة المسؤولة عن المرفق مثل المرافق التعليمية ، فالمسؤول الأول هي وزارة التربية ،و ذلك تناسبا مع النقص المسجل لديهم في المرافق وبعد ذلك ينتقل إلى مديريات التنفيذ ، بينما صرح مسؤولين مديرية التجهيزات العمومية أنها تخصص مديرية البناء والتعمير وكذلك مديرية السكن ومكتب الدراسات وليست من صلاحيتها ، بينما أرجعت مديرية البناء دور إنشاء المرافق إلى مديرية التجهيزات العمومية .

2-2- ومن ناحية أهم الدراسات التي تجريها مديرية البناء والتعمير قبل وأثناء لإنشاء المرفق فصرحت مديرية البناء والتعمير بأنه يرجع ذلك إلى المهندسين يقومون بوضع مخططات والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDOU من قبل المديرية وهذا المخطط يشمل عدة معايير التي تتلاءم مع المرافق العام وبناءه، وقال بأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الخصائص التي تميز كل مرفق وتوفير الظروف الملائمة ، وذلك لتلبية حاجيات المواطنين ، وقبل ذلك تقوم المديرية بدراسة نوعية الأرض وتحتاج في ذلك مساعدة عدة مديريات كل حسب تخصصها مثل المسابقة بين المرفق والأسلاك الكهربائية وأنابيب الغاز وهذا كله من أجل تفادي الحوادث أيضا التأكد من أوراق الأرض وما إذا كانت الأرض ملك خاص أو عام أو أرض فلاحية بعد ذلك يقرر إذ ما يتم إنشاء المرفق .

وصرحت هذه الأخيرة أن المتكفل الأول بإنشاء المرافق هي مديرية التجهيزات العمومية ، وتقوم بمراسلتنا وذلك من أجل تخصيص مساحة المرفق ونقوم نحن بالبحث عن المكان المناسب ونقوم بمراسلة كل المديريات المعنية مثل سونلغاز ، مديرية الفلاحة، مديرية الموارد المائية، وهنا تخرج لجنة ولائية من جميع المدراء يدرسون الموقع من كل الجهات والمعايير ، وبعد توافق جميع المديريات .

-إلا أن وبعد تصريح مسؤولين مديرية التجهيزات العمومية في ذات السياق بأن هذه الخطوات ليست من صلاحياتها بل من صلاحيات كل من مديرية السكن ومديرية البناء والتعمير .

2-3- وتطرقنا أيضا من خلال المقابلة التي أجريناها إلى مدى تأثير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDOU) ومخطط شغل الأراضي في مخططات إنشاء المرافق العمومية ، فلقد صرح كل من مسؤولي مديرية السكن بأنه تخصص الأراضي لكل مرفق داخل الحي السكني بدراسة ظروف إنشاءه ، وقبل الإنشاء يجب معرفة أرضية المشروع هل تحتاج إلى أساسات قوية كما يعتبر مخطط شغل الأراضي هو نقطة ارتكاز المرفق بسبب الموقع الذي يبنى عليه ، أما مسؤول مديرية البناء والتعمير وبمتابعة من مكتب الدراسات من أجل الوصول إلى جميع معايير المرفق وأنه يلبي حاجيات السكان من حيث المساحة والموقع والخدمات المقدمة .

2-4- صرحت كلى المؤسستين (مديرية السكن ، ومديرية التجهيزات العمومية) بأن يحتاج المرفق العام إلى ترخيص للبناء وتأتي من الوزارة التي اتخذت قرار البناء إلى الوالي أو إلى المديرية التي تسجل نقص المرفق .

2-5- ومن خلال سؤالنا عن المؤسسات الفاعلة والمتدخلة في إنجاز المرافق العمومية فكانت إجابة موحدة من كل مؤسسات المعنية بأنها: مديرية التجهيزات العمومية ، مديرية السكن ، مديرية البناء والتعمير ، LOPG ، مكتب الدراسات ،و المكتب العقاري ، والبلدية ...

المحور الثاني:

1- في إطار تحليل المقابلات وفي ذات السياق تطرقنا إلى العناصر المكونة التي تؤطر مخططات المرفق العام فصرح كل من مسؤولين مديرية التجهيزات العمومية ، مديرية البناء والتعمير ، ومديرية السكن بأنها هي كل من المدير (صاحب المشروع) ، ومكتب الدراسات (مسير المشروع) ، CTC ، مديرية المراقبة التقنية ، LTPE مخبر المقاولة ، مديرية البناء والتعمير ، مديرية السكن وعند الانتهاء من مشروع يتم تزويده بالشبكات الضرورية مثل: الغاز ، الكهرباء ، المياه الصالحة للشرب ، الألياف البصرية ، الصرف الصحي وذلك بالتنسيق مع كل مديرية المخصصة لهذه الشبكات .

2- صرح كلى مسؤولي مديرية السكن ومديرية التجهيزات العمومية بأن هناك مراقبة لإنجاز الرفق العام إما من طرف الإدارة المكلفة هي التي تشرف على المراقبة ولديها أعوان للقيام بالمراقبة وكذلك مكتب الدراسات ، وهم من يقومون بمتابعة المشروع ومدى جاهزيته .

3- أما من ناحية الاختبارات التي تقوم بها الإدارات من أجل التحقق من جاهزية المرفق، فتطرق كل من مسؤول مديرية البناء والتعمير ، ومديرية السكن بأنه وبعد الانتهاء من بناء مشروع المرفق يخضع لاختبار جاهزيته، الكهرباء والغاز والماء والمساكلة (عازل للماء) ، أما مسؤولي مديرية التجهيزات العمومية ، بأنه يتم اختبار الإسمنت المسلح وجودته وهذا تقوم به CTC أما المخبر فيقوم بإجراء اختبارات المعرفة إن كانت الأرض صالحة وما مدى العمق الذي يحتاجه المرفق .

- اختيار المصعد إذا كان متوفر بالتنسيق مع مديرية INACT ، وهي مختصة بمراقبة المصاعد .

4- تعتبر أهمية إختبار الموقع حسب مديرية السكن أمر ضروري في إنشاء هذا الأخير فمثلا المرافق التربوية يجب أن لا تكون بعيدة عن الأحياء ويصعب التنقل إليها ، أما الصحية فيجب أن لا تكون مكتظة وتكون بعيدة عن الضجيج والإزعاج الخارجي .

5- المؤسسات الممولة من أجل إنشاء المرافق حسب كل المؤسسات التي قمنا بالمقابلة معها هي كل من وزارة المالية ، ميزانية الولاية ، ميزانية البلدية ، ميزانية الوزارة والبرامج القطاعية ، أي برامج تابعة لكل مرفق .

6– صرح كلى مسؤولي المؤسستين بأن المبادئ القانونية التي تنظم المرافق العمومية تتوقف عند المصلحة المستخدمة فلكل مرفق مبادئ تنظيمية حسب الخدمة التي يقدمها.

7– العوامل المؤثرة في توزيع المرافق هي أنه يوجد معايير تحددها المصلحة المكلفة بالدراسة مثل مرفق تربوي يجب الأخذ بمعيار الخريطة البيداغوجية ، خاصة بمديرية التربية، حيث يقومون بدراسة الموقع والمنطقة جيدا وذلك من أجل التأكد بأنها بحاجة إلى المدرسة أم لا وذلك بعدد القيام بدراسة لعدد السكان وعدد التلاميذ ، ويراقبون ما إذا كانت المدارس السابق بناءها تعاني من الاكتظاظ أم لا ، هذا كله تصريح مديرية السكن ومديرية البناء والتعمير ، أما مديرية التجهيزات العمومية فقالت هذا ليس من صلاحيتنا بل من صلاحيات المؤسسات أو المديريات السابق ذكرها .

المحور الثالث:

1– صرح كل مبحوثين من مسؤولين المؤسسات الثلاثة فيما يخص أهم الصعوبات التي توجه المرفق العام أم لا وهي الأرضية ، فعند البدء بإنشاء المشروع يظهر أن الأرض فلاحية أو أرض ملك خاص أو أنها صعبة البناء ، وتتطلب مجهودات ورفع في الميزانية ، وهنا يتوجب القيام بإجراءات الخروج من هذه العراقيل أو التوقف عن البناء.

استنتاج لمقابلات المسؤولين:

من خلال مقابلات مع المسؤولين في مديرية السكن، ومديرية البناء والتعمير، وكذلك مديرية التجهيزات العمومية تبين لنا أن أولى القرارات التي من خلالها يتم التخطيط لإنشاء المرافق وتأتي من طرف الوزارة المسؤولة عن المرفق.

– وتوضح لنا أيضا أن أهم الدراسات التي تجريها مديرية البناء والتعمير قبل وأثناء ا إنشاء المرافق وهي دراسة مسافة الأمان وذلك لتجنب الحوادث أيضا القيام باختبار الإسمنة المسلح، تخصيص المساحة ودراسة كل ظروف المحيطة وذلك بمساعدة مديريات أخرى .كما ان المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، هما المخططان الأساسيان اللذان من خلالها يتم انشاء المرافق العمومية فهما نقطة انطلاق الإنشاء.

كما أن المرافق تنشأ خلال مجموعة من المؤسسات من بينها مديرية التجهيزات، مديرية السكن، مديرية البناء والتعمير، وكذلك المجلس البلدي والولائي.

حيث يتجلى دور مديرية البناء والتعمير ومجموعة من المديريات في عملية التخطيط والإنجاز.

وتوصلنا الى أن المؤسسات الفاعلة والمتدخلة في انجاز المرافق العمومية هي مديرية البناء والتعمير، مديرية السكن، مديرية التجهيزات العمومية، مديرية الملاحة، مديرية الموارد المائية، سونلغاز.....ومديريات أخرى.

وكذلك تحصلنا من خلال المقابلات الى:

– العناصر المكونة التي تؤطر مخططات المرفق الغام هي كل من يدير المشروع(صاحب المشروع، مكتب الدراسات (مسير المشروع)، مديرية المراقبة التقنية، مخبر LTPE ، مديرية البناء والتعمير، مديرية السكن، وعند الانتهاء من المشروع يتم تزويده بشبكات الضرورية مثل: الغاز، الكهرباء، مياه الصالحة للشرب، الألياف البصرية، الصرف الصحي وذلك بتنسيق مع كل مديرية المخصصة لهذه الشبكات.

–وتوصلنا أن الاختبارات التي تقوم بها الإدارة من أجل التحقق من جاهزية المرفق، اختبار جاهزية الكهرباء والغاز والماء، السماكة (العازل للماء)، وكذلك اختبار الإسمنة المسلح وجودته، واختبار معرفة ان كانت الأرض صالحة للبناء ومدى العمق الذي يحتاجه المرفق .

وتوصلنا الى أهم المؤسسات المولة من أجل الإنشاء انطلاقا من وزارة المالية، الوزارة المسؤولة عن كل مرفق، برامج القطاع، ميزانية الولاية، ميزانية البلدية.

-ومن بين الصعوبات التي صرح بها المسؤولون هي الأرضية فعند البدء بإنشاء المشروع يظهر أن الأرض فلاحية أو أرض ملك خاص أو أنها صعبة البناء، تتطلب مجهودات كبيرة، وأيضا عدم كفاية الميزانية من أجل إكمال المشروع.

3-مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة والنظريات السيوسيولوجية المفسرة .

جاءت الدراسة الحالية للكشف عن المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة بولاية تيارت، ولمعرفة المرافق العمومية إن كانت تتوفر بشكل يتوافق مع متطلبات الأحياء السكنية الجديدة من خلالها أثيرت عدة تساؤلات أوصلتنا للنتائج التالية:

استنادا على الدراسة السابقة الأولى (حجام عبد الرؤوف.قادري دحمان، 2017) والتي محتواها يتشابه مع محتوى دراستنا فكلتاهما درستا واقع الفضاءات العمومية وإن كانت مهيئة بصورة تتناسب مع احتياجات سكان الحي، وكذلك درسنا النقائص المسجلة في هذه المرافق، كما تناولنا في الجاني النظري أهم المعايير التي يجب أن تتوفر في المرافق العمومية وكذلك معايير بناء الأحياء السكنية.

أما الدراسة الثانية "مطاطلة محمد" التي مضمونها يتحدث عن دور الفضاءات أو المرافق العمومية في المجال الحضري أو الأحياء السكنية الجديدة فكانت متوافقة مع دراستنا في تبيان دور المرفق وأهميتها وكذلك ما الخدمات التي يتوجب أن توفرها المرافق ولسكان الأحياء في تلبية حاجياتهم.

مناقشة النتائج فيما يخص التساؤل الأول: ما واقع المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة بمدينة تيارت ؟

توصلت الدراسة إلى أن "واقع المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة بمدينة تيارت" حسب المقابلات مع السكان وكذلك ما بينه الجداول سابقا أن الأحياء السكنية الجديدة قد أنشأت في ضواحي المدينة، وهذا حسب تصريح المبحوثين، وقد تم إنشاءها في الضاحية من أجل تقليل الازدحام في مناطق الخدمات إلا أن من عيوبها قبة الخدمات في المدن التوابع وهذا ما توصل إليه "أودلوف رادنج Adolf Rading" في نظريته المدن التوابع، حيث يفسر هذا واقع أن الأحياء السكنية رغم أنها جاءت كحل لمشكلة الازدحام إلا أنها خلقت مشاكل أخرى بعدم توفير الخدمات في مدن الضواحي وإن وجدت إلا أنها تسجل نقص، وهذا ما صرح به مبحوثين الحيين السكنيين حيث قالوا بما يخص المرافق التعليمية أنها متوفرة ولكن تسجل نقص كما أنها لا ترضيهم بسبب الاكتظاظ وأيضا بسبب بعد موقعها عن السكنات بسبب الصعوبة في التنقل .

أما بالنسبة للمرافق الاقتصادية فقد صرحوا بأنها تتوفر بسجل ضعيف والتي تتمثل في محلات تجارية، وصيدليات وتتمثل المحلات التجارية في محلات للمواد الغذائية ومحلات توفر بعض من المواد الأولية التي يحتاجها السكان في الحي باعتبار المرافق العمومية من مهامها الأساسية تلبية حاجيات السكان وذلك استنادا إلى نظرية "إبراهيم ماسلو" التي تفسر بأن للناس حاجات ذاتية تكون بتدرج هرمي، فهذه الاحتياجات تؤثر على سلوكات البشر فكلما تشبع حاجات الإنسان تمون بالإيجاب على

سلوكياته كما أن هذه المرافق الاقتصادية لا ترضي سكان الحي لأنها لا تلبي كل حاجياتهم الأساسية رغم أنها تتوفر منذ إقامة الحي . وحسب هرم ماسلو تتكون الحاجات الأساسية من الحاجات الفيسيولوجية، وحاجات الأمن، حاجات اجتماعية وحاجات تقدير الذات.

فالحاجات الفيسيولوجية تتوفر في المواد الغذائية، النوم، والملبس ....

وتوفر المرافق الاقتصادية أما عن حاجات الأمن يوفره المسكن وكذلك المرافق الأمنية المسؤولة عن أمن هذا المسكن والحي بأكمله، إلا أن الأحياء السكنية الجديدة 1900 سكن الزمالة (الأتراك) وحي 1000 سكن عمارات زعرورة الجديدة لا توفر مراكز أمنية جديدة، وهذا حسب ما لاحظناه وأكدت عليه تصريحات المبحوثين.

– أما فيما يخص المرافق التالية: المرافق الدينية، والرياضية الترفيهية، فهي من الحاجات الاجتماعية وحاجات تحقيق وتقدير الذات باعتبارها مكان يجمع بين أفراد الحي من خلال هذا التجمع تكون هناك علاقات اجتماعية من خلالها تتم تلبية حاجات نفسية، واجتماعية حسب الاتجاه الاجتماعي "أليرهانكس"، الا أن هذه المرافق غير مجسدة على أرض الواقع، ولا تقوم بسد هذه الحاجات.

–أما الاتجاه النفسي يتمثل في مفاهيم الرضا، الصحة النفسية، وهذا يكمن في إشباع الحاجات النفسية للفرد، حيث تلبى هذه الحاجات من خلال تقوية العلاقات الاجتماعية داخل الحي.

وبطبيعة الحال إن تشبع هذه الحاجات يترتب عنها سلوكيات من الأفراد داخل المدينة، وهذا ما يفسره "روبرت بارك" في نظرية الأيكولوجية فهذه النظرية تفسر مدى تأثير الظروف المكانية ووسائل التحضر في نمو المدينة وكذلك تعتبر معيار في التحكم في سلوكيات الأفراد .

أما بنا يخص تجهيزات النقل التي تعتبر من شروط قيام الاحياء السكنية حسب ما استندنا إليه في الجانب النظري لدراستنا، ومن بين هذه الشروط توفير مواقف سيارات ونقل عمومي أو خاص، وذلك من أجل تسهيل عملية الانتقال من الأحياء التي هي منشأة في الضواحي والتي كان سبب إنشائها حسب ما تم تناوله في نظرية المدينة الشريطية وهي أن هذه الأحياء أنشأت لتفادي المركزية الخانقة في الخدمات المركزية والوسط كذلك من أجل توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية اتصالها بشبكة المرور ، إلا أنها خلقت مشكلات تتمثل في عدم تحقيق الارتباط بين الضواحي والمركز بسبب تسجيل نقص في تجهيزات النقل، وأيضا تسجل هذ ه الأحياء نقص كبير في الخدمات الرئيسية التي يحتاجها السكان .

ومن خلال ما تناولناه والمقابلات مع المبحوثين صرحوا بأنهم يحبذون أن يتم استشارتهم قبل إنشاء المرافق العمومية وذلك باعتبارهم المستفيد والمستخدم الأول ، لأنهم يعرفون ماهي الحاجات التي يجب أن تلبى في الدرجة الأولى .

ومن أجل ضمان نجاح التجمعات السكنية الجديدة يجي أن تتوفر المعايير التالية من خلالها سنتحقق إن كانت الأحياء السكنية الجديدة بمدينة تيارت ناجحة أم لا، وقد تناولنا هذه المعايير في الإطار النظري للدراسة:

وكمعيار أساسي بعد المعيار السكني (أي توفير السكنات وفق المخطط) والمعيار الاقتصادي (تتمثل في فرص العمل والأجور) نجد معيار الخدمات والمرافق من خلاله نلاحظ مدى توفر الخدمات بالمدينة الجديدة، وكيف تلبي احتياجات السكان، وعليه نلاحظ أن الأحياء السكنية في مدينة تيارت تسجل نقص في المرافق العمومية والخدمات وهذا ما توصلنا إليه خلال المقابلات وكذلك ما تبينه الجداول المدونة سابقا، ومن أجل توفير أحياء سكنية ناجعة يجب أن تتوفر الشروط التالية:

كأول شرط يجب أن تتوفر خدمات تعليمية كافية حسب عدد السكان (مدرسة ابتدائية، روضة، أو دور حضانة على الأقل)، والتي تسمى بمرافق تعليمية حيث لاحظنا في الأحياء أنها متوفرة لكن ليست كافية حسب عدد السكان، أما الشرط الثاني وهو توفير خدمات صحية حسب كثافة السكان (مركز صحي على الأقل)، حيث لاحظنا خلال الدراسة الميدانية توفر مرفق صحي في حي واحد من الحيين المدروسان، لكنه لا يتوفر حسب كثافة السكان لأنه يسجل اكتظاظ، كما أن موقعه لا يتناسب مع أغلب السكنات.

أما الشرط الثالث هو توفير خدمات ترفيهية متنوعة تناسب كل الأعمار (ألعاب أطفال، ملعب للشباب، حديقة عامة، مركز ترفيهي نسائي، مقهى عام، مقهى أنترنت، مكتبة عامة)، لكن الخدمات المجسدة في الواقع هي مساحات خضراء وفضاء لعب للأطفال هذا ما تم توفيره من أجل الترفيه في الحيين أيضا يجب إنشاء سوق تجاري يكفي لتوفير الحاجيات الأساسية للسكان، لكن واقع تجسيدها غير موجود فخلال الملاحظات والدراسة الميدانية فإن الأحياء تتوفر على بعض المحلات وكذلك بعض الصيدليات، كما أنها لا تسد حاجيات السكان، أما بالنسبة للمرافق الدينية التي هي أيضا من شروط قيام الحي فيجب أن يتوفر مسجد ليوفر حاجيات السكان إلا أنه لا يتوفر في حي 1000 سكن أما حي 1900 سكن فهو متوفر لكنه طور الإنجاز، فلا يلبي جميع الحاجيات، ولا يقوم بدوره في الحي وأيضا يجب أن تتوفر محطة وقود لسد حاجة السكان من غاز وبنزين إلا أنها غائبة في حي 1000 سكن وتتوفر في حي 1900 سكن إلا أنها متواجدة قبل إنشاء الحي، وكذلك تعتبر خدمات البلدية لجمع النفايات بعد تحديد مراكز معينة لجمع النفايات من أساسيات قيام الحي والتي لاحظنا تواجدها لا كنها لا تسد كل الحاجات وكشرط مهم وأساسي لقيام الحي، توفر خدمات أمنية ودفاع مدني لضمان سلامة وراحة السكان إلا أنها غائبة في كلا الحيين 1900 سكن و1000 سكن، وما يميز حي 1900 سكن هي توفر المركز الأمني لكنه ليس حبز الخدمة.

وبالإضافة إلى توزيع مناطق خضراء وساحات ضمن الوحدات السكنية والتي تعد متنفس للأطفال، أيضا توفير مواقف سيارات كافية، وتوفير ممرات للمشاة تربط بين أجزاء الأحياء لغرض التنقل من خلالها نحو الخدمات ، والجزء الأكثر أهمية والذي لا يجب أن يكون فيه نقص توفير خدمات البنية التحتية من ماء وكهرباء، وصرف صحي ضمن الممرات الرئيسية وكمقارنة للشروط التالية مع ما يتوفر في الحيين السكنيين 1900 سكن وحي 1000 سكن نلاحظ توفر بعض من الساحات الخضراء وكذلك

توفر مواقف السيارات والتي تتواجد ضمن الوحدات السكنية وتوفر ممرات للمشاة أما بالنسبة لخدمات البنية التحتية فهي تتوفر في كلا الحيين كما أنها لا تسجل نقص وهذا حسب تصريحات سكان الحي.

إلا أنه من المؤسف أن مدينتنا تفتقد إلى المبادئ الأساسية في التخطيط، حيث لم يطبق نظام الأحياء السكنية، ويتم تخطيط مجمعات من الأبنية اليتيمة التي لا تتوفر فيها الخدمات المطلوبة، ولا تحقق الأمان الكافي لسكانها.

مناقشة النتائج فيما يخص التساؤل الثاني: ماهي المخططات التي توفر وتبنى على أساسها التجهيزات العمومية في السكنات الجديدة بمدينة تيارت ؟

وقد مكنتنا المقابلات مع المسؤولين من التوصل إلى أن المخططات التي تبنى على أساسها التجهيزات العمومية في السكنات الجديدة من مدينة تيارت، هي المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير (PDOU) ومخطط شغل الأراضي (POS)، كما صرح المسؤولين أن قرار إنشاء المرافق العمومية يأتي من قبل الوزارة المسؤولة عن المرفق مثال: قرار إنشاء مرافق تعليمية يعود إلى وزارة التربية وذلك بعد الاخذ بالخريطة البيداغوجية، غير أن المعايير التي تناولناها في الجانب النظري تظهر أن المرافق العمومية شرط من شروط قيام الحي ويجب أن تأخذ كل الجوانب بعين الاعتبار، ويجب أن تتوفر كل المرافق التي يحتاجها السكان في الحي السكني الجديد، وكل هذا يتم إدخاله في المخططات والمعايير التخطيطية في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي، من خلالهما يتم تحديد سمات مكانية وموضوعية آمنة، بعد المنطقة من استعمالات الأرض، التنوع في تصميم المباني السكنية، الخدمات اللازمة كما ونوعا، توازن المساحة السكنية مع مساحات الاستعمالات الأخرى وهذا استنادا على المعايير التخطيطية للأحياء السكنية الجديدة، كما تعد البلدية والولاية من المؤسسات الفاعلة في الإنشاء إضافة إلى مديرية البناء والتعمير وكذلك مديرية السكن، ومديرية التجهيزات العمومية، كما تشارك عدة مديريات أخرى ودورها القيام بدراسات مختلفة قبل الإنشاء وذلك من أجل توفير المكان وكذا الظروف الملائمة والإحاطة بكل من مسافة الأمان والارتفاق ودراسة نوع الأرض إن كانت صالحة للبناء وذلك من أجل تفادي الحوادث، وعليه فإن المديريات المتدخلة في إنشاء المرافق واختيار التجهيزات وكيفية توزيعها على المجال هي التجهيزات العمومية، وعدة مديريات أخرى هذا ما صرح به المسؤولين واستنادا على ما تناولناه في عنصر الفاعلون والمتدخلون في إنجاز التجهيزات.

مناقشة التساؤل الثالث: ماهي العناصر المكونة التي تأطر هاته المخططات في إنشاء المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة تيارت؟

توصلت الدراسة الى أن العناصر المكونة التي تأطر هذه المخططات في إنشاء المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة تيارت، وهذا حسب تصريح كل من مسؤولين المديريات الثلاثة (مديرية السكن، البناء والتعمير، التجهيزات العمومية) والتي هي صاحب المشروع أي المديرية المتكلفة ببناء المشروع والمرفق، مكتب الدراسات (وهي المسير للمشروع)، مديرية

المراقبة التقنية، مخبر، المقاولة، مديرية البناء والتعمير، مديرية السكن، وأيضا يوجد الشبكات الضرورية مثل: الغاز، الكهرباء، المياه الصالحة للشرب، الألياف البصرية، الصرف الصحي، وكذلك يعتبرون المراقبة من المكونات الأساسية، فمراقبة إنشاء المرفق وفق معايير تتناسب مع احتياجات السكان هي من المكونات الأساسية وكذلك الإسراع من وتيرة العمل وكذلك جودة المرفق، كلها مهام تدخل في إطار مكتب الدراسات. كما يمكن أن يكون استشارة سكان الحي عن المرافق التي يتوجب توفيرها هي أيضا من المكونات الاساسية للمخططات باعتبار السكان هم المستفيدون والمستخدمون لهذه المرافق ولأيضا مدركون لاحتياجاتهم، إلا أن المسؤولين والمديريات لا يشركون الطرف المعني وهذا بتصريح من السكان ومن المسؤولين، غير أن السكان يحبذون إشراكهم.

أما بما يخص الاختبارات التي تقوم بها الإدارات فتتمثل في اختبار الجاهزية، اختبار الكهرباء والغاز، اختبار الماء والسماكة، وأيضا تتم اختبارات للمواد التي يبنى بها المرفق الإسمنت المسلح، وأرضية الموقع عند مديرية المراقبة التقنية وأيضا اختبار المصاعد وذلك بتنسيق مع مديرية INACT. وكل هذا ظهر في المعايير التخطيطية للأحياء السكنية الجديدة وذلك من أجل تلبية حاجيات السكان وحفظ سلامتهم.

كما تعتبر المؤسسات الممولة من أهم العناصر المكونة للمخططات، فالمتعارف عليه بأن مديرية التجهيزات العمومية تقوم بإنجاز برامج بطلب من القطاعات التي تقوم بالعمل على تقدير مالي لقيمة التجهيزات، وتقوم بوضع تقرير للأمين العام للولاية، ويتم تحديد المبالغ المالية حسب كل قطاع، بعد ذلك يقوم الوزير المعني بإرسال قرار التمويل متماشيا مع ما تحدده اللجنة المركزية لكل ولاية، بعد ذلك يأتي دور المجالس الشعبية، البلدية، والمحاسب البلدي عن طريق مداولات تقبل نهائيا المشاريع مع المبالغ المالية في إطار المخطط البلدي، غير أن تصريح المسؤولين فيما يخص التمويل كان كالآتي: الممولون هم كل من وزارة المالية، ميزانية الولاية، ميزانية البلدية، باعتبارها أول خطوت هي توفير ميزانية مخصصة للمرفق المقرر إنشاءه.

كما توصلت دراستنا الى أهم الصعوبات التي تواجه المرفق العام خلال إنشاء أو قبل الإنشاء وتتمثل في أن الأرض تكون ملك خاص أو الأرضية الفلاحية بحيث يمنع البناء في أرضية فلاحية أو يمكن تكوم أرضية يصعب فيها عملية البناء مما يتطلب مجهودات ورفع في الميزانية، ويمكن أن يتسبب نقص الميزانية في توقف المشروع.

استنتاج عام:

من خلال ما توصلنا إليه في دراستنا في الجانب النظري "المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة"، والذي تناول عدة تعاريف ومفاهيم للمرفق العمومي وعناصره لما تناولنا أيضا تعريفا للأحياء السكنية وأنواعها وأيضا شروط انتشار الأحياء السكنية الجديدة وخلال قيامنا بدراستنا الميدانية والملاحظات الميدانية، وكذلك بإجراء المقابلات مع سكان الأحياء السكنية الجديدة ومقابلات مع المسؤولين في المديريات المتخصصة في إنشاء المرافق العمومية استطعنا خلال التوصل إلى النتائج التالية:

– المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة بمدينة تيارت تسجل نقص بالرغم من توفر بعضها لكنها لا ترضي سكان الحي بحيث صرحوا من استيائهم حول موقع المرافق فهي قريبة للبعض وبعيدة عن البعض الآخر وهذا ما صرح بها المبحوثين، إلا أن المسؤولين صرحوا بأن المرفق لا ينشأ إلا بعد القيام بدراسات تشمل مسافة السكنات ومراعاة مسافة الأمان بهذا المرفق لتفادي الحوادث، كما أن المرافق المتوفرة تشهد اكتظاظ وذلك بالرجوع إلى جداول وتصريحات المبحوثين وكذلك خلال شبكة الملاحظة التي بها لاحظنا غياب بعض المرافق الضرورية وأخرى في طور الإنجاز وأخرى منجزة وليست حيز الخدمة رغم أهمية وظيفتها والتي تعتبر من المرافق العمومية الضرورية والأولية عند إنشاء الحي.

– رغم تصريح المسؤولين بأن المرافق الضرورية متوفرة والتي تتمثل في مرافق تعليمية وصحية وأمنية إلا أن الواقع والدراسة الميدانية تظهر بأن المرافق التعليمية تشهد اكتظاظا أما المرفق الصحي فهو بعيد عن موقع السكنات أما فيما يخص المرافق الأمنية فهي غائبة تماما في الأحياء .

– أهم المخططات التي من خلالها تبنى وتتوفر المرافق العمومية وتتمثل في مخطط شغل الأراضي والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والتي توضع من طرف المهندسين في مديرية البناء والتعمير ومديرية السكن، بالإضافة إلى مديرية التجهيزات العمومية، وقبل وضع هذه المخططات يتم إجراء مجموعة من الدراسات تتمثل في الظروف المحيطة وكذلك معايير توفير المرفق وأيضا وضعية الأرض التي ينشأ فيها المرفق وكل هذا يتم بالاعتماد على عدة مديريات فكل مديرية لديها معايير تساهم في المساعدة من أجل توقع جيد للمرفق وتفاديا للحوادث وتلبية لحاجيات السكان، ورغم العمل الذي تقوم به المديريات من اجل توفير المرافق، إلا أن هناك تضارب بينهم في إلقاء المسؤولية على بعضهم البعض.

إلا أنه العناصر المكونة التي تؤطر هذه المخططات في إنشاء المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة تيارت هي المؤسسات التي تكون المرفق انطلاقا من صاحب المشروع (وهي المسير للمشروع)، مديرية المراقبة التقنية، مخبر LTPE، المقاولة، مديرية البناء والتعمير، مديرية السكن، غير أن المسؤولين لم يشركوا العنصر المدني أو سكان الأحياء باعتبارهم العنصر الأساسي المكون لمخططات إنشاء المرافق العامة لأنهم المستفيد والمستخدم الأول له، وأيضا يوجد الشبكات الضرورية مثل، الغاز،

الكهرباء، المياه الصالحة للشرب، الطرق، الصرف الصحي، الألياف البصرية بالنسبة لبعض التجهيزات كما أن مراقبة إنجاز المرافق، والاختبارات التي تجرى على المواد التي تبنى بها المرافق العمومية تعتبر أيضا من العناصر المكونة للمخططات .

– وفي الأخير توصلنا إلى أهم الصعوبات التي توجه المرفق العام خلال إنشاءه أو قبل الإنشاء وتتمثل في كون الأرض ملك خاص أو الأرضية خاصة للفلاحة وكذلك من بين الصعوبات ظهور أرضية سيئة يصعب فيها عملية البناء مما يتطلب مجهودات ورفع في الميزانية، ويمكن أن يتسبب في نقص ميزانية بناء المشروع، وعدم فهم الأدوار، عدم الإلتزام بالقواعد القانونية التي تؤطر إنشاء المرافق العمومية .

خاتمـــــــة

خاتمة:

تعد المرافق العمومية من أهم العوامل المؤثرة على المدينة، أذ يعكس توفرها الواقع المعيشي للسكان، حيث أنها تتأثر تأثرا شديدا بالتوسع الذي يعد ناتجا عن ظاهرة التمدن وزيادة الحجم السكاني و..... هذه الأخيرة من مواكبة للاحتياجات السكانية من مختلف المرافق العمومية الضرورية. فنظرا للاكتظاظ الذي تشهده ولاية تيارت في مركز المدينة وداخل الأحياء السكنية تم إنشاء أحياء سكنية جديدة من تخفيف الضغط على المراكز وكذلك للتقليص من أزمة السكن مما جعل الأحياء الجديدة بحاجة للإنجاز عدد كاف من التجهيزات والمرافق العمومية لمسايرة وتحقيق توازن بين المرافق وعدد السكان في الأحياء الجديدة.

حيث لعبت الأحياء السكنية الجديدة دور كبير في إظهار ما إن كانت المرافق ملائمة للسكان وملبية لجميع حاجياتهم فقد ظهر أنها تتوفر على مجموعة من المرافق التي تعتبر أولوية وضرورية في حيلة السكان مثل المرافق التعليمية وتتمثل في (مدارس ابتدائية، ومتوسطات، وثانويات)، ومرافق اقتصادية من خلال محلات تجارية وصيدليات متواجدة في الحي، وكذلك مرافق رياضية ترفيهية، غاز، وماء ومرافق صحية وأيضا مختلف التجهيزات الخاصة بالحي المتمثلة في طرقات أعمدة الإنارة، كهرباء، غاز، وماء إضافة إلى خطوط نقل لمختلف الأحياء الأخرى وأيضا إلى مركز المدينة من جل تسهيل عملية تنقل السكان وكذا ربط أحياء الضواحي بمركز المدينة . ولمعرفة دور المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة قمنا بدراسة ميدانية خرجنا بنتيجة أن الأحياء السكنية الجديدة تسجل نقص في المرافق رغم تواجد بغضها لأن المرافق تلعب دورا كبيرا في الأحياء السكنية والتي يجب أن تأخذ هذه النقائص بعين الاعتبار عند إنجاز الأحياء لتفادي خلق مشكلات وأزمات جديدة باعتبار أن الأحياء أنشأت كحل لمشكلة وأزمة الاكتظاظ المراكز كحل لمشكلة أزمة السكن . وكحلول مقترحة من أجل تدارك النقص المسجل في المرافق اقترحنا ما يلي:

- إجراء إحصائيات شاملة لسكان الحي وعددهم وإنشاء المرافق وفق عدد السكان وذلك من أجل تفادي الاكتظاظ في المرافق.

- مراعاة مسافة المرافق إن كانت تتناسب مع موقع السكنات كلها.

- إنشاء المرافق الصحية قريبة ومتاحة للسكان باعتبار الصحة من ضروريات العيش.

-إنشاء مراكز للأمن والتي لاحظنا غيابها في الأحياء الجديدة لأن الأمن من الحاجيات الضرورية للأفراد.

- إنشاء مرافق إدارية في الأحياء السكنية التي هي غائبة ما يتوجب على السكان التنقل إلى أحياء أخرى أو مركز المدينة من أجل تلبية حاجياتهم.

-ضرورة إنجاز تجهيزات ترفيهية من أجل التفاعل الاجتماعي بين سكان الحي ومن أجل الخدمة العمومية.

- إنشاء مركز تجاري في الأحياء السكنية من أجل تلبية مختلف الحاجات دون التنقل إلى أحياء أخرى.

-تخصيص خطوط نقل أكثر وكذلك توفير نقاط توقف من أجل تسهيل عملية تنقل سكان الحي.

- تخصيص أرضية كافية من أجل الأحياء، والمرافق العمومية خاصة بها وذلك بعد القيام بالدراسات والإحصائيات لتفادي الوقوع في الصعوبات وكذلك من أجل توفير المرافق التي تخدم السكان وهي الضرورية في تلبية حاجياتهم.

- الاهتمام أكثر بالمخططات ودراسة كل المعايير والظروف المحيطة بالمرفق قبل إنشاءه.

المراجـــع

المراجـع

أولا: الكتب

1. الحسن إحسان محمد. (2009). مناهج البحث العلمي. الأردن، عمان: الطبعة الثانية. دار وائل للنشر والتوزيع.
2. بوذراع أحمد. (1997). التطور الحضري والمناطق الحضارية المتخلفة للمدن. الجزائر: منشورات جامعة باتنة.
3. السناد جلال غربول. (2015). البحث العلمي وكتاباته. عمان. الأردن: الطبعة الأولى. دار الإعصار العلمي للنشر.
4. رحال بن أعمر، رحال مولاي إدريس. (1995). المرفق العام في الجزائر. الجزائر: المطبوعات الجامعية.
5. زواتي رشيد. (2008). تدريالبت على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. الجزائر: الطبعة الثالثة. ديوان المطبوعات الجامعية الجهوية قسنطينة.
6. بوجمعة رضوان. (2000). قانون المرافق العامة. المغرب: مطبعة النجاح.
7. شريعي أحمد. (1995). دراسات في جغرافيا العمران. الطبعة الأولى.
8. ظريفي نادية. (2010). تسيير المرفق العام والتحولات الجديدة. الجزائر: دار بلقيس.
9. غنيم عثمان محمد. (2011). معايير التخطيط. الأردن: الطبعة الأولى. دار صفاء للنشر.
10. الدبس عصام علي. (2014). القانون الإداري. عمان. الأردن. الطبعة الأولى. دار الثقافة.
11. عيشي علاء الدين. (2010). مدخل القانون الإداري. الجزء الثاني. الجزائر. دار الهدى.
12. عوابدي عمار. (2005). القانون الإداري. الجزء الثاني. الجزائر: الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية.
13. غسان مدحت الخيري. (2013). مدخل القانون الإداري. الطبعة الأولى، عمان: دار الراية.
14. الحلو ماجد راغب. (2004). القانون الإداري. الإسكندرية. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
15. غلاب محمد السيد. (1963). البيئة والمجتمع. القاهرة. مصر: الطبعة الثالثة. مكتبة الأنجلو مصرية.
16. رفعت محمد عبد الوهاب. (2005). مبادئ وأحكام القانون الإداري. لبنان: منشورات الحلبي القانونية.
17. صاصيلا عرب محمد. (2006). محاضرات في المؤسسات الإجارية. الجزائر: الطبعة الرابعة. ديوان المطبوعات الجامعية.
18. رفعت محمد عبد الوهاب (2009). النظرية العامة للقانون الإداري. مصر: الدار الجامعة الجديدة.
19. فؤاد محمد عبد الباسط. (2000). القانون الإداري. الإسكندرية. مصر. كلية الحقوق الجامعية.
20. الجوهري محمد محمود. (2009). أسس البحث الاجتماعي. عمان: الطبعة الأولى. دار المسيرة.

21. نوفل محمد بكر، فريال محمد أبو عواد. (2010). التفكير والبحث العلمي. عمان: الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر.

22. الطهراوي هاني علي. (2014). القانون الإداري. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

23. التل وائل عبد الرحمن، القحل عيسى محمد. (2007). البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. الأردن: عمان. الطبعة الثانية. دار حامد للنشر.

24. عبد الفتاح محمد وهيبة. (1980). في جغرافيا العمران. بيروت. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

25. سامر أحمد علي. (2002-2003). التخطيط المكاني للخدمات الصحية في القدس الشرقية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين: رسالة ماجستير، أطلع عليه على الموقع: https://ketabpedia.com 23/03/2022-22:15

26. بالخلخ عبد الله. (2016-2017). إشكالات الفضاءات العمومية في المدن الجزائرية بين طموحات المستعمل والواقع المعاش، جامعة محمد بوضياف. مذكرة لنيل شهادة الماستر، أطلع عليه على الموقع: https://dspace-univ-msila.dz 22/01/2022 -15:35

27. رحماني سعيدة. (2008). وضعية الخدمات الصحية في الأحياء السكنية. جامعة منتوري. قسنطينة: مذكرة لنيل رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري. أطلع عليه على الموقع:

28. براكنة فؤاد. مقدم رضا. (2010-2011). تخطيط وتسيير الفضاءات العمومية وتأثيرها على النسيج العمراني. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة. أطلع عليه على الموقع: https://bib.univ-oeb 24/03/2022-20:45

29. برة نادية وآخرون. (2000-2001). تأهيل الفضاءات العمومية الوظيفية الموارد المالية. جامعة محمد بوضياف. مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة. أطلع عليه على الموقع:https://bib.univ-oeb.dz 02/04/2022-22:46

30. بلخير إسماعيل. (2008-2009). مساحات اللعب داخل المجالات الخارجية التابعة للأحياء السكنية ومدى توافقها مع احتياجات فئة الأطفال. جامعة محمد بوضياف. المسيلة: مذكرة لنيل رسالة ماجستير. أطلع عليه على الموقع: https://bib.univ-oeb.dz 28/03/2022 -18:55

31. بن علي صليحة. بن سحمدي أميرة. (2018-2019). التحولات العمرانية وأثرها في تشكيل النسيج العمراني في المدن الصحراوية الجزائرية. مذكرة لنيل شهادة ماستر. أطلع عليه على الموقع: https://fac.umc.edu.dz .19/12/2021-22:00

32. بوطيب عماد الدين. (2014-2015). النظام القانوني للمرافق العمومية. جامعة بسكرة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. بسكرة: مذكرة لنيل شهادة ماستر. أطلع عليه على الموقع: https://archives.univ-biska.dz .12/01/2022-12:35

33. حفيظي ليليا. (2008-2009). المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري. جامعة منتوري. قسنطينة. رسالة ماجستير. أطلع عليه على الموقع:http://www.abhatoo.net.na 25/02/2022-19:55

34. خنوس عبد الصمد وآخرون. (2006-2007). تخطيط الفضاءات العمومية وتأثيرها على النسيج العمراني. مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة. أطلع عليه على الموقع:http://dspace.univ.msila.dz 26/11/2021-17:30

35. دحدوح صلاح الدين، هلال عبد الحكيم. (2016-2017). جودة الحياة الحضارية في الأحياء السكنية. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: مذكرة لنيل شهادة ماستر. أطلع عليه على الموقع: http://ia60147.us.archive.org .25/03/2022-12:48

36. ربيع أمينة. (2015-2016). النظام القانوني للمرافق العامة في الجزائر. جامعة آكلي محمد. البويرة: مذكرة لنيل شهادة ماستر. أطلع عليه على الموقع:http://archives.univ-biskra.dz 13/11/2021-11:15

37. روابحي سناء. (2019-2020). الخصائص اجتماعية والعمرانية للمناطق الحضارية. جامعة الحاج لخضر. باتنة: أطروحة دكتوراه. أطلع عليه على الموقع:http://theses.univ-biskra.dz 16/11/2021-18:26

38. زيتوني هاشام. عيساوي سفيان. (2013-2014). دراسة الفضاءات العمومية الحضارية في إطار التنمية المستدامة. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة. أطلع عليه على الموقع: http://bib.univ.oed.dz . 24/03/2022-22:49

39. شيخي مريم. (2013-2014). طبيعة العمل وعلاقته بجودة الحياة. رسالة ماجستير. أطلع عليه على الموقع: http://dspace.univ-tlemcen.dz 26/01/2022-18:55

40. عثمان أمينة. هداد ليندة. (2018-2019). تسيير ملف السكن واقع وتحديات من 2000 إلى غاية 2018. جامعة ان خلدون. تيارت: مذكرة لنيل شهادة ماستر. أطلع عليه على الموقع: http://theses-univ-oran1.dz .14/12/2021-13:28

41. سامر علي أحمد. (2002-2003). التخطيط المكاني للخدمات الصحية في القدس الشرقية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين: مذكرة لنيل رسالة ماجستير. أطلع عليه على الموقع: https://schilar.najah.edu 09/11/2021-21:05

42. كافي أسماء. (2019-2020). الفضاءات العمومية داخل الأحياء السكنية الجماعية بين الواقع والتصميم. جامعة محمد خيضر. بسكرة: مذكرة لنيل شهادة الماستر. أطلع عليه على الموقع: https://archives-univ-biskra.dz .25/02/2022-22:13

43. لبيض صالح. (2017-2018). دور التجهزات العمومية في الدناميكة الحضارية. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: مذكرة لنيل شهادة ماستر. أطلع عليه على الموقع:http://bib.univ-oed.dz 16/12/2021-23:56

44. مستور مارية. (2009-2010). التجهيزات العمومية وتنظيم المجال بالمدينة. جامعة منتوري. قسنطينة: مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة. أطلع عليه على الموقع:http://bib.univ-oed.dz 21/03/2022-10:03

45. مطاطلة محمد. (2015-2016). الفضاءات العمومية في تنظيم المجال الحضاري. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: مذكرة لنيل شهادة الماستر. أطلع عليه على الموقع:http://bib.univ-oed.dz 03/02/2022-12:22

46. معزيز حميدة، حقاص سعيدة. (2012-2013). دور الفضاءات العمومية في تحقيق أحياء حضارية مستدامة. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: مذكرة لنيل شهادة مهندس. أطلع عليه على الموقع: http://bib.univ-oed.dz .08/01/2022-00:22

47. ميلوس لامية، قديد ليلى. (2007-2008). المساحات العامة. أماكن لرقي الحياة الحضارية. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي: مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة. أطلع عليه على الموقع: http://bib.univ-oed.dz-12/01/2022 .11:36

ثالثا: المجلات العلمية:

48. بسيوني عبد الغني. (2000). القانون الإداري –دراسة مقارنة لأسس ومبادئ القانون الإداري. المجلد الأول. لبنان: الدار الجامعية.

49. العيد شريفة، إيشبودن العربي. (2021). الأحياء السكنية الجديدة وسوسيولوجيا الممارسة. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات. العدد الثالث. المجلد الرابع.

50. مهند مصطفى. (2016). حول مفهوم والمجال العمومي. مجلة مدى الكرمل. العدد 29. نور الدين موسى. (2010). المشاريع الكبرى في الجزائر: قطاع السكن والعمران. مجلة المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام.

51. مشنان فوزي. (2017). التجمعات السكنية الجديدة بالجزائر ما بين الواقع والتحدي. دراسة ميدانية للتجمع السكني. الجزائر: جامعة باتنة. مجلة العلوم الإنسان والمجتمع. العدد 25، الجزاء الأول.

52. لكنوش صباح. (2018). مشاكل الشباب في الأحياء السكنية –دارسة ميدانية بالمدينة الجديدة– الجزائر: جامعة برج بوعريريج. العدد 2. مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

53. موسى سيد علي، سواكري الطاهر. (2019). الحي السكني كبناء فيزيقي اجتماعي وانتشار الجريمة في أوساط الشباب. الجزائر: العدد الأول. المجلد الحادي عشر.

54. موسى نور الدين. (2010). المشاريع الكبرى في الجزائر: قطاع السكن والعمران. الجزائر: المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام.

رابعا: المحاضرات والملتقيات

55. رشيدي سعيد. (2016). مطبوعة في نظرية المعاصرة في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد ليمن دباغين، سطيف 2.

56. شاكري سمية. (2020). محاضرات في قانون المرافق العامة. شعبة العلوم القانونية والإدارية. السداسي الأول.

57. نور الدين يمينة.(2020). ملخص للقانون الإداري. أعمال موجهة. شعبة الحقوق. الجزائر.

58. محمودي فوزية. بوعيشة أمال. (2013). معوقات جودة الحياة الأسرية. الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة.

59. مداسي بشرى. (2020). ملخصات بحوث قسم علوم الإعلام مناهج وتقنيات البحث العلمي.

خامسا: المراسيم التنفيذية

60. المرسوم التنفيذي 08-142 المؤرخ في 11 ماي 2008، المتضمن لتعريف السكن الاجتماعي الإيجاري. الجزائر. الجريدة الرسمية.

61. القانون رقم 06-06 المؤرخ في 02 فيفري 2006. الجريدة الرسمية. العدد 15. الجزائر.

62. المرسوم التنفيذي رقم 13-13 المؤرخ في 15 جانفي 2013 المتضمن بطاقة لمديرية السكن. الجزائر: الجريدة الرسمية.

63. المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 04 أكتوبر 1994. المتضمن تعريف السكن الاجتماعي التساهمي. الجزائر. الجريدة الرسمية.

الملاحـــق

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

تصريح شــرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) صابشي محمد

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200139[illegible] والصادرة بتاريخ: 2016.04.14

المسجل(ة) بكلية: الآداب واللغات قسم: العلوم الاجتماعية

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر عنوانها:

إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصحية العمومية الجزائرية

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ .....

إمضاء المعني

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... والصادرة بتاريخ : .....

المسجّل(ة) بكلية : ..... قسم : .....

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر عنوانها :

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ .....

إمضاء المعني

08 JUIN 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

مكتبة الكلية

رقم:.../م.ك/ك.ع.إ.إ/2021

تيارت في : 2021.11.28

إلى السيد :مسؤول المكتبة.

الموضوع: رخصة للاطلاع على الرصيد الوثائقي.

في اطار التعاون والتبادل المعرفي بين المكتبات الجامعية ومراكز المعلومات نرجو من سيادتكم السماح للطالب(ة) بالاطلاع على رصيدكم الوثائقي.

الاسم واللقب:...ماشو...فتيحة..... تاريخ ومكان الازدياد...22.01.1996.تيارت

القسم:...العلوم الاجتماعية.....

التخصص:...علم الاجتماع حضري.....

السنة الجامعية:...2021/2022.....

ملاحظة :سلمت هذه الرخصة لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

مسؤول المكتبة

مسؤول مكتبة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

عوعاش عبد الجبار

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

إلى السيد : مدير مديرية البناء والتعمير ومديرية الصحة

الموضوع طلب الترخيص بإجراء دراسة ميدانية

تحية طيبة وبعد:

في إطار تثمين وترقية البحث العلمي لطلبة قسم العلوم الإجتماعية يشرفني أن ألتمس من سيادتكم الترخيص

للطالبة: ....طيرو منى..سارة....

السنة الثانية ماستر تخصص علم الإجتماع الحضري لإجراء دراسة ميدانية.

لمدة .....

تيارت في: 14 . 04 . 2022

العميد

الأستاذ الدكتور
عميد كلية العلوم الإنسانية
جامعة ابن خلدون

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

إلى السيد : مدير مديرية البناء والتعمير ومديرية السكن

الموضوع طلب الترخيص بإجراء دراسة ميدانية

تحية طيبة وبعد:

في إطار تثمين وترقية البحث العلمي لطلبة قسم العلوم الإجتماعية يشرفني أن ألتمس من سيادتكم الترخيص

للطالبة: ...رحماني... فتيحة.....

السنة الثانية ماستر تخصص علم الإجتماع الحضري لإجراء دراسة ميدانية.

لمدة .....

تيارت في: 2022 - 04 - 11

العميد

الأستاذ الدكتور: تاج محمد

عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة ابن خلدون تيارت

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

إلى السيد : مديرية التجهيزات العمومية

الموضوع طلب الترخيص بإجراء دراسة ميدانية

تحية طيبة وبعد:

في إطار تثمين وترقية البحث العلمي لطلبة قسم العلوم الإجتماعية يشرفني أن ألتمس من سيادتكم الترخيص

للطالبة: ...ماشي فتيحة.....

السنة الثانية ماستر تخصص علم الإجتماع الحضري لإجراء دراسة ميدانية.

لمدة .....

تيارت في: 2022.05.15

العميد

الأستاذ الدكتور: تاج محمد

عميد كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

جامعة إبن خلدون - تيارت

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

إلى السيد : مسيرية الترجمينات
المحمدية

الموضوع طلب الترخيص بإجراء دراسة ميدانية

تحية طيبة وبعد:

في إطار تثمين وترقية البحث العلمي لطلبة قسم العلوم الإجتماعية يشرفني أن ألتمس من سيادتكم الترخيص

للطالبة: ..طيبوني ساري

السنة الثانية ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري لإجراء دراسة ميدانية.

لمدة .....

تيارت في: 2022-05-11

العميد

الأستاذ الدكتور: بلح محمد
عميد كلية العلوم الانسانية و الإجتماعية
جامعة إبن خلدون - تيارت

الهيكل التنظيمي و الإداري لمديرية التجهيزات العمومية

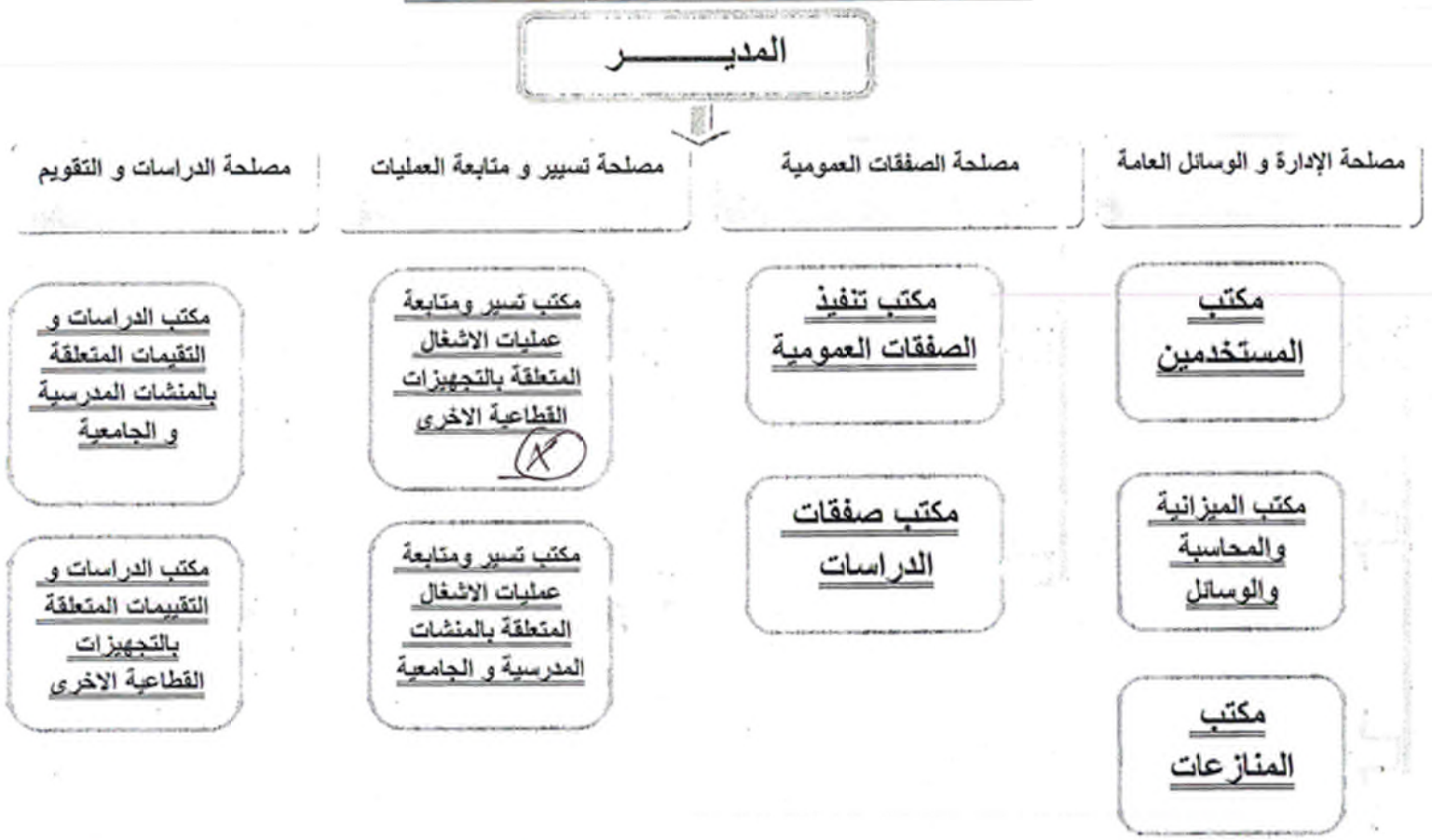

L'organigramme de la direction du logement :

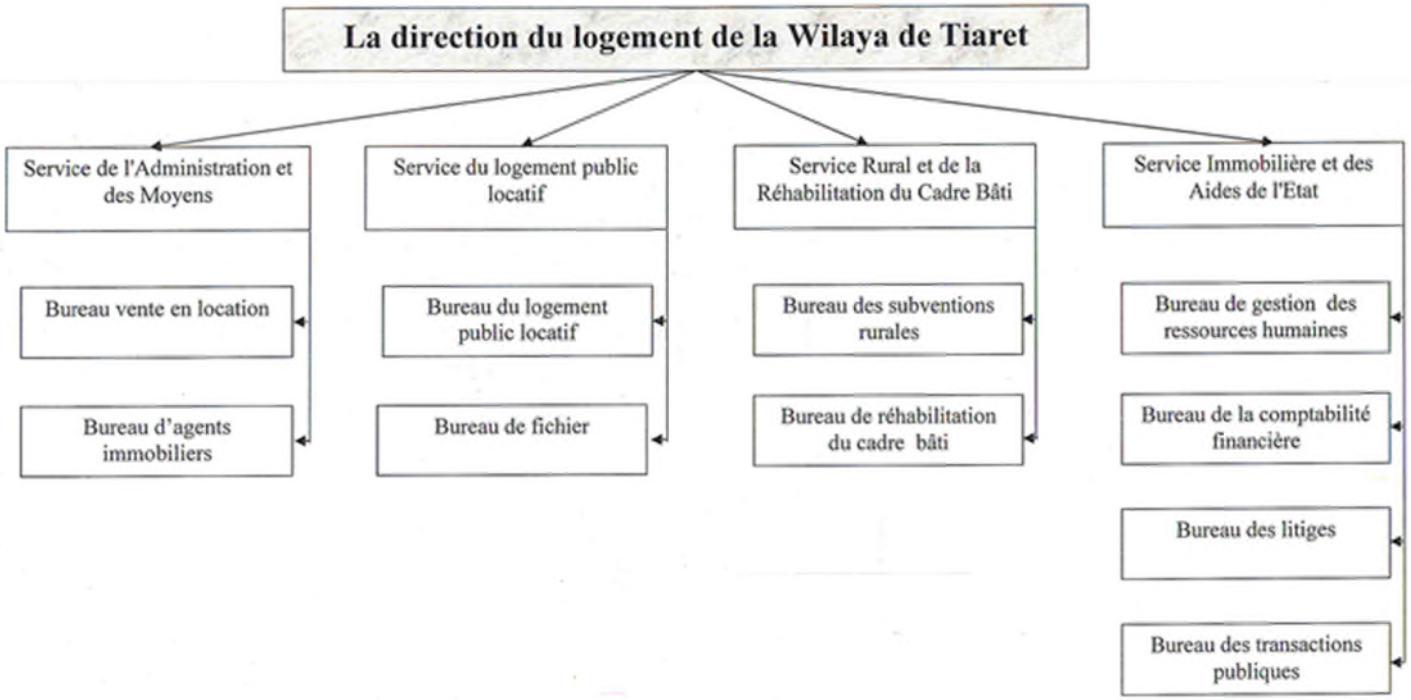

الهيكل التنظيمي لمديرية التعمير والهندسة المعمارية و البناء لولاية تيارت

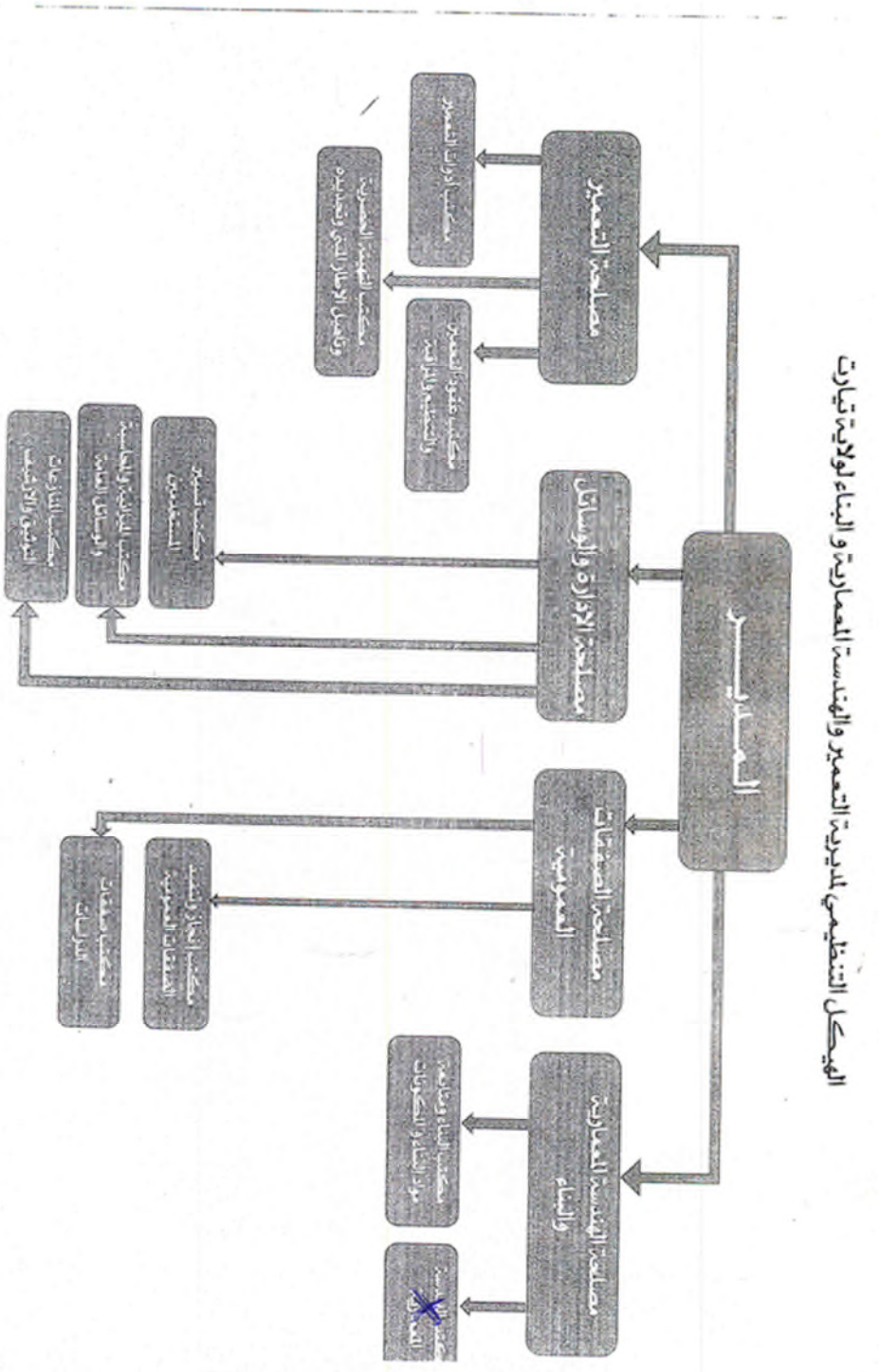

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

السنة الثانية ماستر

التخصص: علم الاجتماع الحضري

مذكرة بعنوان

المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة

حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك)

حي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة انموذجا

إن هذه المقابلة بحثية أكاديمية مخصصة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري ، نرجو من سيادتكم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع التزامنا وتعهدنا بالسرية التامة للمعلومات المصرح بها

إعداد الطالبتين: **الأستاذة مشرفة**

– طيروش سارة **– بوزبرة سوسن**

- ماشي فتيحة

السنة الجامعية: 2022/2021

دليل المقابلة الخاص بالمسؤولين:

- المحور الأول: المخططات التي ينشأ من خلالها المرفق العام:

- ماهي أولى القرارات التي من خلالها يتم التخطيط لإنشاء المرفق ؟
- ماهي أهم الدراسات التي تجريها مديرية البناء قبل وأثناء إنشاء المرفق ؟
-ما تأثير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDOU) ومخطط شغل الأراضي (POS) في مخططات إنشاء المرافق العمومية ؟
- هل يحتاج إنشاء مرفق عام إلى ترخيص بلدي أو ولائي ؟
- ما هو دور مديرية البناء والتعمير في إنشاء المرفق العام ؟
ما هي المؤسسات الفاعلة والمتدخلة في إنجاز المرافق العمومية ؟

المحور الثاني:

-ما هي العناصر المكونة التي تؤطر مخططات المرفق العام ؟
-هل تقوم الجهات المختصة بمراقبة إنجاز المرفق ؟
-هل يتم تنشأة هذه المرافق وفق دفتر شروط ؟
-ماهي الإختبارات التي تقوم بها الإدارات من أجل التحقق من جاهزية المرفق ؟
-ماهي أهمية إختيار الموقع ؟
-ماهي المؤسسات التي تقوم بالتمويل من أجل الإنشاء ؟
-ماهي المبادئ القانونية التي تنظم المرافق القانونية ؟-ماهي العوامل المؤثرة في توزيع المرافق ؟
؟-ماهي العوامل المؤثرة في توزيع المرافق ؟

المحور الثالث: الصعوبات التي توجه المرفق العام .

-ماهي أهم الصعوبات التي تعرقل إنشاء المرفق ؟
-هل يعد عدم ربط المرافق العمومية مع المناطق السكنية سبب في النقص المسجل للهياكل؟ ماهو سبب إهمال المسؤولين عن إنجاز المخطط التوجيهي ومخطط شغل الأرض

المحور الرابع:

البيانات الشخصية لمسؤول مديرية السكن

- السن 40 سنة

- الجنس: ذكر

- المستوى التعليمي: تعليم الجامعي

-الأقدمية في العمل:

نوع الشهادة الموظف بها في المنصب: مهندس دولة في السكن والعمران

المنصب: رئيس مصلحة الترقية العقارية واعانة الدولة لمديرية السكن لولاية تيارت
الخبرات العلمية:
البيانات الشخصية: لمسؤول مديرية التجهيزات العمومية
- السن 32 كر
- الجنس: ذكر
– المستوى التعليمي: شهادة جامعية في الهندسة المعمارية
–الأقدمية في العمل 7 سنوات
–المنصب: مهندس معماري
البيانات الشخصية: لمسؤول مديرية البناء والتعمير
- السن 39 سنة
- الجنس: ذكر
– المستوى التعليمي: جامعي
–الأقدمية في العمل: 12 سنة
المنصب: رئيس مكتب الهندسة المعمارية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

السنة الثانية ماستر

التخصص: علم الاجتماع الحضري

مذكرة بعنوان

المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة

حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك)

حي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة انموذجا

إن هذه المقابلة بحثية أكاديمية مخصصة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري ، نرجو من سيادتكم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع التزامنا وتعهدنا بالسرية التامة للمعلومات المصرح بها .

إعداد الطالبتين:

– طيروش سارة

- ماشي فتيحة

الأستاذة مشرفة

– بوزيرة سوسن

السنة الجامعية: 2022/2021

دليل المقابلة خاص بسكان الأحياء الجديدة:

المحور الأول: المرافق التعليمية

-ماهي المرافق التعليمية التي تتواجد في الحي السكني الجديد ؟

-منذ متى دخلت حيز التنفيذ ؟

-كيف تقيمها (السعة ، الموقع ، الرضا) ؟

المحور الثاني: المرافق الصحية

-ماهي المرافق الصحية التي تتواجد في الحي السكني الجديد ؟

-منذ متى دخلت حيز التنفيذ ؟

-كيف تقيمها (السعة ، الموقع ، الرضا)

المحور الثالث: المرافق الأمنية

- ماهي المرافق الأمنية التي تتواجد في الحي السكني الجديد ؟

- منذ متى دخلت حيز التنفيذ ؟

- كيف تقيمها (السعة ، الموقع ، الرضا) ؟

المحور الرابع: المرافق الإقتصادية

- ماهي المرافق الإقتصادية التي تتواجدفي الحي السكني الجديد ؟

-منذ متى دخلت حيز التنفيذ ؟

-كيف تقيمها (السعة ، الموقع ، الرضا) ؟

المحور الخامس: المرافق الإدارية

- ماهي المرافق الإدارية التي تتواجد في الحي السكني الجديد ؟

- منذ متى دخلت حيز التنفيذ ؟

- كيف تقيمها (السعة ، الموقع ، الرضا) ؟

المحور السادس: المرافق الدينية

-ماهي المرافق الدينية التي تتواجد بالحي السكني الجديد ؟

منذ متى دخلت حيز التنفيذ ؟

كيف تقيمها (السعة ، الموقع ، الرضا) ؟

المحور السابع: المرافق الرياضية (الترفيهية)

-ماهي المرافق الرياضية والترفيهية التي تتواجد في الحي السكني الجديد ؟

-منذ متى كانت حيز التنفيذ ؟

-كيف تقيمها (السعة ، الموقع ، الرضا) ؟

المحور الثامن: المرافق الثقافية

-ماهي المرافق الثقافية التي تتواجد في الحي السكني الجديد ؟

منذ متى دخلت حيز التنفيذ ؟

كيف تقيمها (السعة ، الموقع ، الرضا) ؟

المحور التاسع: مرافق التجهيزات العمومية للنقل

-ماهي مرافق التجهيزات العمومية للنقل التي تتواجد في الحي السكني الجديد ؟

-منذ متى دخلت حيز التنفيذ ؟

-كيف تقيمها (السعة ، الموقع ، الرضا) ؟

-هل تحبذ أن يتم إستشارة سكان الحي قبل إنجاز أي مرفق ؟

المحور العاشر: البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

3- الحالة المدنية: أعزب(ة) ☐ متزوج(ة) ☐ مطلق(ة) ☐

أرمل(ة)

4- المستوى التعليمي:

5- الحي:

6- مكان الإقامة: مركز ☐ ضاحية ☐

7- سنة الحصول على السكن:

8- سنة الإقامة بالسكن:

9- عدد الأطفال

10- طبيعة العمل: موظف عند الدولة ☐ موظف عند الخاص ☐

أعمال حرة ☐ متقاعد ☐ بطال ☐

11- صيغة الحصول على السكن: سكن إجتماعي ☐ سكن عدل ☐

ترقوي مدعم ☐ ترقوي ☐

12

- نمط السكن: ملكية ☐ إيجار عند الدولة ☐

إيجار عند الخاص ☐ آخر ☐

المكان	التاريخ	المدة	العناصر الملاحظة	الملاحظات
حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك)			المرافق الاجتماعية (تعليمية)	
			مرافق صحية	
			مرافق امنية	
			مرافق اقتصادية	
			مرافق ادارية	
			مرافق رياضية (ترفيهية)	
			مرافق ثقافية	
			مرافق دينية	

المكان	التاريخ	المدة	العناصر الملاحظة	الملاحظات
حي 1000 سكن (العمارات الجديدة لزعرورة)			المرافق الإجتماعية (تعليمية)	
			مرافق صحية	
			مرافق امنية	
			مرافق اقتصادية	
			مرافق ادارية	
			مرافق رياضية (ترفيهية)	
			مرافق ثقافية	
			مرافق دينية	

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية غلى معرفة واقع المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة بولاية تيارت، حيث اعتمدنا على الأدوات التالية والتي تمثلت في الملاحظة والمقابلة نصف موجهة، وكانت عينة بحثنا العينة القصدية، وقد ركزنا في بحثنا هذا إن كانت المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة تتوفر بما يتناسب وحاجيات السكان، وكذلك أهم النقائص المسجلة في تلك الأحياء والمرافق ، كما تطرقنا إلى أهم المخططات التي تنشأ من خلالها المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة وأهم المكونات الأساسية في هذه المخططات، وتوصلنا من خلال دراستنا وأبحاثنا إلى النتائج والتي نذكرها في هذه النقاط:

– واقع المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة بمدينة تيارت يسجل نقص رغم توفر بعض المرافق، لكنها لا ترضي سكان الحي فقد صرحوا أن استيائهم من المرافق المتوفرة.

– من أهم المخططات التي من خلالها تبنى وتوفر المرافق العمومية هي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDOU) ومخطط شغل الأراضي (POS) اللذان يوضعان من قبل مديرية البناء والتعمير بالاشتراك مع مجموعة من المديريات الأخرى.

Abstract :

The current study aims to know the reality of public facilities in the new residential neighborhoods in the state of Tiaret, Where we relied on the following tools, namely observation and semi-directed interview Our research sample was the intentional sample In this research, we focused on whether the public facilities in the new residential neighborhoods are available in proportion to the needs of the residents, as well as the most important shortcomings recorded in those neighborhoods and facilities We also touched on the most important schemes through which public utilities are established, in the new residential neighborhoods, and the most important basic components of these scheme.

Through our study and research, we reached the results that we mention in these points

-The reality of public facilities in the new residential neighborhoods in the city of Tiaret records a shortage despite the availability of some facilities, but it does not satisfy the residents of the neighborhood, as they have stated that they are dissatisfied with the available facilities.

-- Among the most important schemes through which public utilities are built and provided are the Development and Reconstruction Guideline (PDOU) and the Land Occupation Scheme (POS), which are developed by the Directorate of Construction and Development in conjunction with a group of other directorates.